قبرص ...
حصن سوريا في البحر

الكتاب: قبرص ... حصن سوريا في البحر
المؤلف: سيمون حاجوج

الطبعة الأولى 2014
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

يرصد ريع هذا الكتاب لصالح
مؤسسة رعاية أسر الشهداء وذوي الاحتياجات الخاصة

الغلاف: أليسار حاجوج
elissarhajouj@yahoo.com
الاخراج : عائده سلامه ـ الشام
aydasalameh@yahoo.com

سيمون توفيق حاجوج

قبرص ...
حصن سوريا في البحر

دراسة

إهداء . .

إلى طليعة انتصاراتنا الكبرى ...

شهداء النهضة السورية القومية الاجتماعية

سيمون

مقدمة:

وضَعتُ هذه الدراسة في العام /1987/ باسم مستعار هو الرفيق «سيمون حاتم» ودفعتُها إلى النشر في مجلة (صباح الخير ـ البناء)، وقد نُشرت في العام ذاته على خمس حلقات متسلسلة. لاقت في حينه استحسان وقبول الذين اطلعوا عليها في المحيط الضيق في تلك المرحلة السرّية من العمل القومي الاجتماعي في الشام.

وفي وقت لاحق قام الأمين جبران جريج بإدراج هذه الدراسة كاملة في المجلد الرابع من مؤلَّفه (من الجعبة). تلاه الأمين محمود غزالي فأدرجها مختصرةً في كتابه (كهنة أم جواسيس). حيث أشار كل منهما في مؤلّفه إلى أن مجلة (صباح الخير ـ البناء) هي مصدر الدراسة وأن كاتبهاالرفيق «سيمون حاتم»، إلاّ أن أي منهما لم يكن يعرف في حينه الاسم الحقيقي لصاحب الدراسة.

ثم وقعتُ مؤخراً على كتاب شيق من إعداد محمد قبيسي بعنوان (حوار مع الجيل الجديد)، صادر عن دار فكر للأبحاث والنشر، موجه إلى الجيل الجديد، يتناول فيه المؤلف مختلف مفاصل العقيدة السورية القومية الاجتماعية بشكل مبسط وممتع، وقد تضمن فيما تضمن فقرة بعنوان (قبرص سوريّة حتماً) مقتبسة من دراستي المذكورة أعلاه بحجم صفحة ونصف الصفحة.

ولا شك بأن تضمين هذه الدراسة في أعمال هامة لقامات فكرية مما يزخر به الحزب السوري القومي الاجتماعي قد منحها قيمة مضافة زادت في عدد قرائها وشجعني على العودة إليها وتعديلها وصياغتها من جديد ونشرها باسمي الحقيقي في كتاب مستقل.

وهنا أود أن أشير إلى أن غياب كتاب مستقل يتناول المسألة القبرصية ـ على ما أعلم ـ باستثناء بعض الدراسات والمقالات المتفرقة هنا وهناك، هو ما زاد في اندفاعي لوضع هذا الكتاب.

إلا أن جملة من الظروف، الخاصة والعامة، والتي كان آخرها الأزمة العاصفة التي تمر بها الشام ـ حيث أقيم ـ قد جعلت من العمل لإتمام هذا الكتاب عملاً متقطعاً امتد على فترات متباعدة، إلى أن عزمت أخيراً على الانتهاء منه علّه يسهم في إلقاء الضوء على هذه المسألة وتوضيح أبعادها في وعي القارئ سواء كان من المؤمنين العاملين للقضية السورية القومية الاجتماعية أو من المهتمين بها وبالمسائل المتفرعة عنها.

توطِئة:

لاشك بأن ما تواجهه الأمة السورية، بدءاً من اغتصاب فلسطين وأجزاء أخرى من الأرض السورية، وصولاً إلى ضرب العراق ثم محاولات تفتيت الشام ولبنان، والتي وصلت إلى مرحلة باتت تهدد مصير الأمة ومستقبلها في ظل الظروف المحيطة، محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي أقل ما يقال فيها أنها تحمل في ثناياها المزيد من الأخطار، كل ذلك قد يجعل من طرح المسألة القبرصية، في نظر البعض، ضرباً من ضروب الرومانسية الفكرية، أو ربما استحضاراً لمسألة من عالم آخر وإقحامها في ساحة اهتمامه، أو ومثاراً للدهشة والاستغراب بسبب جدة هذه المسألة أو عدم وضوحها بالنسبة إليه.

إلا أن تناول الحقوق القومية والبحث فيها وإظهارها وإعلانها لا يتوقف على الزمان والمكان، ولا يُرتهن لظروف أو شروط. وحسبنا في ذلك أننا نقتدي بأنطون سعادة عندما أطلق النهضة السورية القومية الاجتماعية في ثلاثينات القرن الماضي في ظل ظروف قاسية من الاحتلال الفرنسي والبريطاني لسوريا، غير عابئ بالمعارضة التي واجهته، ولا بدهشة أو استغراب البعض، ولا بالحرب الشعواء التي شنت عليه وعلى حركته، بل كان إصراره الشديد وتصميمه على توضيح حقوق الأمة السورية وإقرارها

وإعلانها على الملأ، والعمل من أجلها، هو الهاجس الذي شغل تفكيره والبوصلة التي وجهت عمله.

من هنا فإن طرح المسألة القبرصية في هذه الظروف ليس غريباً بقدر غرابة أن تغيب هذه المسألة الهامة، عن وعي واهتمام البعض من شعبنا لعقود طويلة و عدم وضوحها بالنسبة للبعض الآخر، على الرغم من أن أحداثها تجري في جزيرة قريبة من البر السوري وتكاد تلتصق به، فضلاً عن أن هذه الأحداث وتطوراتها والنتائج التي تمخضت عنها تتطابق مع مثيلاتها في مناطق سوريا الطبيعية الأخرى، وهذا يعني أن لتلك الأحداث والتطورات والنتائج معادلٌ (سياسي وقومي واجتماعي وحضاري وتاريخي) في الدول السورية الأخرى، وهي متداخلة مع هذا المعادل وداخلة في إطاره دخولاً لا انفصام فيه لا حالياً ولا في المستقبل.

ولكن لماذا غابت هذه المسألة عن وعي بعض السوريين؟. وللإجابة نقول إن لهذا الغياب أسباب عديدة تحتاج، من أجل حصرها والوقوف عليها، إلى بحث تاريخي لن نخوض فيه هنا، بل سنكتفي باستعراض ثلاثة من هذه الأسباب فقط:

1ـ السبب الأول يعود إلى أن بعض السوريين لم تتسنَ له فيما مضى، ولأسباب مختلفة، فرصة الاطلاع على أفكار النهضة السورية القومية الاجتماعية التي أطلقها أنطون سعادة، وعلى مبادئ وعقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه في

مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، والذي كان له الفضل في كشف وإبراز حقيقة أن جزيرة قبرص تقع ضمن حدود البيئة الطبيعية السورية التي نشأت فيها الأمة السورية، وبالتالي هي جزء لا يتجزأ من الوطن السوري، وأن موقعها الجغرافي يلعب دوراً مؤثراً في الأمن الاستراتيجي والوحدة الجيوسياسية لسوريا الطبيعية.

2 ـ **السبب الثاني** يتعلق بدور النخب السياسية والثقافية في دولنا السورية، أفراداً أو منظمات مجتمع مدني (أحزاب وجمعيات ونوادي وغيرها)، سواء في مرحلة النضال التحرري، أو في مرحلة ما بعد الاستقلالات، لجهة قصور أو تقصير هذه النخب في إبراز أهمية قبرص بالنسبة لسوريا الطبيعية، خصوصاً إذا علمنا أن مراحل النضال التحرري في الدول السورية قد تزامنت وترافقت في حينها مع تطورات المسألة القبرصية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وبالتالي فإن الفرصة كانت سانحة أمام تلك النخب كي تعمل على دمج النضال التحرري لشعبنا في قبرص في إطار النضال القومي السوري العام في حركة تحرر واحدة قادرة على النظر إلى قبرص كموقع استراتيجي يجب، في الحد الأدنى، الاحتفاظ به، إن لم تكن قادرة أو راغبة بالنظر إليها كقطعة من الوطن السوري لا يجوز التنازل عنها.

3 ـ **أما السبب الثالث** فيرجع إلى السياسات التعليمية والثقافية والإعلامية التي كانت تنتهجها الحكومات الوطنية المتعاقبة، في

عهود الاستقلال، تجاه المسألة القبرصية وتطوراتها، حيث لم تكن توليها ما تستحقه من العناية والاهتمام الكافيين لغرسها وترسيخها في وعي السوريين واهتمامهم. بل كانت، تلك الحكومات، في أغلب الأحيان تتعامل معها بشيء من السلبية واللامبالاة كأية مسألة لا تعنيها في أية بقعة من العالم، فتكتفي في أفضل الحالات بإعلان موقف سياسي متعاطف لا أكثر. في وقت كان من الممكن لهذه الحكومات، إعارة المسألة قدراً أكبر من الاهتمام يتناسب، على الأقل، مع كونها مسألة ساخنة تجري أحداثها في حيز جغرافي قريب جداً من دول البر السوري.

وإذا ما دققنا النظر في هذه الأسباب وغيرها لوجدنا أن رابطاً واحداً يجمعها، يعود إلى مرحلة الصراع الفكري السياسي في عهود الاستقلال، أواسط القرن الماضي، والذي اتصف بكونه صراع عاصف ومحتدم، ولكنه كان محكوماً ـ نتيجة حداثة عهد السوريين بالعمل الفكري السياسي ـ بذهنية إلغائية أقرب ما تكون إلى (ذهنية القبيلة) التي ترفض الآخر، ولا تقبل بوجوده، وتسعى باستمرار إلى إلغائه، مما كان يضفي على مواقف بعض الأطراف، في أغلب الأحيان، طابعاً كيدياً متشدداً وبعيداً عن العقلانية والموضوعية التي تقتضيها المصالح القومية العليا.

ولا يفوت المطلع على مجريات تلك المرحلة (في الشام مثلاً) أن هذه الذهنية هي التي كانت وراء محاولة إلغاء أو إقصاء قوى

سياسية قومية فاعلة تميزت بالعلمانية والعصرية عن ساحة الصراع الفكري والسياسي، كما جرى للحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1955، والذي اضطره، في حينه، إلى الانشغال بالدفاع عن نفسه ووجوده على حساب نشاطه في صفوف الشعب لشرح وتوضيح القضية السورية القومية الاجتماعية والمسائل المتفرعة عنها والتي منها، بطبيعة الحال، المسألة القبرصية، موضوع هذا الكتاب.

وهذا بدون شك، يصب في خدمة الحرب الطويلة التي تشنها القوى الاستعمارية على أمتنا للحد من حركة ونمو الوعي القومي فيها وذلك استباقاً واتقاءً للخطر الذي قد يشكله هذا الوعي على مصالح تلك القوى.

من هنا فإن العمل على استدراك ما فاتنا في المرحلة الماضية بشأن المسألة القبرصية بات حاجة ضرورية للإبقاء على حقنا في قبرص حياً في عقل ووجدان الأمة بأجيالها المتعاقبة، فلا تخبو شعلة هذا الحق في النفوس، ولا نغرق في تداعيات الأحداث الجارية فننسى حقوقنا القومية الأخرى، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في سياساتنا العامة السابقة نحو قبرص وتصويبها والارتقاء بها إلى المستوى الذي تحظى به مسائلنا القومية الأخرى (فلسطين، الاسكندرون، كيليكيا، الأحواز، وغيرها).

ولا شك بأن اختيار المدخل الأنسب لعملية إعادة النظر يتطلب درساً عميقاً لمجمل الأوضاع والظروف المحيطة محلياً وإقليمياً

ودولياً، وفي هذا المجال، فإننا نرى في مشروع «**مجلس التعاون المشرقي**»، الذي أطلقه الحزب السوري القومي الاجتماعي في الآونة الأخيرة، المدخل الأكثر ملاءمة لهذه العملية، انطلاقاً من أن هذا المجلس:

أولاً - يشكل برنامجاً قومياً يهدف إلى الحد من مظاهر الاختلاف والتباين بين الدول السورية والسعي إلى رفع مستوى التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بينها على طريق تحقيق الوحدة القومية.

ثانياً - يشكل مشروعاً تعبوياً يسهم في دعم قدرة الدول السورية على مواجهة التحديات المصيرية الناتجة عن الهجمة الاستعمارية الجديدة على أمتنا، والتي تهدف إلى تنفيذ سايكس بيكو جديدة تقوم هذه المرة على التفتيت المذهبي والديني خدمة للمشروع الصهيوني.

ثالثاً - يشكل مشروعاً استراتيجياً يتيح للأمة السورية، بما هي كتلة جيوسياسية واحدة، وبما تملكه من موقع استراتيجي ممتاز، وإمكانيات طبيعية وبشرية، فرصة لعب دور فعال، سواء في إطار النظام الإقليمي، أو في إطار النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، والذي تدل كل المؤشرات على أنه بات في طور التشكل والولادة في المستقبل القريب.

رابعاً ـ يشكل الخيار الأكثر واقعية وعملية في الظروف الحالية الناشئة عن تداعي مشروع العروبة الوهمية، وانتهاء دور الجامعة العربية التي تمثله، وبالتالي بروز الحاجة إلى إنشاء جامعة عربية جديدة قوامها أربع أمم عربية، تتمثل فيها الأمة السورية، مرحلياً، بمجلس التعاون المشرقي، ومستقبلاً بأية مؤسسة قومية متقدمة قد تنبثق عنه.

وفي هذا الإطار فإن توجيه الدعوة إلى قبرص ـ أو على الأقل إلى القوى الحية الفاعلة فيها ـ للانضمام إلى مشروع مجلس التعاون المشرقي ومشاركتها في فعالياته وأنشطته، قد يكون الخطوة الأولى في عملية إعادة النظر في سياساتنا العامة نحو قبرص، ومثالاً يحتذى لحكومات الدول السورية كافة.

مـدخـل:

تعتبر المسألة القبرصية إحدى المسائل الداخلة في نطاق القضية السورية القومية الاجتماعية والمتفرعة عنها، وبالتالي فإن بحثها يستوجب التركيز بشكل رئيسي على وجهتها الحقوقية، توضيحاً وتحديداً، وذلك انطلاقاً من مقولة أنطون سعادة «**شرط الحقيقة الوضوح وشرط الوضوح التحديد والتعيين**»، بقصد إثبات حقنا القومي في هذا الجزء الهام من الوطن السوري من جهة، والرد على باطل من يزعمون خلاف ذلك، وينكرون على الأمة السورية هذا الحق من جهة أخرى، ومن البديهي أن يتطرق الكتاب أيضاً إلى جوانب أخرى، هي بطبيعتها متفرعة عن الناحية الحقوقية وتصب فيها، كي ترتسم في النهاية ملامح الصورة واضحة جلية في أذهان السوريين ووجدانهم القومي.

إذاً فإن هذا البحث يستند من الوجهة الفكرية إلى عقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي المعبرة عن حقيقة الأمة السورية بأجيالها السابقة واللاحقة، وهو يقودنا تلقائياً إلى المبدأ الخامس من مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي المتضمن حدود الوطن السوري، الذي يشمل قبرص في نطاقه كجزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية. حيث ينص هذا

المبدأ على أن: «**الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية. وهي ذات حدود جغرافية تميزها عما سواها، تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية والخليج العربي في الشرق. وتوصف بالهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص**».

وهذا يعني من الوجهة الحقوقية أن الوطن السوري هو ملك للأمة السورية التي هي وحدها صاحبة الحق في ملكية كل شبر من أرض الوطن السوري والتصرف به والبت بشأنه. ويعني أيضاً أنه لا يجوز لأي فرد أو مؤسسة أو هيئة، وطنية كانت أو أجنبية، حاضراً ومستقبلاً، التفريط بهذا الحق أو الانتقاص منه باقتطاع أي جزء أو شبر من هذا الوطن.

قبرص والبيئة الطبيعية السورية

سنحاول في هذا الفصل (وفيما يليه من فصول ولكن بنسبة أقل) إلقاء الضوء على حقيقة أن قبرص، شعباً وأرضاً، هي جزء متمم للبيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية، كما حددها المبدأ الخامس من المبادئ الأساسية للحركة السورية القومية الاجتماعية، وأنها داخلة، منذ فجر التاريخ، ضمن دورة الحياة السورية (الاجتماعية الاقتصادية) التي لم ينقطع لها حبل على مر العصور، إلا في بعض المراحل وبفعل عوامل خارجة عن نواميس الطبيعة كما في عصرنا الحاضر، وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية، حضارياً وإتنولوجياً وجغرافياً وتاريخياً وحتى جيولوجياً.

أولاً ـ في الجيولوجيا والجغرافيا:

يقول أنطون سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، عن جزيرة قبرص:

«إن هذه الجزيرة تكاد تكون ملتصقة بالشاطئ السوري، فهي قطعة من الأرض السورية في الماء، إن تكوينها الجيولوجي من تكوين هذه الأرض، وموقعها الجغرافي يجعلها تابعة لها».

وفي الواقع فإن جزيرة قبرص هي جزءٌ متممٌ لوحدة سوريا الجيولوجية. وهذا ما تؤكده مختلف العلوم الجيولوجية التي تشير جميعها إلى **التطابق** التام بين جغرافية سوريا الطبيعية وبين جيولوجيتها، فكما أن سوريا الطبيعية متمايزة جغرافياً عما يحيط بها من بيئات (جغرافية)، كذلك فإن سوريا الطبيعية **تتمايز** جيولوجياً عما يحيط بها من أقاليم (جيولوجية). وهذا ما يمكن توضيحه والدلالة على دقته بالاعتماد على ما تقدمه العلوم الجيولوجية، على اختلافها، من حقائق:

ـ فعلم (التكتونيك)[1] مثلاً، وهو أحد العلوم الجيولوجية، يضع تصنيفاً جيولوجياً يميز بين ثلاث مناطق ضمن الإقليم الجغرافي المحيط بسوريا الطبيعية، وهذه المناطق تختلف عن بعضها البعض من الناحية الجيولوجية، وهي تتدرج من الشمال إلى الجنوب كما يلي، انظر الشكل (1) خريطة الشرق الأوسط:

المنطقة الأولى: وتشمل سلاسل جبال طوروس وزغروس والبختياري والأراضي التي تقع إلى الشمال منها، وهي تمتد باتجاه (شرق ـ غرب) فتبدأ من جبال الإلب غرباً وحتى هضبة التيبت شرقاً مروراً بالجزر اليونانية إلى الأناضول وبلاد فارس (إيران) وأفغانستان ثم الباكستان فجبال الهيمالايا وصولاً إلى هضبة التيبيت. وتعرف بمنطقة الطي الإلبي، وتعتبر منطقة (**غير مستقرة**

1 ـ **التكتونيك**: أحد العلوم الجيولوجية الذي يدرس حركة القوى تحت الأرضية وتوزعها ونتائجها (زلازل، فوالق، انكسارات وغيرها).

من الناحية التكتونية) أي أنها منطقة نشيطة تكتونياً حيث تكثر فيها الزلازل والهزات الأرضية.

المنطقة الثانية: وتشمل منطقة سوريا الطبيعية بأكملها، وهي تعتبر منطقة (**شبه مستقرة** من الناحية التكتونية) حيث يقل فيها النشاط التكتوني، الزلازل والهزات الأرضية، ولكنه لا ينعدم.

المنطقة الثالثة: وهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من سوريا والتي تعتبر منطقة (**مستقرة** من الناحية التكتونية) وتمتد من صحراء النفوذ نحو الجنوب إلى أقصى العربة (شبه جزيرة العرب)، وتشملها بكاملها حتى بحر العرب من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب، والخليج العربي من الشرق، حيث ينعدم النشاط التكتوني في هذه المنطقة.

ـ وكذلك علم الجيولوجيا الطبقية (الستراتيغرافيا)[2]، وهو أحد العلوم الجيولوجية أيضاً، فإنه يقدم معطيات هامة حول سماكة الطبقات الرسوبية وتوزعها في المناطق الثلاث المذكورة، حيث تتزايد سماكة هذه الطبقات اعتباراً من الشمال نحو الجنوب، أي بدءاً من **المنطقة الأولى**، سلاسل جبال طوروس وزغروس والبختياري، حيث تتكشف فيها الركيزة الصخرية المندفعة من باطن الأرض، والتي تكاد تكون عارية من الطبقات الرسوبية، ثم

2 ــ **الجيولوجيا الطبقية**: أوالستراتيغرافيا، وهو أحد العلوم الجيولوجية الذي يدرس طبقات القشرة الأرضية، وسماكاتها، وتوزعها، وأعمارها، وحالاتها.

تبدأ سماكات هذه الطبقات الرسوبية بالتزايد كلما اتجهنا نحو الجنوب مروراً بسوريا الطبيعية إلى أن تصل هذه السماكات، في جنوب وشرق شبه جزيرة العرب وفي محيط الخليج العربي، إلى قرابة عشرة آلاف متر. وهذا ما يفسر ويزيد في فرص تشكل النفط في هذه المناطق كما هو معروف.

أما جزيرة قبرص فتقع ضمن نطاق المنطقة الثانية، وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من وحدة سوريا الجيولوجية، وهذا يعني أن دراسة الجيولوجيا الإقليمية لسوريا يجب أن تشمل تلقائياً جيولوجية جزيرة قبرص.

وهذه الحقيقة العلمية تجعل من المفيد إلقاء الضوء على كيفية تشكل جزيرة قبرص جيولوجياً، فمن المعروف أن تشكل جزيرة قبرص هو أحد النتائج العديدة لحادث جيولوجي شهير واسع النطاق، وذي أبعاد إقليمية، اصطلح على تسميته حادث نشوء الغور الإنهدامي الكبير، أو حادث نشوء غور البحر الأحمر الإنهدامي، انظر الشكل (2) مصور الغور الانهدامي في سوريا.

ولكن ما هو هذا الحادث؟.. إنه عبارة عن مجموعة من الحركات التكتونية العنيفة التي نجم عنها العديد من الظواهر الجيولوجية في مختلف الاتجاهات، كالفوالق[3] والصدوع[4]

3 ـ **الفوالق**: مفردها (فالق) وهو شق عميق في القشرة الأرضية ذو أبعاد إقليمية.

4 ـ **الصدوع**: مفردها (صدع) وهو شق غير عميق في القشرة الأرضية ذو أبعاد محلية، ويقال أرض متصدعة.

والأغوار[5] والنجود[6] وغيرها، والتي جاءت، على اختلاف أشكالها واتجاهاتها، منسجمة مع الاتجاه العام للحادث ككل، وهو اتجاه خطوط الطول (شمال ـ جنوب)، حيث يمتد هذا الحادث بالإجمال من مدينة (كلِّس) في كيليكيا شمالاً إلى القرن الأفريقي (الصومال) جنوباً.

يبدأ الحادث من شمال مدينة كلّس على السفوح الجنوبية الغربية لسلسلة جبال طوروس متجهاً نحو الجنوب عابراً منطقة البسيط إلى غور الغاب (سهل الغاب) الواقع إلى الشرق من سلسلة الجبال الساحلية مروراً بسهل البقيعة في الشام إلى سهل البقاع ثم منخفض اليمونة في لبنان فمنخفض الحولة شمال فلسطين فغور الأردن فأخدود البحر الميت وصولاً إلى خليج العقبة فالبحر الأحمر إلى مضيق باب المندب انتهاءً بالقرن الأفريقي (الصومال).

وقد أدى هذا الحادث إلى النتائج التالية:

ـ انفصال كتلة شبه جزيرة العرب عن كتلة القارة الأفريقية بواسطة البحر الأحمر.

ـ تشكل عدد من الأغوار (سهل الغاب ـ البقيعة الشامية ـ البقاع اللبناني ـ غور الأردن).

5 ـ **الأغوار**: مفردها (غور) ويطلق على المنطقة الهابطة بين فالقين.
6 ـ **النجود**: مفردها (نجد) ويطلق على المنطقة المرتفعة بين فالقين.

ـ تشكل عدد من البحور (البحر الميت ـ البحر الأحمر ـ بحيرة طبريا).

ـ تشكل عدد من الجبال (الجبال الساحلية في الشام، وسلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية وجبال عسير والحجاز في شبه جزيرة العرب).

ـ انفصال جزيرة قبرص عن البر السوري وتشكل خليج الاسكندرونة، إضافة إلى جزيرة أرواد والجزر الصغيرة الخالية الواقعة في محيطها.

والنتيجة الأخيرة هي ما يهمنا التركيز عليه في هذا المقام.

فالواضح من الخارطة أن جزيرة قبرص قد انفصلت، بفعل هذا الحادث، عن السفوح الجنوبية الغربية لسلسلة جبال طوروس سابحة باتجاه الجنوب الغربي مخلفة وراءها خليج الاسكندرونة في الشمال الشرقي، وقنال كيليكيا في الشمال. وهذا ما تدل عليه بوضوح أيضاً مختلف الدراسات الباليوجغرافية[7]، كدراسة الترابط البنيوي[8] والتكتوني بين قبرص والبر السوري. حيث يتبدى هذا الترابط، في الخارطة الجيولوجية السورية، عبر مجموعة من الفوالق المشتركة التي تشبك جزيرة قبرص مع البر السوري، فهي تبدأ في البر السوري وتمتد في البحر لتنتهي في قبرص أو جوارها، ولعل أهم هذه الفوالق

7 ـ **الباليوجغرافيا:** أو علم الجغرافيا القديمة، وهو أحد العلوم الجيولوجية الذي يدرس التغيرات في جغرافية الكرة الأرضية خلال الأحقاب الجيولوجية المختلفة.

8 ـ **الجيولوجيا البنيوية:** هو أحد العلوم الجيولوجية الذي يدرس بنية الأرض الداخلية بحالتها الراهنة، كوجود الفوالق والطيات والانكسارات والصدوع وغيرها.

هو فالق (كلّس ـ اللاّذقية) الذي يبدأ قرب بلدة كلّس في كيليكيا متخذاً اتجاه (جنوب ـ غرب) ماراً في مدينة اللاّذقية ليعود إلى الظهور من جديد في قبرص متخذاً اتجاه (شرق ـ غرب) فيقطع الجزيرة إلى قسمين شمالي وجنوبي، كما هو واضح في المصور.

وإضافة إلى ذلك فإن الدراسة الجيولوجية تظهر ترابطاً من نوع آخر هو الترابط الليتولوجي[9] الذي يجمع بين قبرص والبر السوري، والذي يتجلى في التطابق الكامل بين الصخور المتكشفة في جزيرة قبرص شمال فالق (كلّس ـ اللاذقية) ونظيراتها في منطقة البسيط في الساحل السوري الشمالي، أي منطقة انفصال قبرص عن البر السوري، فالدراسات الليتولوجية المقارنة لهذه التكشفات الصخرية، التي تعرف بالصخور الخضراء، في كلا المنطقتين، تُظهر أن فالق (كلّس ـ اللاّذقية) يشكل حداً فاصلاً يحجز هذه الصخور إلى الشمال منه في كل من قبرص ومنطقة البسيط على حد سواء، حيث تختفي هذه الصخور نهائياً إلى الجنوب منه في كلا المنطقتين أيضاً فلا تعود إلى الظهور نهائياً.

أما الصخور الخضراء فهي عبارة عن زمرة من الصخور المتنوعة جداً والجميلة والفريدة من نوعها من الناحية الليتولوجية، وهي ذات ألوان زاهية يغلب عليها اللون الأخضر بتدرجاته المختلفة،

9 ـ **الليتولوجيا**: أو(علم الصخور) وهو أحد العلوم الجيولوجية الذي يدرس تركيب الصخور من الناحية الكيميائية، وحباتها الصخرية، وفلزاتها، وترابطها، والملاط الذي يجمعها.

من الأخضر الفاهي اللماع إلى الأخضر الداكن، والتي اندفعت من باطن الأرض عبر فالق (كلِّس ـ اللاذقية) لتتكشف على السطح، وهي ذات تركيب كيميائي وفيزيائي واحد في كل من جزيرة قبرص ومنطقة البسيط.

إن هذا الترابط التكتوني والبنيوي والليتولوجي بين جزيرة قبرص والبر السوري يشير بوضوح إلى شمول قبرص ضمن وحدة سوريا الجيولوجية. وهذا ما رمى إليه سعادة بقوله عن قبرص:

«**إن تكوينها الجيولوجي من تكوين هذه الأرض**».

أما من الناحية الجغرافية فإن نظرة بسيطة إلى خريطة سوريا الطبيعية توضح ما قصده سعادة بقوله عن جزيرة قبرص «**وموقعها الجغرافي يجعلها تابعة لها**» أي للأرض السورية، انظر الشكل (3) خريطة سوريا الطبيعية.

إذ يبدو بوضوح من الخريطة أن الجزيرة تشكل ما يسمى (إغلاقاً جغرافياً) كاملاً لخليج الاسكندرونة، بمعنى أنه لو أزيحت الجزيرة باتجاه الشمال الشرقي لانطبقت تماماً على الخليج السوري.

كما يتضح من الخريطة أيضاً كيف أن القسم الغربي من منطقة كيليكيا (في الشمال الغربي) وشبه جزيرة سيناء في (الجنوب الغربي) يشكلان (احتضاناً جغرافياً) للقسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ولجزيرة قبرص معاً، بمعنى آخر أن القسم الشرقي من

البحر المتوسط، بما فيه جزيرة قبرص، هو جزء من الوطن السوري ويجب أن يطلق عليه اسم (البحر السوري).

ومن ملاحظة الصور الفضائية لجزيرة قبرص المأخوذة من زوايا مختلفة يتبين لنا مدى دقة الإغلاق الجغرافي الذي تشكله الجزيرة لخليج الاسكندرونة، انظر الأشكال (4) (5) (6).

لذلك قال سعادة:

«أما جزيرة قبرص ترون موقعها في حضن خليج الإسكندرونة وذراعها ممتدة نحو الخليج السوري فكأنها تقول من هذه الأرض أنا، وإليها أنتمي».

إنها تقع فعلاً في حضن خليج الإسكندرونة، فهي لا تبعد عن كيليكيا أكثر من (70) كم (وهو عرض قنال كيليكيا) أي المسافة الفاصلة بين رأس كورماكيتي Kormakiti شمال قبرص ورأس عماطور (Anamur بالتركية) في كيليكيا، وتبعد عن مدينة اللاذقية (100) كم، وهي المسافة الفاصلة بين ساحل اللاذقية ورأس سانت أندرياس St. Andreas في نهاية الذراع الممتدة نحو سوريا. وتبعد عن قمة الجبل الأقرع (110) كم فقط، حيث يمكن في حالات الطقس الجيد رؤية جزيرة قبرص بالعين المجردة من قمة هذا الجبل، ومن قمم عديدة ممتدة على طول الساحل السوري حتى جوار مدينة طرطوس.

بينما تبعد قبرص (830) كم عن أقرب نقطة في البر اليوناني، وتبعد أيضاً عن أقرب جزيرتين يونانيتين، وهما جزيرتي رودوس وكاراباثوس أكثر من (450) كم. أما عن مصر فإنها تبعد (480) كم.

أجل: «**إن هذه الجزيرة تكاد تكون ملتصقة بالشاطئ السوري**». **سعادة**.

الجغرافيا الطبيعية: تقع قبرص بين خطي عرض (34،35 و 35،42) شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (32،17 و 34،40) شرق غرينتش. تبلغ مساحتها نحو (9251) كم^2 وعدد سكانها (870) ألف نسمة حسب إحصاء عام 2010.

وتتميز السواحل القبرصية بكثرة الرؤوس والخلجان، انظر الشكل (7) مصور جغرافية قبرص الطبيعية:

ـ الرؤوس: رأس سانت أندرياس (St. Andreas)، رأس كورماكيتي (Kormakiti)، رأس بافوس (Paphos)، رأس غاتا (Gata)، ورأس غريكو (Gréco)، رأس كريزوكو (Khrysokhou) وغيرها.

ـ الخلجان: خليج مورفو (Morphou)، خليج كريزوكو (Khrysokhou)، خليج إبيسكوبي (Episkopi)، خليج أكروتيري (Akrotiri)، خليج لارنكا (Larnaca)، وخليج فاماغوستا (Famagusta).

يبلغ طول الجزيرة الأعظمي من الغرب إلى الشرق نحو 226 كم، ويبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب نحو 96 كم.

حيث ينقص هذا الاتساع باتجاه الشرق ليبلغ أقل من 16 كم عند بداية الذراع الممتدة نحو البر السوري والذي يأخذ شكل شبه جزيرة طولها 74 كم تقريباً تمتد باتجاه الشمال الشرقي لتنتهي في رأس سانت أندرياس وتدعى شبه جزيرة كارباس Karpas.

إن معظم تضاريس قبرص جبلية، حيث تشكل الجبال وأشباهها نحو 70 ٪ من مساحة الجزيرة، والباقي عبارة عن مناطق سهلية، وتتألف هذه الجبال من سلسلتين رئيسيتين، إحداهما جنوبية متكتلة تشكل معظم أراضي النصف الجنوبي من الجزيرة، وتدعى جبال ترودوس، والأخرى شمالية متطاولة تمتد على طول الساحل الشمالي من خليج مورفو إلى رأس سانت أندرياس وتدعى سلسلة جبال بنتاداكتيلوس، ويفصل بين الكتلتين سهول واسعة تدعى سهول ميسوريا. انظر الشكل (8) مصور قبرص الطبوغرافي.

تتألف جبال ترودوس Troodos من العديد من القمم الشاهقة التي يشمخ بعضها إلى ارتفاعات تزيد على 1500م، كما في جبل الأوليمب Olympus وهو أعلى قمة في قبرص حيث يصل ارتفاعه إلى 1953م، وجبل أدلفي Adelphi 1617م، وجبل بابوتسا Papoutsa 1562م، ويبلغ عرض كتلة جبال ترودوس إجمالاً نحو 30 كم من الشمال إلى الجنوب.

أما سلسلة جبال بنتاداكتيلوس فيبلغ امتدادها نحو 160كم على طول الساحل الشمالي، فيما يعرف الجزء الغربي منها باسم جبال كيرينيا Kyrenia، والجزء الشرقي باسم جبال كارباس Karpas،

وهي أقل ارتفاعاً من جبال ترودوس، ويقل ارتفاعها من الغرب باتجاه الشرق؛ حيث يبلغ ارتفاع أعلى قمة في جبال كيرينيا وهي قمة جبل بوفافينتو Buffavento 956م، بينما لا يتجاوز أعلى ارتفاع في جبال كاراباس 600م، كما أنها أقل اتساعاً من كتلة جبال ترودوس إذ لا يتجاوز وسطي عرضها 10كم.

أما سهول ميسوريا Mesaoria الرئيسية الفاصلة بين السلسلتين فتمتد من خليج مورفو غرباً إلى خليج فاماغوستا شرقاً بطول نحو 96 كم واتساع يتراوح بين (16 ـ 32) كم وهي سهول رسوبية لحقية خصبة، تؤلف عماد الاقتصاد الزراعي في الجزيرة، وترويها مجموعة من المسيلات المائية النهرية التي تنبع من الجبال على جانبيها، من أهمها نهران ينبعان من جبال ترودوس، هما: نهر بيدياس Pedias ونهر ياليا س Yalias. يضاف إلى ذلك سهول ساحلية ضيقة عموماً تمتد على طول سواحل الجزيرة، بعرض يتراوح بين 2 كم في الشمال والجنوب الغربي، ونحو (4 ـ 8) كم في الشرق والغرب، يرويها العديد من الأنهار القصيرة المجاري التي تنبع من أعالي المنحدرات الجنوبية لجبال ترودس، متدفقة جنوباً إلى البحر، وثمة أنهار أخرى أقصر في الشمال.

تشغل الغابات مساحات واسعة من قبرص إذ تبلغ حوالي 18٪ من مساحتها العامة، وأغلبها من شجر السرو والأرز والصنوبر والخرنوب والزيتون والسنديان والبلوط والصفصاف والكينا والدلب والدفلة وشجر الأوكاليبتوس وغيرها من الأشجار المعروفة والمنتشرة في سوريا الطبيعية.

ثانياً ـ في الإتنولوجيا والحضارة

وكما أن قبرص الأرض هي متمم جغرافي وجيولوجي للبر السوري، كذلك فإن قبرص الشعب هي متمم إتنولوجي[10] وحضاري لوحدة الشعب السوري المتولدة من تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الزمن التاريخي الجلي، وهذه الوحدة لا ترجع إلى أصل سلالي معين إنما هي مزيج حاصل من تاريخ طويل يشمل جميع الأصول الإتنولوجية السورية من كنعانيين وكلدانيين وأموريين وحثيين وآراميين وآشوريين وأكاديين وغيرهم من الأصول التي نزلت هذه الأرض وقطنتها واحتكت وتفاعلت فيها بعضها ببعض، لذلك فإن الشعب في قبرص هو جزء من السلالة التاريخية السورية.

وهذا ما يؤكده سعادة إذ يقول في جزيرة قبرص: «**كانت في القديم في قبضة السوريين فنزلها الكنعانيون (الفينيقيون) وتوطنوا فيها وبقاياهم لا تزال فيها**».

أما من الناحية التاريخية فإن قبرص كانت، في معظم مراحل تاريخها، تابعة للوطن الأم سوريا ومتفاعلة معها في دورة حياة واحدة، اجتماعياً واقتصادياً سواء عندما تكون تابعة لإحدى الدول السورية أو تابعة لطامع مستعمر فهي في الحالتين تكون تابعة لسوريا، وتفاعلها معها لم ينقطع في أغلب مراحل التاريخ ، فعلى

10 ـ **الإتنولوجيا**: هو العلم الذي يبحث في أصل الأجناس البشرية وتكوينها وصفاتها الجسدية، وهو أحد فروع الأنتروبولوجيا

سبيل المثال لا الحصر فإن قبرص لا تزال حتى الآن تابعة رعوياً إلى أبرشية (قرنة شهوان) في المتن الشمالي من لبنان، ضمن نطاق بطريركية أنطاكية وسائر المشرق التي تشمل، فيما تشمل، سوريا الطبيعية كلها بما فيها قبرص، وذلك منذ نشأة هذه البطريركية وحتى الآن، والتي نقلت مقرها من أنطاكية في لواء اسكندرون إلى دمشق بعد أن اغتصبت تركيا اللواء في العام 1939، وهذه حقائق ثابتة لا يمكن تجاهلها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أننا في هذا البحث سنتجنب قدر الإمكان الاعتماد على المدرسة الكلاسيكية في فهم التاريخ، أي تلك التي تعتمد في منهجها على تتبع الأحداث وسردها سرداً سكونياً لا حياة فيه، وكأن التاريخ، بالنسبة إليها هو مجرد حكاية أو أقصوصة مشوقة، فتبني، استناداً إلى هذا السرد، رؤية تاريخية غالباً ما تكون ناقصة كونها تعكس، أكثر ما تعكس، حركة البنى الفوقية للمجتمعات، وكأن إرادة هذا الملك أو ذاك أو هذا الحاكم أو ذاك هي الصانع الحقيقي للتاريخ، في حين أن صانع التاريخ الحقيقي هو الشعوب بفعلها الحضاري وحركة حياتها الخلاقة التي تصنع وتشكل إرادة هؤلاء الملوك والحكام.

لذلك سنعتمد بشكل رئيسي على المدرسة المعاصرة التي ترى في التاريخ جملة حركية مستمرة من الأحداث التي تصنعها الشعوب بفعلها وحيويتها الحضارية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحربية والسياسية... وغيرها.

ولعل هذا الفهم للتاريخ هو ما دفع عالم التاريخ الفرنسي الكبير (**كلود شيفر**) إلى إطلاق عبارته الشهيرة عن قبرص:

«لا يمكن لباحث أن ينكر أن قبرص هي سوريّة».

التي أطلقها إثر اكتشافه (حياً للقبارصة) في المدينة الثالثة في أوغاريت (رأس شمرا) في القسم الغربي منها، والذي يرجع إلى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، أي منذ خمسة آلاف عام.

وهذا ما دفعه أيضاً للقول، في معرض حديثه عن علاقة قبرص بسوريا الطبيعية عبر التاريخ، والتي دلت عليها المكتشفات الأثرية في الممالك السورية القديمة سواء في الساحل السوري (أوغاريت وسيانو وعمريت وأرواد) أو في قبرص (أنغومي إيداليوم وغيرها) حيث قال هذا العالم الكبير، لدى زيارته موقع أنغومي، في قبرص:

«إن المملكتين (أوغاريت وأنغومي) متشابهتان جداً، ويدل على ذلك العمارة في القصور الملكية والمعابد والمدافن إضافة إلى المخطط التنظيمي للمدينة، وتعودان إلى نفس العصر، وهذا التشابه ليس إلا تواصلاً ثقافياً حضارياً اجتماعياً اقتصادياً كان يربط البلدين في عصور البرونز، وهو لا يعود إلى عصر البرونز فقط وإنما إلى عصور ما قبل التاريخ، أي إلى الألف الثالث قبل الميلاد، أي أن العلاقة بين أنغومي وأوغاريت تعود إلى حوالي عشرة آلاف عام، وهذه العلاقة مستمرة بين سوريا وقبرص منذ ذلك الحين وإلى الآن وهي بأفضل حالاتها» وأضاف «أنه وجدت في أوغاريت العديد

من الكتابات القبرصية أفادت بعد ترجمتها في إلقاء الضوء على حضارة هذه المدن الأثرية التي وجدت فيها هذه الكتابات».

وفي مؤتمر آثاري حول قبرص وسوريا عقد في كل من دمشق واللاذقية بتاريخ 2008/7/8 تضمن مجموعة من المحاضرات لخبراء الآثار، تحدث مدير الآثار والمتاحف في سوريا عن علاقة مملكتي أوغاريت وأنغومي قائلاً: «**إن المعطيات الأثرية بين المملكتين تؤكد عمق العلاقات الحضارية بينهما، ومن هذه المعطيات الأثرية الرقم المسمارية التي أثبتت علاقات التبادل الدبلوماسي والتجاري، وبينت أن قوالب صب النحاس كانت تصدرها قبرص إلى الممالك السورية. وبالمقابل فإن قوالب صب النحاس كانت تصدر من رأس ابن هاني على الساحل السوري إلى قبرص. وكان هناك تبادل للأواني الفخارية بين أوغاريت وأنغومي في القرن الرابع عشر قبر الميلاد، إضافة إلى طرق بحرية ملاحية أكدت وجودها مراكب غارقة في البحر سواء على ساحل قبرص أو على ساحل طرطوس والتي عثر فيها على (1000) جرة كانت تصدرها مملكة عمريت وأرواد إلى ممالك قبرص».**

وها هو أيضاً البروفيسور الفرنسي (**بول كوربان**)، الذي كان يقوم بالتنقيب الأثري في منطقة تل البسيط في الساحل السوري الشمالي، يتحدث، عقب اكتشاف مدينة بوصيدون، عن علاقة قبرص بالبر السوري ، حيث يصرح في حوار أجرته معه جريدة الثورة الدمشقية في حزيران عام (1977)، قائلاً:

«في القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد ظهرت من جديد علامات الاتصال بين بوصيدون وقبرص، كان الكنعانيون، وهم شعب محلي، قد سكنوا التل في عصر البرونز الحديث، وكانوا على علاقة جيدة مع جزيرة قبرص. وفي العصر الحديدي كان لا يزال في البسيط سكان محليون مع زيادة في أهمية قبرص. ويلاحظ أن قبور القرن السابع قبل الميلاد لا تحتوي أوانٍ فخارية يونانية بل ترى خليطاً من الأواني السورية والقبرصية».

ثم يقول: «إن قبور البسيط تحمل الطابع الفلسطيني السوري، بينما تحمل القبور في أوغاريت الطابع القبرصي الذي يبدو أكثر وضوحاً».

هذه الأمثلة هي غيض من فيض الأمثلة التي تدل على عمق العلاقة التاريخية والحضارية التي تربط قبرص بالوطن الأم سوريا، وهذا يشير بوضوح إلى أن السوريين قد توطنوا جزيرة قبرص منذ زمن سحيق في القدم، فالنتائج التي توصلت إليها أعمال التنقيب الأثرية مؤخراً والجارية في منطقة (أيابارابرا ـ اسبروكريمنوس) في قبرص من قبل فريق من علماء الآثار يضم علماء قبارصة وكنديين وأمريكيين قد أكدت أن هذا التوطن يرجع إلى الألف التاسع قبل الميلاد، فقد أعلن هؤلاء العلماء عن اكتشاف مجموعة من الآثار الهامة في هذا الموقع من بينها تمثال

صغير لجسد امراة، حسب ما ذكرت صحيفة هفينغتون بوست (The Huffington Post) الأمريكية ونشرته مواقع إليكترونية عدة، وأن عمر هذه الآثار يرجع إلى الفترة ما بين سنوات (8800 و8600) قبل الميلاد، أي في خِضَم التحول من النظام القائم على الصيد إلى نظام الزراعة في شرق المتوسط والذي سبق بداية العصر الحجري الحديث (النيوليت).

وفي هذا الصدد قالت عالمة الآثار الكندية من جامعة تورونتو (سالي ستيورات) المشاركة في هذه التنقيبات: «**إن قبرص كانت جزءاً من ثورة العصر الحجري الحديث التي شهدت نمواً ملحوظاً في الزراعة وتربية الحيوانات، مما أدى إلى توفر فائض ثروة من الطعام والوقت، وأصبح هناك وقت أطول للأشخاص كي يتخصصوا في أدوار أخرى مثل الصناعة، وبات لديهم الوقت من أجل فن صناعة التماثيل الصغيرة، وكان يعتقد في السابق أن قبرص استعمرت بعد وقت طويل من بقيّة أرجاء البرّ الرئيسي للمتوسط، ولكن قربها من البرّ ربما جعل من السهل كثيراً على سكان تركيا وسوريا ولبنان الوصول إليها**».

ونشير هنا إلى أن مصطلح (البر الرئيسي للمتوسط) هو تعبير سائد في أدبيات السياسة الغربية عموماً، والبريطانية خصوصاً، ويقصد به البر السوري حين يكون الحديث عن منطقة شرق المتوسط.

ومن البديهي أن سكان تركيا الذين تذكرهم العالمة ستيوارت هم سكان كيليكيا السورية المتطاولة غرباً على طول الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط وصولاً إلى رأس عماطور (Anamur بالتركية) الذي يبعد عن قبرص مسافة 45 ميل، وبالتالي فإن هؤلاء السكان هم سوريون من كيليكيا.

وهنا يمكن تلخيص ما تقدمه هذه التنقيبات الأثرية بالنتيجة التالية: سكن السوريون جزيرة قبرص منذ الألف التاسع قبل الميلاد على الأقل، أي ما قبل العصر الحجري الحديث (النيوليت)، وأن ثورة العصر الحجري الحديث التي رافقتها عملية الانتقال من نظام الصيد إلى نظام الزراعة، قد حصلت بشكل متزامن في كل من قبرص والبر السوري، أي أن قبرص كانت جزءاً من هذه الثورة الحضارية.

غير أن المعالم الأثرية السورية في قبرص على كثرتها ليست وحدها ما يثبت أن الجزيرة جزء من سوريا، بل إن الأدلة التي تقدمها المكتشفات الأثرية في البر السوري تشير إلى ذلك أيضاً، وهذا يعني أن العلاقة بين البر السوري وقبرص لم تكن علاقة تأثير من طرف واحد، بل هي علاقة تفاعلية حضارية شكلت جزءاً من دورة حياة سورية واحدة شملت قبرص في نطاقها، ليس فقط ما يتعلق بعلاقة قبرص مع السواحل السورية، كما اسلفنا، بل حتى في علاقتها مع العمق السوري في الشرق، فها هو المؤرخ الإنكليزي (ويلز) يكشف في كتابه (معالم التاريخ) عن أثر تاريخي عثر عليه في حفريات (إيرتش) في سهل شنعار السومري فيما بين النهرين، أي في أقصى الشرق السوري، جاء فيه على لسان كاهن إيريتش:

«لقد وحدت بلادي من البحر الأعلى إلى الخليج الأدنى، وقد حرست شواطئ بلادي بحارس أمين».

ويقصد الكاهن بالبحر الأعلى (البحر الأبيض المتوسط)، وبالخليج الأدنى الخليج العربي، وبالحارس الأمين جزيرة قبرص.

كما يتأكد ذلك في محفورات في الحجر (Artifact)، ومنحوتات يعود عهدها إلى زمن الحكم الآشوري تشهد لفتوحات الملك سرجون الثاني، إضافة إلى منحوتات أخرى في قصر الملك سرجون في (دور شروكيف) أو (خورسباد حالياً) في جنوب العراق تتناول جميعها جزيرة قبرص.

وفي المرحلة بين (3500 ـ 3000) قبل الميلاد فإن المقارنة الأنتروبولوجية[11] بين ثقافة الأقوام، التي سكنت قبرص في تلك المرحلة، وبين الثقافات الأخرى المحيطة، دلت على تشابه كبير بين ثقافة قبرص وثقافة منطقة بئر السبع الفلسطينية.

أما المرحلة بين (3000 ـ 2500) قبل الميلاد، التي ازداد فيها توطن السوريين في الجزيرة، فإن موقع (أريمي) الأثري، جنوب الجزيرة قرب مدينة ليماسول، يبين أن فخاريات هذا الموقع تشبه إلى حد بعيد فخاريات أوغاريت على الساحل السوري، وأن مدافنه هي من النمط الأوغاريتي.

11 ـ الأنتروبولوجيا: أو علم الإنسان، وهو العلم الذي يدرس تطور الإنسان من الناحية العقلية والجسدية والثقافية، وعلاقة هذا التطور مع البيئة وتغيراتها/.

وفي أوغاريت أيضاً تم اكتشاف (تقويم نفوس) لجميع العائلات القبرصية المتواجدة في الجزيرة يعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد.

كذلك فإن صارغون الأكادي قد وحد البلاد السورية عام (2750) قبل الميلاد وأنشأ مملكة واسعة موحدة كانت جزيرة قبرص جزءاً منها، إذ حدثت خلالها هجرة واسعة من الساحل السوري إلى الأقسام الجنوبية والشرقية من الجزيرة، وتم تشييد العديد من القلاع والحصون على طول الشاطئ القبرصي.

وخلال الفترة بين (2800 ـ 2150) قبل الميلاد حصلت هزات أرضية في منطقة كيليكيا، شمال غرب سوريا، أدت إلى هجرة واسعة من كيليكيا إلى قبرص حيث استقر المهاجرون حول مدينة (مورفو) الحالية في الشمال الغربي من الجزيرة، ثم انتشروا حتى مدينة (فيليا) شرقاً ونيقوسيا في الداخل. وبعد ذلك ازداد عدد المهاجرين من الساحل السوري الذين أسسوا في قبرص مصانع لتعدين النحاس يمدون به الأكاديين والسومريين في البر السوري لتطوير آلتهم الحربية.

وفي عام (2000) قبل الميلاد وحد الحثيون البلاد السورية وأصبحت قبرص أحد مركزين أساسيين للدولة الحثية هما (طرابزون) في الشمال، و(ألاسيا)، أي قبرص، في الجنوب، (ألاسيا الآن هو اسم لأحد الفنادق الكبرى في مدينة ليماسول).

وهنا لا بد من التوقف قليلاً للإشارة إلى حقيقة أنه في جميع هذه المراحل التاريخية لم يتوقف تدفق سكان الساحل السوري إلى الجزيرة وتوطنهم فيها وبعث الحياة في أرجائها وطبعها بطابع الحياة السورية، وهذه الحقيقة تعني، من الناحية الأنتروبولوجية، أن السوريين قد حققوا سبقاً، على جميع شعوب العالم القديم المجاورة لهم، في استيطان قبرص وطبعها بطابعهم منذ بدء الحياة، وهذا بلا شك يستند إلى سبق أنتروبولوجي آخر حققه السوريون قبل ذلك هو سبق ركوب البحر وامتلاك علوم الملاحة وصناعة المراكب والسفن البحرية، والذي سهل عليهم الوصول مبكراً إلى جزيرة قبرص الأقرب إلى السواحل السورية، والهجرة إليها والتوطن فيها وإعمارها، كل ذلك قبل أن تنتقل خبرتهم البحرية إلى أي من تلك الشعوب المجاورة لهم في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً الإغريق، الذين أخذوا فيما بعد يعملون على توحيد قبائلهم وقواهم، وراحوا يتعلمون من السوريين، وينافسونهم في الوقت نفسه لبناء حضارتهم الخاصة بهم. وهذا ما تثبته المعالم الأثرية الكنعانية الموجودة في الجزيرة وإن أطلقت عليها لاحقاً أسماءً إغريقية.

وهذه الحقيقة هي من الثوابت التاريخية التي لا تحتمل أي شكل من أشكال التشكيك أو التأويل كالقول مثلاً إن (طبع السوريين للحياة في قبرص بطابعهم) يعني ضمناً أنه (تغيير لطابع سابق للحياة السورية في قبرص) في تلك المراحل التاريخية، إن مثل هذا التأويل يضل

بصاحبه ضلالاً بعيداً، ويذهب به مذاهب تجانب الحقيقة العلمية التاريخية وهي أن السوريين هم أول من سكن الجزيرة، وبالتالي فقد أحرزوا السبق في التوطن فيها قبل أية هجرات أخرى لاحقة من غير السوريين، كالهجرتين الإغريقية أو العثمانية المتواضعتين، إذا ما قيستا بالتواجد السوري في الجزيرة منذ فجر التاريخ، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في فقرات لاحقة، وبالتالي فإن الطابع السوري للحياة في قبرص ليس طابعاً مستجداً أو لاحقاً لحياة أسبق، بل هو طابع أولي وبدئي وراسخ في عمق الحياة في قبرص.

وهذا ما يؤكده الكثير من الأدلة والبراهين التي نضيف إليها الدليلين التاليين اللذين أشرنا إليهما أعلاه:

ـ **الدليل الأول**: ويستند إلى ما تثبته أحداث التاريخ من أن السوريين كانوا السباقين بين شعوب العالم القديم إلى ركوب البحر والخوض في عبابه واستكشاف أسراره، وهذا ما مكنهم من الوصول إلى آفاق لم يسبقهم إليها أي من تلك الشعوب.

ـ **الدليل الثاني**: هو قرب الجزيرة من الساحل السوري وسهولة الوصول إليها بحيث شكلت نقطة الجذب الأولى في البحر التي شدت السوريين، التائقين دائماً إلى الخوض في الآفاق، لإشباع جموحهم المتأصل للاسكتشاف والاستطلاع. فانطلقوا نحوها وعمّروها وسكنوها وبعثوا الحياة فيها منذ فجر التاريخ، خصوصاً بعد أن اكتشفوا غناها بالثروات الطبيعية كالحديد والفضة والنحاس، (الذي تشتهر به

الجزيرة، إلى حد يختلف عنده المؤرخون حول اسم قبرص، هل هو مشتق من اسم النحاس أم أن النحاس استمد اسمه من اسم قبرص، ونحن نرجح الاحتمال الثاني). كذلك غناها بالغابات الطبيعية، كل ذلك أدى، بحكم ضرورات ومنطق الحياة والواقع الطبيعي وغياب أي منافس لهم فيها، إلى تدفقهم إليها لاستثمار ثرواتها الطبيعية في الصناعة والتجارة واستعمال أشجار الغابات في صناعة أساطيل الدول السورية البحرية المتعاقبة. حيث تبلغ حالياً مساحة الغابات في قبرص قرابة (18٪) من المساحة العامة للجزيرة.

يضاف إلى ذلك عوامل أخرى كانت تدفع إلى هجرة السوريين إليها، كاضطرارهم للهرب من الكوارث الطبيعية، أو لتجنب الحروب والبطش نتيجة الاحتلالات والاجتياحات التي كانت تحصل في السواحل السورية ، كما حصل إبان الاجتياح المصري للسواحل السورية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، كما سنرى لاحقاً، وكذلك الحال بالنسبة للتجار الكنعانيين والكيليكيين والحوريين الذين كانوا يضطرون، حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية وصوناً لحياتهم من العنف الحثي والآشوري، إلى الانتقال من السواحل السورية إلى قبرص ليصدروا من هناك الفخاريات والصناعات النحاسية التي وصلت أيام الدولة الحثية إلى أقصى الشرق السوري.

أدت تلك الهجرة الكثيفة إلى الجزيرة منذ فجر التاريخ إلى إقامة علاقات حياتية كاملة بينها وبين البر السوري، وإلى دخول

الحياة في قبرص ضمن دورة الحياة (الاجتماعية الاقتصادية) السورية وأصبحت تشكل جزءاً منها، خصوصاً لدى السوريين سكان المناطق الساحلية.

ومن جهة أخرى فإن هذه الهجرة لم تكن من جانب واحد بل كانت هجرة متبادلة، فعندما كانت قبرص تتعرض إلى كوارث طبيعية أو غزوات كان القبارصة يلجؤون إلى الهجرة باتجاه الشرق نحو الساحل السوري، كما حصل مثلاً عندما تعرضت قبرص إلى هزات أرضية في القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

وفي عام (1500) قبل الميلاد تمكن المصريون في عهد الفرعون تحوتمس الثاني من احتلال الجزيرة، حيث كانت تعرف آنذاك باسم (أس)، وذلك كخطوة لابد منها لاجتياح السواحل السورية، ولكنهم لم يتمكنوا من هذا الاجتياح إلاّ في العام (1300)ق.م حيث اجتاحوها على مراحل امتدت حتى العام (1225)ق.م مما اضطر الكثير من الكنعانيين والعموريين للهرب إلى الجزيرة على الرغم من أنها لا تزال تحت الحكم المصري الذي خفت وطأته في الجزيرة بسبب مرور أكثر من مئتي عام عليه.

وفي العام (1200) ق.م تمكن الكنعانيون من إنهاء الحكم الفرعوني للجزيرة واستعادتها من جديد لتصبح من حواضرهم مركزاً حربياً وتجارياً هاماً شكل نقطة انطلاق وتواصل متقدمة للدول السورية نحو البلدان والشعوب المنتشرة على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

وبفضل ما كان يتصف به الكنعانيون من شغف وتحفز لا محدود للانطلاق إلى آفاق بعيدة في البحر، وبفعل ما يمتلكونه من خبرة واسعة في مجال التجارة والملاحة البحرية، فقد تمكنوا من إنشاء العديد من المراكز التجارية والحواضر السكنية على امتداد سواحل المتوسط من أجل تلبية متطلبات تجارتهم مع شعوب تلك السواحل، يصدرون إليها من قبرص النحاس والفضة والحديد والزجاج والأرجوان إضافة إلى العديد من الصناعات والسلع من المناطق السورية الأخرى ويستوردون منها ما يحتاجونه من الذهب والمواد الأولية اللازمة للصناعة، إضافة إلى أنواع من الحيوانات للاستفادة من عاجها وجلودها وفروها. ولعل أهم تلك الحواضر كانت مدينة قرطاجة أو قرطاضة على الساحل التونسي، التي أسستها الأميرة إليسار بنة ملك صور، والتي أصبحت عاصمة لإمبراطورية كبرى شملت حوض المتوسط، وشكلت تهديداً كبيراً للإمبراطورية الرومانية ووضعتها في دائرة خطر الزوال.

وقد كان من نتائج الحكم الفرعوني للجزيرة انحسار الحضور الكنعاني فيها لمصلحة المد الإغريقي في المقابل، وذلك بفعل نمو القوة الإغريقية في بلاد الإغريق بعد توحيد الدويلات اليونانية، والذي نتج عنه نشوء سبع إمارات إغريقية في الجزيرة.

غير أن الحضور الكنعاني عاد إلى الصعود في العام (722) ق.م تحت مظلة الحكم الآشوري للجزيرة الذي كان يمهد لفتوحاته

في مصر. عندما احتل الملك الآشوري (شاروكينا الثاني) الجزيرة، حيث استقبله الأمراء الأغارقة السبعة وسجدوا تحت أقدامه. وقد ألحقت قبرص، بسبب أهميتها الاستراتيجية، بالحكم المركزي الآشوري مباشرة في أيام سنحاريب وأسرحدون، واستمرت على هذه الحال حتى الحكم الكلداني في عهد نبوخذ نصر الثاني. وقد أطلق على مدينة نيقوسيا خلال مرحلتي الحكم الآشوري والكلداني اسم (ليدرا)، حيث دام هذا الاسم إلى ما بعد مرحلة المماليك في قبرص. (ليدرا هو حالياً اسم السوق المركزي في نيقوسيا، واسم أحد الفنادق الكبرى فيها).

دام الحكم الكلداني حتى عام (536) ق.م عندما احتلها الفرس وألحقوها بمملكتهم التي كانت تشمل عموم سوريا الطبيعية، وهنا أيضاً، فقد جعلها الفرس، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية، تابعة مباشرة إلى نائب الملك الفارسي في صيدا حتى العام (333) ق.م عندما احتلها الإسكندر الماكيدوني الكبير تمهيداً لاحتلال السواحل السورية، وأصبحت تابعة للإمبراطورية الإغريقية التي أسسها.

إلا أن إمبراطورية الإسكندر لم تتمكن من المحافظة على وحدتها، فبعد (11) عاماً فقط على احتلال الجزيرة، أي في عام (322)ق.م انقسمت على نفسها إلى قسمين، إمبراطورية سلوقية في سوريا، وأخرى بطلسية في مصر، فنشب إثر ذلك صراع رهيب بينهما للسيطرة على قبرص، وكانت الغلبة للبطالسة في مصر فإلحقت قبرص بحكمهم حتى العام (63) ق.م.

وفي هذه الأثناء، حيث كانت القوة الرومانية تشهد نمواً وانتشاراً في حوض البحر الأبيض، فاحتلها القائد الروماني بامبيوس عام (63) ق.م وأصبحت خاضعت للحكم الروماني الذي استمر حتى العام (369)م عندما انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين، إمبراطورية غربية عاصمتها روما، وإمبراطورية شرقية عاصمتها بيزنطة، فكانت قبرص من نصيب الإمبراطورية البيزنطية.

قبرص عبر التاريخ

أولاً ـ مرحلة الصراع العربي البيزنطي:

استمرت قبرص تحت حكم البيزنطيين كجزء هام من إمبراطوريتهم نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي، إلاّ أن صعود القوة العربية التي رافقت الدعوة الإسلامية المحمدية في النصف الأول من القرن السابع بعد الميلاد قد شكل نقطة تحول في تاريخ الجزيرة أدت إلى نشوب صراع طويل ومرير بين الدولة البيزنطية والدولة العربية الإسلامية الناشئة، كانت قبرص جزءاً منه. ولم ينتهي هذا الصراع إلاّ بعد أفول نجم كل من الدولتين وصعود القوة العثمانية كما سنرى لاحقاً.

ففي العام (649) م دخلها العرب وفرضوا عليها الجزية في البدء، فقد جاء في تاريخ ابن الأثير أن العرب المسلمين سيّروا من الشام إلى قبرص أسطولاً بحرياً صغيراً بقيادة عبد الله بن قيس، وأسطولاً آخر من مصر بقيادة عبد الله بن سعد، فاجتمعوا عليها، غير أنهم لم يكونوا راغبين في احتلالها، وإنما للحيلولة دون اتخاذها من قبل البيزنطيين قاعدة لغزو البر السوري، وما يشكل ذلك من خطر دائم وداهم على التخوم البحرية السورية، فقام عبد الله بن سعد في البداية بمصالحة القبارصة واتفق معهم على دفع جزية مقدارها سبعة آلاف دينار، واشترط عليهم أن يخبروا المسلمين عن تحركات البيزنطيين، وأن يكتموا تحركات المسلمين عن عدوهم.

إلاّ أن سكان قبرص لم يتمكنوا من المحافظة على عهدهم مع العرب، ولا حتى على حيادهم، وذلك لأسباب تتعلق بالوضع الحرج الذي وجدوا أنفسهم فيه والمتمثل بالمصادمات المستمرة بين الأساطيل العملاقة في البحر المتوسط، إضافة لأسباب أخرى، لا يمكن إغفالها، تتعلق بميل القبارصة إلى مناصرة البيزنطيين على العرب المسلمين نتيجة تأصل الفكر المسيحي البيزنطي في الجزيرة.

كل ذلك جعل الجزيرة في وضع قلق، وأبقى السواحل السورية، بين الفينة والأخرى، عرضة لهجمات البيزنطيين الذين كانوا يهددون سلامة الدولة وأمنها، وهذا ما تنبه إليه معاوية بن أبي سفيان فقرر حسم الأمر، فبعث إلى الخليفة عمر بن الخطاب يستأذنه باحتلال الجزيرة، إلاّ أن الخليفة عمر رفض ذلك بحجة أن العرب لا يزالون حديثي العهد بأمور البحر، وأن البحر لا يؤمن جانبه، إلا أن معاوية ألح في طلبه وأرسل إلى الخليفة رسالة جاء فيها «إن قريةً من قرى حمص ليَسمع أهلها نباح كلابهم وصياح دجاجهم» ولكن الخليفة أصر على رفضه وكتب إلى معاوية كتاباً جازماً ينهيه عن طلب غزو قبرص جاء فيه: «فإياك أن تعرض لي».

ولكن معاوية الذي تشرب الكثير من الخبرة والثقافة السورية بقي مصمماً على فتح قبرص واحتلالها لاقتناعه بأهمية هذه الخطوة. ومع تولي عثمان بن عفان الخلافة أعاد الكرة وكتب إليه يستأذنه في غزو قبرص، وبعد إلحاح منه وافقه الخليفة ولكن ببعض التحفظ

والحيطة، وكتب إليه يقول: «لا تنتخب الناس ولا تُقْرِعْ بينهم، خيّرهم فمن اختار الغزو طائعاً فاحمله وأعِنْهُ». أي لا تفرض على أحد من الناس أن يشارك في الغزو، ولا تلجأ إلى القرعة في ذلك بل دع الناس يقررون بإرادتهم المشاركة في الغزو.

وبصرف النظر عن صحة هذه الرواية أو تلك فإن معاوية بنظرته الاستراتيجية الثاقبة أدرك في الحالتين أهمية قبرص بالنسبة لأمن الدولة في الشام فقام بإعداد أسطول بحري وهاجم قبرص وطرد البيزنطيين منها، ووضع فيها حامية قوامها (12000) جندي، وفي العام (726) م مر بها أمير البحر الأموي معاوية بن حسام وزاد في حاميتها.

إلا أن البيزنطيين تمكنوا إبان العصر العباسي من استعادتها وبقيت تحت سيطرتهم حتى قام الخليفة العباسي هارون الرشيد باسترجاعها مرة جديدة عام (806) م.

وفي عام (965) م عادت الجزيرة وخضعت للحكم البيزنطي مجدداً حتى العام (1191) م وهو العام الذي انطلقت فيه حروب الفرنجة التي عرفت في الأدبيات الغربية (بالحروب الصليبية) حيث استولى الأوروبيون على الجزيرة بقيادة الملك الإنكليزي (ريكاردوس قلب الأسد) الذي حط في ليماسول أولاً ثم توجه إلى نيقوسيا وجعل منها مقراً لقيادته تمهيداً لغزو القدس. ولكي يتفرغ لهذا الغزو قام بتسليم الجزيرة إلى فرسان تامبلر (فرسان الهيكل) الذين سلموها بدورهم إلى عائلة (لوزينيان) الفرنسية

التي أسست فيها مملكة على النمط الإقطاعي الفرنسي دامت حتى عام (1489) م عندما أجبرت آخر عائلة لوزينيانية على تسليم حقوقها في ملكية الجزيرة إلى دوقية البندقية التي حكمتها حتى احتلالها من قبل العثمانيين في عام (1571)م.

ويذكر هنا أنه خلال حكم عائلة لوزينيان الفرنسية في قبرص، وفي عهد ملكها (جانوس)، تمكن المماليك في مصر في عهد السلطان (برسباي) عام 1426 من احتلالها، إلا أنهم تصالحوا معه واكتفوا بوضع الجزيرة تحت نفوذهم وأبقوا عليه حاكماً عليها كنائب للسلطان المملوكي برسباي. ودامت هذه الحالة إلى العام 1450 عندما أخذ الضعف يدب في دولة المماليك وبدأ نفوذهم بالتلاشي في الجزيرة، مما أفسح في المجال للبنادقة الإيطاليين عام 1489 لاحتلالها والسيطرة عليها كما ذكرنا أعلاه.

وهنا لابد من التوقف قليلاً والتأمل في طبيعة التنازع بين العرب والبيزنطيين على جزيرة قبرص، والذي امتد إلى ما يزيد عن خمسة قرون، حيث كانت القوتان تتناوبان على احتلال الجزيرة لفترات متفاوتة، فإذا ما أجرينا مقارنة بين غاية كل من العرب والبيزنطيين من وراء نزاعهم المرير على احتلال الجزيرة والسيطرة عليها فإننا نتوصل إلى النتائجة التالية:

ـ كان إصرار البيزنطيين على احتلال الجزيرة نابعاً من رغبتهم في تحقيق ثلاثة أهداف: **الهدف الأول** هو تأمين موطئ قدم عسكرية

فيها، من أجل توفير القدرة على الانقضاض على البر السوري في الوقت المناسب. **والهدف الثاني** هو المحافظة على المسيحية في الجزيرة، التي مضى عليها ما يقارب (600) عام، في وجه الخطر العربي الإسلامي الداهم. أما **الهدف الثالث** فهو المحافظة على الطابع البيزنطي لهذه المسيحية في وجه الخطر الغربي (اللاتيني)، وذلك في إطار الصراع القائم بين شقي الإمبراطورية الرومانية: الشرقي (البيزنطي) والغربي (اللاتيني)، أي بين الروم والفرنجة.

ـ أما العرب فلم ينظروا إلى استيلائهم على الجزيرة على أنه فتح ديني يندرج في سياق الفتوحات الهادفة إلى نشر الدين، بل كانوا يهدفون إلى تأمين وجود عسكري في الجزيرة لحماية السواحل السورية من هجمات البيزنطيين المستمرة على البر السوري، وبتعبير آخر فقد كانوا ينظرون إلى الجزيرة نظرة استراتيجية عسكرية في المقام الأول، باعتبارها قاعدة عسكرية متقدمة في مواجهة أعدائهم البيزنطيين، أما نشر الدين فيها فلم يشكل هاجساً بالنسبة إليهم بسبب اطمئنانهم إلى أنه سيكون أحد النتائج الحاصلة بفعل الأمر الواقع بالنظر إلى قرب الجزيرة من البر السوري من جهة، وصغر حجمها من جهة أخرى.

وقد استطاع البيزنطيون في نهاية المطاف تحقيق أهدافهم في الجزيرة، سواء لجهة تمكنهم من الإبقاء على المسيحية فيها، أو لجهة محافظتهم على طابعها البيزنطي في وجه الأوروبيين (اللاتين) الذين لم

يتمكنوا، من طبع الجزيرة بطابعهم اللاتيني على الرغم من خضوعها فيما بعد لحكمهم خلال حملاتهم الثلاث، التي سميت (بالصليبية).

أما العرب المسلمين، الذين خضعت الجزيرة لحكمهم فترات متقطعة، فلم يعملوا على نشر المحمدية فيها، للأسباب التي ذكرناها، مما أدى إلى بقاء المسيحية على حالها لفترة تزيد على أربعة قرون، إلى أن قام العثمانيين باحتلالها في العام (1571)، كما سنرى لاحقاً.

وهذا ما يؤكد أن العرب المسلمين ما كانوا ليروا في قبرص أكثر من كونها قاعدة عسكرية متقدمة لحماية السواحل السورية من هجمات البيزنطيين المستمرة. ولاشك بأن هذه الناحية تندرج في إطار مسألة هامة تتعلق بنظرة العرب إلى البحر والحروب البحرية في تلك الحقبة، إذ من من المعروف أن اندفاعهم من سوريا نحو الغرب باتجاه شمال إفريقيا كان ذا طابع بري بامتياز خاضوا خلاله حروباً برية واسعة تمكنوا في نهايتها من الوصول إلى شبه الجزيرة الإيبيرية (الأندلس، أو إسبانيا والبرتغال حالياً) والسيطرة عليها، حيث توقفت اندفاعتهم وفتوحاتهم في معركة بلاط الشهداء في جبال البيرينيه الفاصلة بين الأندلس وفرنسا.

أما اندفاعهم من سوريا نحو الشمال، عبر الأناضول، باتجاه شرق أوروبا فقد مكنهم من الوصول إلى بحر الخزر (قزوين) حيث توقفوا عند تخوم دولة الخزر التي استشعر ملكها خطر العرب الداهم والذي يضاف إلى خطر البيزنطيين عليه فأقدم على اعتناق اليهودية

وأعلنها ديناً رسمياً لمملكته اتقاءً لخطر المسلمين والبيزنطيين معاً، إلا أنه كان أكثر تعاطفاً وميلاً نحو الدولة البيزنطية فتهاون معها لمواجهة العرب المسلمين وإيقاف تقدمهم.

وهكذا توقفت هاتان الاندفاعتان، الأولى في معركة بلاط الشهداء والثانية عند تخوم مملكة الخزر مما أدى إلى الحيلولة دون إحكام العرب المسلمين الطوق على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط من الشرق والغرب.

والملفت أن العرب في جميع هذه الحروب لم يخوضوا غمار الحرب البحرية سوى مرتين كان فيهما عامل الضرورة الاستراتيجية الحربية هو الغالب، الأولى هي في اضطرارهم للسيطرة على قبرص فترات متقطعة كما ذكرنا أعلاه، والثانية في اضطرارهم إلى عبور مضيق جبل طارق لفتح الأندلس فكان البحر بالنسبة إليهم ممراً لا مستقراً.

وهنا تبرز إلى الذهن سريعاً الحروب القرطاجية التي أخذت الاتجاه ذاته من أجل القضاء على الإمبراطورية الرومانية والسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط، مع فارق ذا طابع ثقافي هو أن القرطاجيين كانوا يخوضون حروبهم البحرية مع الرومان بامتياز وتفوق جنباً إلى جنب مع حروبهم البرية. بينما كان العرب المسلمون يندفعون شمالاً نحو أوروبا وغرباً نحو شمال أفريقيا متجنبين خوض الحروب البحرية في المتوسط، وفيما عدا ذلك

فإن الإندفاعتين العسكريتين، القرطاجية والعربية، المنطلقتين من سوريا وبقيادة سوريّة كانتا تهدفان، من الناحية الاستراتيجية إلى تحقيق هدف واحد هو السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وتحويله إلى بحيرة سورية.

وبالعودة إلى موضوعنا الأساسي يمكن القول أن جزيرة قبرص حافظت على تقاليدها المسيحية البيزنطية حتى يومنا هذا والتي جرى تطعيمها، فيما بعد، بتقاليد عثمانية ـ تركية والتي تعتبر ذات تأثير محدود نسبياً إذا ما قورن بالتأثير البيزنطي كما سيتضح في السياق.

هذا من الناحية الدينية، أما من الناحية الحضارية والثقافية والحياتية فإن التأثير السوري هو الأعمق كما بينا سابقاً يليه بدرجات عديدة التأثير الإغريقي الذي لم يتخطى، في مختلف المراحل التاريخية، كما ذكرنا، الناحية الدينية في مظاهرها وأشكالها (من تقاليد وعادات وطقوس مرتبطة بالعبادات الدينية وحسب) بحيث لم يكن هذا التأثير على درجة كافية من العمق تمكنه من تغيير طابع الحياة والحضارة في الجزيرة، والسبب في ذلك هو سبب علمي بسيط يعود إلى أن التأثير الديني بشكل عام هو، وفق معطيات علم الاجتماع، أمر واقع بالاختيار، وليس أمراً واقعاً بالاستبداد، أي أنه عامل ناتج عن الاجتماع، وليس عاملاً منشئاً للاجتماع ولا يدخل في اساسه، وبالتالي فإن تأثيره يبقى تأثيراً سطحياً لا يبلغ من العمق درجة كافية تجعله يؤثر في عمق الحياة الإنسانية في قبرص، أو أن يغير انتماءها إلى البيئة السورية، بل يبقى

تأثيره السطحي مقتصراً على بعض العادات والتقاليد الإغريقية التي لانزال نلحظها طافية على سطح الحياة في الجزيرة، والتي استمرت بفعل انتشار المسيحية فيها، وتكرست خلال المرحلة التي كانت فيها تابعة للإمبراطورية البيزنطية.

وهذا ما يؤكده تاريخ قبرص وآثارها، فمعظم الشواهد الأثرية في قبرص هي شواهد على الحضارة السورية وخاصة الفينيقية منها التي أضفت طابعها على تلك الشواهد. فالآثار الفينيقية لا تزال حتى اليوم ماثلة للعيان في قلعة نيقوسيا وعلى الجدران الفينيقية فيها، وفي مدينة (أماتوس) و(أنغومي) و(كيتيوم) و(أثيانو) و(إيداليوم) و(ليثوس) و(ماريوم) وقلعة (بافوس) وغيرها من المدن والقلاع التي شيدها الكنعانيون، وكلها شواهد بيّنة على سوريّة الحضارة والشعب في قبرص، فكيفما قلبّت التاريخ القبرصي وقعت على لمسات فينيقية سورية عميقة التأثير لم ينقطع لها حبل حتى وقتنا الحاضر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفيلسوف السوري الكبير زينون، صاحب الفلسفة الرواقية، الفينيقي الأصل والنشأة، قد ولد في مطلع القرن الرابع قبل الميلاد، في مدينة كيتيوم (مدينة لارنكا حالياً)، وترعرع فيها وتعلم، وعمل في مطلع حياته بالتجارة مع والده، الذي كان ميسور الحال بسبب رواج تجارته، وتمرس فيها وجمع ثروة كبيرة، وبعد أن أصبح ناضجاً قرر الانتقال إلى أثينا في

بلاد الإغريق للعمل فيها، وفي طريقه إليها تحطمت سفينته على ساحل إحدى الجزر اليونانية وفقد كل ثروته ووصل إلى أثينا وهو يكاد لا يملك شيئاً فأمضى فيها فترة من الزمن إلى أن تَدَبّر أمره.

وبعد ذلك أخذ يهتم بشؤون الفكر والفلسفة، ويطلع على أفكار الفلاسفة الإغريق، ولما بلغ الثانية والثلاثين من عمره أسس فلسفته الأخلاقية العملية، وراح يعلمها ويبشر بها في أوساط العامة والفلاسفة على حد سواء، ويعرّفهم على نتاج العقل السوري، متخذاً له أحد الأروقة (من هنا أطلق على فلسفته اسم الفلسفة الرواقية) مكاناً يعلم فيه فلسفته لمن يرغب، ويستقبل فيه الأغنياء والفقراء دون تمييز. وكان في سلوكه هذا يثير استهجان وانتقاد الطبقة الأرستقراطية في أثينا التي كانت ترى أن العلم والفلسفة هما حكر على الأغنياء دون العامة والفقراء الذين لا يجوز لهم التعاطي بشؤون الفلسفة والعلم. إلاّ أن زينون لم يكن ليكترث بكل هذه الانتقادات واستمر في نهجه الذي عكس من خلاله التوازن العملي بين ما يقول وما يفعل، أي التوازن بين الفكر والتطبيق، فكان يطبق عملياً ما يطرحه من أفكار وآراء في سلوكه اليومي بتوازن واعتدال حتى بات مضرب المثل وأصبح القول (**أكثر اعتدالاً من زينون**) مثلاً رائجاً في بلاد الإغريق، وبهذا يعتبر زينون من أوائل الفلاسفة الذين طرحوا الأخلاق كحلّ مناسب للمشكلتين الفلسفيتين اللتين واجهتا الفلاسفة، ماضياً وحاضراً، وهما مشكلة المعرفة ومشكلة العمل والعلاقة الأخلاقية بينهما.

وقد كانت فلسفة زينون الرواقية الأخلاقية على طرف نقيض مع الأفكار التي كانت رائجة في بلاد الإغريق في تلك الفترة والتي تشدد على أن أخلاق الفرد الفطرية هي الأساس، بينما كان زينون يركز على أخلاق الجماعة، أي الأخلاق التي تكون في خدمة المجموع، وبالتالي في خدمة الجنس البشري، وأن مصلحة الفرد تتلاشى تجاه بقاء المجتمع.

ولما ذاع صيته وانتشرت شهرته وأفكاره في جميع أصقاع بلاد الإغريق، وأصبح له تلاميذ وأتباع كثيرون من العامة ومن الفلاسفة على حد سواء، قررت (الجمعية الأثينية)، أي مجلس مدينة أثينا، تكريمه، فمنحته مفاتيح أسوار المدينة، وخصصت مبلغاً من المال لإقامة تمثال له فيها، ومنحته تاجاً من الذهب، وهذا نص القرار:

«لما كان زينون الكيتيومي، (نسبة إلى مدينة كيتيوم في قبرص، لارنكا حالياً)، قد قضى سنين كثيرة في مدينتنا يدّرس الفلسفة، ولما كان في كل ما عدا ذلك رجلاً طيباً، يحض جميع الشبان الذين يسعون لصحبته على الاعتدال في حياتهم، ويجعل حياته أنموذجاً لأعظم ما تسمو إليه الحياة، فقد صحّت عزيمة الشعب على تكريم زينون وعلى أن يهديه تاجاً من الذهب وأن يبنى له قبراً في حي الريمكس من الأموال العامة».

ويذكر أن (الجمعية الأثينية) قدمت للفيلسوف زينون الرواقي عرضاً لضمه إلى المعدودية الأثينية (أي منحه الجنسية الأثينية) مواطناً من

الدرجة الأولى، إلا أنه رفضها متمسكاً بجنسيته الفينيقية، معبراً عن خشيته من أن يظهر كشخص غير مخلص لأرضه الأم فينيقيا.

وقد أطلق اسمه في أيامنا هذه على إحدى الفوهات البركانية على سطح القمر.

وها هي بعض أقواله المأثورة:

ـ قوِّ مشاعرك كي تؤلمك الحياة أقل ما يمكن.

ـ اتبع حيثما يقودك المنطق.

ـ من الأفضل أن تسافر على قدميك على أن تسافر بلسانك.

ـ لنا أذنان وفم واحد لكي نسمع أكثر مما نتكلم.

.... وغيرها الكثير من الأقوال والمواقف الشهيرة.

والخلاصة هي أن الطابع الحضاري لقبرص هو جزء من الطابع الحضاري لسوريا وهذا يدل بلا شك على شمول شعبنا في قبرص ضمن الوحدة الإتنولوجية والحضارية للشعب السوري.

ثانياً ـ مرحلة الاستعمار العثماني:

احتل السلطان العثماني سليم الثاني جزيرة قبرص بناء على فتوى صدرت عن الشيخ (أبو السعود) تنص على أن قبرص كانت يوماً ما عائدة للمسلمين، وعلى المسلمين أن يستردوا ما كان عائداً لهم، وهذه الفتوى تشير بوضوح إلى أن الفتح العربي كان قد بسط

نفوذه على قبرص كجزء من سوريا، أو على الأقل كقاعدة عسكرية استراتيجية تشكل امتداداً للأرض السورية في البحر، كما رأينا في قصة احتلال معاوية لها.

وهنا لا بد من التوقف قليلاً عند ناحية هامة تتعلق باحتلال العثمانيين للجزيرة.

1 ـ فعلى الرغم من الشهية المفتوحة لدى السلاطين العثمانيين للاحتلال والتوسع وضم المزيد من الأراضي والدول من أجل توسيع رقعة إمبراطوريتهم تحت شعار (نشر الدين والجهاد في سبيل الله)، والذي كان له دور كبير في تحفيز العامل الديني للانطلاق نحو الفتوحات، بعد أن كان هذا الشعار قد توقف منذ سقوط الدولة العباسية وتشرذمها إلى دول وممالك متناحرة، كان آخرها دولة المماليك في سوريا ومصر.

2 ـ وعلى الرغم أيضاً من توسع الإمبراطورية العثمانية، انطلاقاً من الأناضول، شرقاً نحو بلاد فارس، وغرباً في أوروبا، باحتلال كل من بلغاريا واليونان والنمسا، وتمكّنها من إسقاط الإمبراطورية البيزنطية نهائياً باحتلال القسطنطينية عام (1453)م، وتحويل اسمها إلى اسطنبول، واتخاذها عاصمة لها، ثم توجهه جنوباً والقضاء على دولة المماليك باحتلال سوريا عام (1516)م ومصر في العام التالي (1517) م.

على الرغم من كل ذلك فقد تأخر احتلال العثمانيين لجزيرة قبرص ما يقارب قرنين ونصف القرن بعد نشوء دولتهم وتأسيس

الجيش الإنكشاري عام (1324)م، وهذه فترة زمنية طويلة بالنظر إلى قرب الجزيرة من مسرح هذه الأحداث، لا بل قربها من الأناضول ذاتها، موطن العثمانيين أنفسهم، بحيث بقيت الجزيرة خلال تلك الفترة خاضعة لحكم مجموعات الفرنجة وآخرها البنادقة الإيطاليين.

ويمكن إرجاع هذا التأخر إلى عاملين اثنين:

- **العامل الأول**: يتعلق بالطابع البري الذي اتصفت به الدولة العثمانية منذ نشوئها، وهو الطابع الذي وصم حروبها وتوسعها وانتشارها على رقعة شاسعة من العالم القديم، وبالتالي فإن احتلال جزيرة قبرص كان الاحتلال البحري الأول للعثمانيين، فالدولة العثمانية كانت منذ نشأتها دولة برية بامتياز قامت بتوسيع رقعتها في كل من آسيا وأوروبا وأفريقيا، غافلة عن أهمية الحروب البحرية والأسطول البحري، في وقت كان فيه الأوروبيون ذوي باع طويل في هذا النوع من الحروب، مما يفسر بقاءهم إلى فترة متأخرة في قبرص بعد ظهور الدولة العثمانية، إلى أن جاء الوقت الذي استشعر فيه قادة السلطنة العثمانية أهمية الأسطول البحري والحروب البحرية.

- **العامل الثاني**: يتعلق بقرب الجزيرة من البر السوري والذي أملى على العثمانيين، بفعل الواقع الجغرافي، اعتبارها جزءاً من سوريا في حسابات استراتيجيتهم العسكرية، فجاء احتلالهم لها لاحقاً لاحتلال البر السوري.

ويذكر أن نيقوسيا العاصمة صمدت في وجه الجيش العثماني أربعة أشهر، سقطت بعدها في يده، فأعمل في أهلها القتل والتذبيح، إلى أن بلغ عدد القتلى في هذه المجزرة (20000) قتيل (ولنتخيل كم يشكل هذا الرقم بالنسبة لعدد سكان نيقوسيا في ذلك الزمن، إنه بدون شك رقم كبير)، ولم تنجح نجدات أمراء البندقية وإسبانيا في مساعدة القبارصة بسبب بعد المسافة، فعادت سفنهم بجنودها دون قتال حفاظاً على سلامتهم.

أما العثمانيين فعلى الرغم من استتباب الأمر لهم في الجزيرة بعد طرد البنادقة منها، فقد استمروا في سياسة البطش والاضطهاد الديني الذي عرفوا به، مما أدى إلى اضطرار الكثير من القبارصة، تحت الضغط والاضطهاد، إما إلى محاباة العثمانيين وموالاتهم واعتناق الإسلام المحمدي، وإما إلى هجرة مناطقهم وقراهم ومزارعهم والرحيل عنها وتركها خالية وراءهم، اتقاءً وهرباً من ذلك البطش والاضطهاد.

دامت سيطرة العثمانيين على الجزيرة ما يزيد عن ثلاثمئة عام، أي حتى استيلاء بريطانيا عليها في العام (1878)م، حيث حفل العالم القديم إبان هذه الفترة بالكثير من الأحداث والتطورات السياسية، إقليمياً وعالمياً، ولكن ما يهمنا منها في هذا المقام هو ما يتعلق، مباشرة أو مداورة، بالمسألة القبرصية، أي تلك الأحداث والتطورات التي انعكس تأثيرها على الأوضاع في الجزيرة وفي محيطها، والتي أدت في نهاية المطاف إلى جملة من النتائج كانت إحداها استيلاء بريطانيا على قبرص.

ويمكن إرجاع تلك الأحداث والتطورات المتعلقة بالمسألة القبرصية، بشكل عام، إلى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: ويتعلق بالسلطنة العثمانية ذاتها كإمبراطورية كبرى لجهة بداية تراجع قدرتها على الفعل والتأثير في مجرى الأحداث في العالم القديم اعتباراً من أواخر القرن الثامن عشر عندما أخذت بوادر الضعف والوهن تدب فيها.

العامل الثاني: ويتعلق بما عرف بمرحلة صعود دول أوروبا، وخصوصاً الكبرى منها، كقوىً استعمارية تطمح إلى توسيع رقعة نفوذها في العالم القديم، عن طريق بسط سيطرتها الاستعمارية على المزيد من مناطقه وشعوبه، وخصوصاً تلك المناطق الشاسعة الخاضعة للسلطنة العثمانية.

وقد أدى تفاعل هذين العاملين مع مرور الزمن إلى نتائج هامة لكن ما يعنينا من هذه النتائج في هذا المقام هو استيلاء بريطانيا على قبرص، والذي جاء في سياق عملية أوسع هي عملية تفكيك الإمبراطورية العثمانية وما نجم عنها من تداعيات وانعكاسات سيئة على وطننا السوري. ولعل اتفاقية سايكس بيكو، وما نتج عنها من انتداب فرنسي وإنكليزي، وما رافقها من جهود حثيثة لتنفيذ وعد بلفور بإقامة دولة خاصة بيهود أوروبا في فلسطين هي الانعكاسات الأسوأ التي لا نزال نعيشها حتى أيامنا هذه.

وفي التفصيل، فقد شكلت مظاهر الضعف التي دبت في جسم الإمبراطورية العثمانية عامل جذب وإغراء للعديد من القوى

الاستعمارية الصاعدة في العالم آنذاك، ومنها الدول الأوروبية، التي أخذت تفكر جدياً بالانقضاض على مصالح السلطنة العثمانية، لا بل حتى الانقضاض عليها مباشرة وفي عقر دارها، كما في الحملتين العسكريتين الكبيرتين اللتين تعرضت لهما السلطنة.

فالحملة الأولى هي تلك التي جردتها فرنسا على مصر في أواخر القرن الثامن عشر بقيادة نابوليون بونابرت، والتي ما لبثت أن امتدت إلى جنوب سوريا، أما الحملة الثانية فهي الحملة التي جردها محمد على باشا حاكم مصر على سوريا بقيادة ابنه ابراهيم باشا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر. حيث أظهرت هاتان الحملتان بوضوح حالة الضعف المتفشية في السلطنة العثمانية، وساهمتا في تعميقها، ونبّهتا القوى الأخرى إليها.

وقد شكلت هاتان الحملتان في حينه تهديداً وخطراً حقيقيين على مصير الإمبراطورية العثمانية، إلاّ أنهما لم تخلفا وراءهما نتائج تذكر على الخريطة السياسية في المنطقة، حيث توقفت حملة نابوليون أمام أسوار عكا في فلسطين ثم أجبرت على الانكفاء والتراجع إلى مصر، وكذلك فقد فشلت حملة إبراهيم باشا على سوريا وعادت أدراجها إلى مصر أيضاً.

ولكن لماذا فشلت هاتان الحملتان؟.. في الواقع فإن فشلهما لم يكن ناتجاً عن قوة الدولة العثمانية بذاتها وحسب، بل كان مرتبطاً أيضاً بجملة من العوامل الخارجية الناشئة عن تضارب مصالح الدول

الاستعمارية الأوروبية فيما بينها آنذاك، والتي دفعت بهذه الدول إلى التوافق على ممارسة الضغوط من أجل إفشال هاتين الحملتين ومنعهما من تحقيق أهدافهما.

فبريطانيا، التي كانت تخوض صراعاً مريراً مع فرنسا للاستحواذ على مناطق النفوذ والسيطرة في العالم، كانت على رأس الدول الضاغطة باتجاه إفشال هاتين الحملتين، بسبب خشيتها من تعاظم نفوذ فرنسا في الشرق الأوسط إذا ما نجحت حملة نابوليون على مصر وسوريا، حيث يشكل هذا النجاح خطراً كبيراً على مصالحها، وخصوصاً على الطرق المؤدية إلى مستعمراتها في الهند والشرق الأقصى، إضافة إلى أنها كانت تدرك جيداً وتتحسب من الخطر الذي سيشكله محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على مصالحها في مصر وسوريا إذا ما قويت شوكتهما في هاتين المنطقتين.

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الضعف في السلطنة العثمانية قد وصل إلى حد دفع بالدول الأوروبية الاستعمارية إلى التخطيط والتفكير جدياً في الكيفية التي تمكنها من الاستيلاء على تركة (الرجل المريض) وتقاسمها فيما بينها، وراحت تنتظر دخوله في طور النزاع للاستيلاء على تلك التركة، فظهر حينذاك ما عرف في أدبيات السياسة الغربية بمصطلح (المسألة الشرقية)، والذي ما هو في الحقيقة إلا تعبيراً مهذباً وموارباً للإشارة إلى تلك التركة التي كانت تنظر إليها الدول الأوروبية الاستعمارية كغنيمة كبرى لابد

من الانقضاض عليها. ومن الطبيعي أن تكون قبرص جزءاً من هذه الغنيمة، لذلك قررت بريطانيا أن تستولي عليها.

ثالثاً ـ مرحلة الاستعمار البريطاني:

لابد من التوقف هنا عند بعض المقدمات التاريخية التي مهدت لاستيلاء بريطانيا على قبرص:

فقد كانت السيطرة على قبرص منذ أمد بعيد هدفاً من أهداف السياسة البريطانية في شرق المتوسط، وقد بذلت دبلوماسيتها من أجل تحقيق هذا الهدف جهوداً كبيرة لفترة طويلة من الزمن.

فالمستعمرات البريطانية في الهند والشرق الأقصى منذ القرن الثامن عشر شكلت على مدى طويل هاجساً رئيسياً للسياسة الاستعمارية البريطانية، حيث كانت ترى في تلك المستعمرات معيناً لا ينضب للموارد الضرورية لقوتها ورخاء شعبها، لذا كانت حريصة كل الحرص على استمرار سيطرتها على تلك المستعمرات، وعلى الطرق الموصلة إليها، والتي كان أهمها تلك الطرق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية في الشرق الأوسط.

ولهذا السبب دخلت بريطانيا في تنافس شديد مع الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى الطامعة أيضاً بتوسيع نفوذها على حساب الدولة العثمانية. وكانت فرنسا وروسيا القيصرية على رأس هذه الدول، ففرنسا كانت تزاحم بريطانيا على النفوذ في منطقة شرق المتوسط،

أما روسيا القيصرية فقد كانت تنافسها في منطقة البلقان التي تشكل طريقها الوحيدة للوصول إلى ما يعرف بالمياه الدافئة، أي البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الجو المحموم من التنافس وجدت بريطانيا، بدهائها المعهود، أن سياسة كسب ودّ وصداقة الدولة العثمانية، التي كانت تتملكها هواجس الضعف والاضمحلال، هي السياسة الأنجع التي تضمن لها تحقيق مصالحها على حساب المصالح الفرنسية والروسية، وبالتالي فأن التركيز على هذه الهواجس والمخاوف عن طريق تهويل الخطر الفرنسي والروسي على مصالح السلطنة ومصيرها هو المدخل لنجاح هذه السياسة، فأخذت تغدق الوعود على السلطنة العثمانية، تتعهد فيها بالدفاع عن مصالحها وممتلكاتها ضد الأطماع الروسية والفرنسية، إلى أن تمكنت من إبرام العديد من الاتفاقيات مع الحكومة العثمانية والتي جاءت جميعها لمصلحة بريطانيا في مواجهة المصالح الفرنسية والروسية، كاتفاقية عام (1799)م التي منحت بموجبها السلطنة العثمانية الامتيازات للسفن التجارية البريطانية في البحر الأسود.

وكذلك اتفاقية عام (1809)م التي حصلت بريطانيا بموجبها على حقوق تجارية وسياسية في أراضي السلطنة العثمانية، مقابل اعتراف بريطانيا بحق الحكومة العثمانية بإغلاق مضائق الدردنيل والبوسفور في وجه السفن الحربية الأجنبية (من الواضح أن المقصود هو سفن فرنسا وروسيا)، إضافة إلى التزام بريطانيا بحماية الجزر

والموانئ التابعة لحكم السلطان العثماني في البحر الأبيض المتوسط (ومنها جزيرة قبرص وموانئها وميناء اسكندرون)، وتزويده بالأسلحة الحربية اللازمة إذا ما أظهرت فرنسا وروسيا أية نوايا عدوانية تجاه الإمبراطورية العثمانية.

وهكذا تمكنت بريطانيا من التقدم خطوتين هامتين باتجاه تحقيق أهداف سياستها في منطقة شرق المتوسط:

الخطوة الأولى هي درء الخطر الروسي على مصالحها في هذه المنطقة، بحصر السفن الحربية الروسية في مياه البحر الأسود والحيلولة دون وصولها إلى المتوسط عبر مضائق الدردنيل والبوسفور.

والخطوة الثانية هي التزامها تجاه السلطنة العثمانية بحماية الجزر والموانئ في البحر الأبيض المتوسط.

ومع انتصاف القرن التاسع عشر شرعت كل من فرنسا ومصر في دراسة مشروع شق قناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، أما بريطانيا فقد أبدت من جهتها معارضة شديدة لهذا المشروع، حيث كانت ترى فيه خطراً سيلحق الضرر بمصالحها، لأن امتلاك فرنسا لهذه القناة هو وسيلة تمكنها، من وجهة النظر البريطانية، من التدخل في الشرق الأدنى، إضافة إلى أنها ستمكنها من القضاء على سيادة بريطانيا البحرية.

وعلى الرغم من المعارضة البريطانية فقد استمرت فرنسا ومصر بالعمل لتنفيذ هذا المشروع، وأنشئت شركة قناة السويس، التي تقاسمت

أسهمها كل من الحكومة الفرنسية والخديوي إسماعيل حاكم مصر، وكلف المهندس الفرنسي فيرديناند دوليسيبس بدراسة المشروع، وشرعت الشركة بشق القناة، الذي استغرق عشر سنوات من (1859- 1869) م، ثم راحت تستثمرها وتفرض الرسوم على السفن التجارية التي تعبرها.

وهكذا تمكنت فرنسا من توجيه ضربة موجعة إلى السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، مما دفع بريطانيا إلى البحث عن مشروع آخر مقابل، فلم تجد مشروعاً أفضل من مشروع إنشاء (وطن قومي) ليهود أوروبا في فلسطين، والذي في الواقع لا يشكل ضربة للسياسة الفرنسية بشكل مباشر، بل يضمن لبريطانيا على الأقل موطئ قدم في شرق المتوسط يمكنها من مقاومة السياسة الفرنسية وأطماعها في المنطقة.

وفي الحقيقة فإن مشروع (إنشاء وطن قومي ليهود أوروبا في فلسطين) لم يكن ابتكاراً يحسب للسياسة البريطانية، بل كان سابقاً لها، فرأت أن تتبناه وتلتحق بركبه وتنضم إلى العاملين لتحقيقه.

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر كان هذا المشروع الشغل الشاغل لأثرياء اليهود ومثقفيهم وسياسييهم في أوروبا، يعملون له بخطوات حثيثة، ويبدون نشاطاً محموماً من أجل توفير الشروط السياسية والفكرية لتحقيقه تحت حجج مختلفة، تارة دينية وأخرى إنسانية، تندرج جميعها تحت شعار معلن وهو وضع حد (لتشرد اليهود التاريخي وحمايتهم، وضمان أمنهم وسلامتهم).

ويذكر أن هذا المشروع قد حظي منذ ظهوره بما يحتاجه من الاهتمام والدعم من قبل الشركات التجارية في أوروبا، إضافة إلى الاهتمام والدعم المعنوي والسياسي الذي حظي به من قبل المرتبطين بهذه الشركات من المتنفذين في الحكومات الأوروبية على اختلاف اتجاهاتهم، وفي حقيقة الأمر فإن دعم هؤلاء (الأوروبيين) لهذا المشروع نابع من كونه يحمل في باطنه هدفاً إضافياً غير معلن، وهو إبعاد اليهود عن المجتمعات الأوروبية، والتخلص منهم ومن ومفاسدهم التي كانوا يسببونها لتلك المجتمعات عبر قرون طويلة.

وهكذا تلاقت مصالح هؤلاء الأثرياء اليهود مع المصالح البريطانية في هذا المشروع، فهو من جهة يؤمن لهم منافع تجارية واسعة في منطقة الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى يؤمن لبريطانيا موطئ قدم قوي في شرق المتوسط، يحمي مصالحها وأطماعها في السلطنة العثمانية، ويجعلها قريبة من قناة السويس وبالتالي يمكّنها، إذا ما سيطرت على هذه القناة، من التحكم المباشر بطرق المواصلات المؤدية إلى مستعمراتها في الشرق الأقصى والهند.

وقد أدى تلاقي المصالح إلى تبادل التنسيق والدعم بين أصحاب هذا المشروع من اليهود وبين المتنفذين في الحكومات الأوروبية المختلفة وخصوصاً البريطانية، فراح هؤلاء اليهود يجمعون المزيد من الدعم والتأييد للسياسة البريطانية بعد أن تبنت فكرة توطين اليهود في فلسطين، وأخذت تعمل لها بخطىً حثيثة، وتحاول إقناع السلطان

العثماني بالموافقة على توطين اليهود في فلسطين بحجج مختلفة، كان أبرزها أن هذا التوطين سيقضي على أية حركة من شأنها أن تهدد مصلحة العثمانيين في سوريا، كتلك التي قام بها محمد علي باشا حاكم مصر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما أرسل حملته المشهورة بقيادة ابنه إبراهيم باشا إلى سوريا لطرد العثمانيين منها.

وفي الوقت نفسه كثفت بريطانيا جهودها في البحث عن فرص مؤاتية للسيطرة على قناة السويس، خصوصاً بعد أن أدركت حجم الأعباء المالية التي تتكبدها جراء مرور سفنها في القناة، حيث كانت سفنها تشكل النسبة الكبرى من مجموع السفن التي تعبر القناة.

ومع تسلم بنيامين دزرائيلي، وهو يهودي من أصل إيطالي، رئاسة الوزراء في بريطانيا عام (1874) م، راح يتقصى إمكانية حصول بريطانيا على ملكية القناة والسيطرة عليها، وفي هذه الأثناء كانت مصر واقعة تحت ضغط أعباء ديونها الخارجية، والتي كانت من الضخامة بحيث أنها لم تكن قادرة حتى على تحمل أعباء الفوائد المالية المترتبة على هذه الديون، فضلاً عن الديون ذاتها، مما دفع بالخديوي اسماعيل، حاكم مصر، إلى البحث عن حل لهذه المشكلة، فقرر بيع حصة مصر من أسهم شركة قناة السويس ولجأ من أجل ذلك إلى التفاوض مع الحكومة الفرنسية لبيعها هذه الأسهم.

إلاّ أن أمر هذه المفاوضات قد تسرب إلى الحكومة البريطانية التي يترأسها بنيامين دزرائيلي، الذي كان يراقب الأوضاع بدقة، فوجد

في هذه المفاوضات فرصة ذهبية لتحقيق هدفه في السيطرة على القناة، وراح يبحث بشكل حثيث عن مصدر مالي لتأمين قيمة هذه الأسهم كي يتمكن من الدخول على خط هذه المفاوضات، ونجح في النهاية في إقناع الثري اليهودي الشهير البارون روتشيلد بمنح الحكومة البريطانية القرض اللازم لذلك.

وهكذا تمكنت بريطانيا من شراء حصة الخديوي إسماعيل في شركة قناة السويس وتقاسم ملكيتها مع فرنسا، وأضحت شؤون مصر المالية تحت أبصار قناصل فرنسا وبريطانيا وسيطرتهم، يشرفون مباشرة على عائدات الحكومة المصرية ونفقاتها.

وبعد أن تمت لبريطانيا السيطرة على هذا الممر المائي الحيوي، وضمنت تقاسمه مع فرنسا، كان لابد لها من إقامة قواعد عسكرية على مقربة منه لحمايته من التهديد الروسي الذي بات وشيكاً، والذي طالما كان يصبو للوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، خصوصاً بعد أن وصلت السيطرة الروسية على أراضي السلطنة العثمانية إلى حدود اسطنبول، وأصبحت الطريق مفتوحة أمام القوات الروسية للوصول إلى تخوم اسكندرون، وهو ميناء هام يقع على الساحل الشمالي الغربي لسوريا.

لذلك اندفعت حكومة دزرائيلي على الفور إلى دراسة مسألة حصول بريطانيا على قاعدة بحرية في منطقة شرق المتوسط تمكنها من حماية هذا الممر الحيوي، سواء بشرائها أو بأية وسيلة أخرى. فوجدت نفسها

أمام خيارين، إما خليج الإسكندرون وإما جزيرة قبرص، وكان من البديهي أن يقع اختيارها على خليج الإسكندرون الذي كان يضم ميناءً أكبر حجماً مما تمتلكه قبرص من جهة، ويشكل موطئ قدم لبريطانيا على البر السوري من جهة أخرى.

ولكن بريطانيا كانت تخشى من المعارضة الشديدة التي ستبديها كل من فرنسا وروسيا إذا ما أقدمت على شراء خليج الإسكندرون، إذ إن الدولتين تخشيان من وصول بريطانيا إلى ميناء الإسكندرون الذي سيمنحها موطئ قدم قوي وقريب من البر الرئيسي (آسيا الصغرى وسوريا) ويمنحها بالتالي إمكانية الحصول على الحصة الأكبر من ميراث الإمبراطورية العثمانية في المستقبل (تركة الرجل المريض)، لذلك أقلعت بريطانيا عن هذا الهدف ووقع اختيارها في النهاية على قبرص.

وفي معرض مساعيه المحمومة لإقناع الملكة فيكتوريا، ملكة بريطانيا، بأهمية امتلاك قبرص قال دزرائيلي إن قبرص هي «**المفتاح الذهبي لقارة آسيا وأنه يمكن تحويلها إلى قاعدة بحرية بريطانية لحماية المصالح البريطانية في آسيا الصغرى وسوريا والهند**».

وجاء في إحدى الرسائل الموجهة من وزير خارجية بريطانيا إلى سفيره في اسطنبول أن «**قبرص تتمتع بمزية مزدوجة لقربها من آسيا الصغرى ومن سوريا في آن معاً، وهذا ما يمكّننا من جمع مستلزمات الحرب، وكذلك حشد القوات اللازمة لتنفيذ عمليات في آسيا الصغرى أو سوريا عند الضرورة، دون اتخاذ ما قد يعتبر إجراءً عدوانياً علنياً، كما لن تثير هذه الخطوة الغيرة التي قد تشعر بها تلك الدول، الواحدة**

تلو الأخرى، لدى وضع يدنا على أراضي البر الرئيسي»، وهو يقصد (بتلك الدول) الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى.

وفي سياق سعيها لتحقيق هذا الهدف قدمت بريطانيا إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني مسودة اتفاقية في تموز عام (1878)م، تتعهد فيها بأن تبذل قصارى جهدها في مساعدة السلطان للوقوف في وجه روسيا، لقاء تسليم قبرص لها، وقد ترافق هذا العرض مع تهديد بريطاني سافر للسلطان العثماني بأن بريطانيا سوف تتخلى عنه في صراعه مع الروس إذا ما رفض توقيع الاتفاقية، وهذا يعني إتاحة الفرصة للروس لدخول اسطنبول وتقسيم الإمبراطورية العثمانية كما يحلو لهم، وهو ما كان يثير مخاوف السلطان، بعد أن باتت القوات الروسية على مقربة من اسطنبول، إضافة إلى توجسه وهلعه من وجود مؤامرات داخلية لاغتياله من قبل بعض الباشاوات العثمانيين.

تحت ضغط هذه الظروف، التي يضاف إليها ما آلت إليه السلطنة العثمانية من ضعف ووهن، اضطر السلطان العثماني إلى التوقيع على الاتفاقية في (4) تموز عام (1878)م، والتي سميت (ميثاق قبرص)، حيث نص هذا الميثاق في مادته الأولى على تسليم قبرص إلى بريطانيا لإدارتها، على أن تبقى، من حيث الشكل، جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. مقابل ضمان دفاع الحكومة البريطانية عن الحدود الشمالية للسلطنة العثمانية في وجه الزحف الروسي المتوقع لدعم ثورة (البوسنة والهرسك) في البلقان للتحرر من العثمانيين. إضافة إلى تعهد بريطانيا بأن تضم قواتها إلى قوات السلطان ضد روسيا إذا

ما أقدمت الأخيرة على أية محاولة للاستيلاء على المزيد من الأراضي في قارة آسيا.

كما نص الميثاق أيضاً على أن تدفع الحكومة البريطانية رسماً سنوياً قدره (52000) جنيه إسترليني إلى الحكومة العثمانية، مقابل التزام السلطان بإجراء إصلاحات ضرورية في حكومته، وحماية الرعايا المسيحيين في الأراضي العثمانية.

وما إن استكمل توقيع الميثاق حتى سارعت بريطانيا إلى تنفيذه بالسرعة الكلية بدخول قواتها إلى الجزيرة وترسيخ أقدامها فيها:

- ففي (8) تموز، أي بعد أربعة أيام فقط من توقيع الميثاق تسلم الحرس البريطاني بقيادة اللورد (جون هاي) زمام السلطة في الجزيرة دون أية مقاومة تذكر من الأهالي.

- وفي (12) تموز، أي بعد أربعة أيام أخرى، ارتفع العلم البريطاني في نيقوسيا عاصمة قبرص.

- وفي (17) تموز، أي بعد خمسة أيام أيضاً، وصلت إلى لارنكا قوات هندية قوامها (400) رجل كانت متمركزة في مالطة في إطار الجيش البريطاني.

- وفي (22) تموز، أي بعد خمسة أيام أخرى، وصل السير (غارينيت وولزي) إلى قبرص، وهو أول مندوب سام بريطاني والقائد الأعلى للجيش في قبرص، وحل محل الحاكم العثماني.

وهكذا فقد أنهى البريطانيين عملية تسلمهم زمام الأمور في الجزيرة خلال ثمانية عشر يوماً فقط، وهي سرعة فائقة إذا ما قيست بمقاييس ذلك الزمان، لجهة سرعة الاتصالات وسرعة وإمكانيات نقل القوات العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن البريطانيين كانوا على عجلة من أمرهم، وأنهم كانوا يحضّرون بشكل حثيث ويقيمون الاستعدادات اللازمة لهذه اللحظة الهامة بالنسبة إليهم، فهي خطوة تؤمن لهم موطئ قدم على رأس جسر متقدم نحو الشرق الأوسط.

وفي هذه الأثناء كانت العلاقات بين الدول الأوروبية الرئيسية قد وصلت إلى درجة من التوتر تنذر بمواجهات عسكرية وذلك على خلفية تضارب الأطماع الاستعمارية لهذه الدول في (تركة الرجل المريض)، وهذا ما دفع بالمستشار الألماني (بيسمارك) إلى دعوة هذه الدول (روسيا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) إلى الاجتماع في برلين في (13) تموز من أجل تخفيف حدة التوتر فيما بينها، وإيجاد المناخ الملائم لاقتسام أراضي الإمبراطورية العثمانية بهدوء وتفاهم، والحيلولة دون نشوب أية مواجهات عسكرية فيما بين هذه الدول من شأنها أن تهدد أمن أوروبا وازدهارها ورخاء شعوبها.

وقد تمخض هذا الاجتماع عن عقد ما عرف (باتفاقية برلين) والتي ما هي في الحقيقة إلاّ مخططاً استعمارياً أوروبياً لتفكيك الإمبراطورية العثمانية والاستيلاء على تركتها.

ونصت هذه الاتفاقية، فيما نصت، على ضمان حقوق روسيا في الأراضي العثمانية التي احتلتها، وعلى تفهم المطلب الفرنسي بعدم

إجراء أي تعديل على الوضع القائم في الأماكن المقدسة في الشام ولبنان وفلسطين.

وقد تزامن هذا الاجتماع مع عملية تسلّم بريطانيا لقبرص من السلطنة العثمانية، حيث تمكنت بريطانيا خلاله من تهدئة روع فرنسا وتبديد قلقها على موقعها التقليدي في الشرق، والتأكيد على أنها (أي بريطانيا) لم تختر قبرص قاعدة لها، بدلاً من الاسكندرون أو أي ميناء آخر في مصر، إلا لتتجنب إيذاء مشاعر فرنسا على وجه التحديد. كما استطاعت أيضاً إقناع الدول الأوروبية بأن احتلال قبرص ما هو إلا أمراً مؤقتاً، وذلك وفق ما ورد في ميثاق قبرص (بينها وبين السلطنة العثمانية) من أنها ستخرج من قبرص بمجرد إعادة روسيا الأراضي التي احتلتها من السلطنة العثمانية.

وهكذا جاءت الاتفاقيتان (ميثاق قبرص) و (اتفاقية برلين) كليهما لمصلحة بريطانيا في إطلاق يدها في قبرص، وتعزيز مكاسبها فيها، ومنحها وضعاً أكثر قوة وثباتاً من شأنه أن يمكّنها من تحقيق أهداف سياستها في الشرق الأوسط، مستفيدة من وجودها في قبرص والذي كانت تسعى باستمرار إلى تثبيته وتعميقه فيها أطول مدة ممكنة من خلال سياستها التي طالما كانت تنتهجها والتي تمثلت بسعيها الدائم في جميع المراحل إلى تعقيد الأوضاع في قبرص لتبرير بقائها فيها. وهذا ما سنلمسه في فقرة نشوء المسألة القبرصية.

في الستراتيجيا ووحدة المصير

يعتبر الموقع الجغرافي لجزيرة قبرص أحد أهم المواقع الإستراتيجية في شرق المتوسط، ماضياً وحاضراً، وقد تنبه إليه العاملون في الدبلوماسية والحرب والتجارة عبر المراحل التاريخية المختلفة.

وتأتي الأهمية الإستراتيجية للجزيرة من المميزات التالية:

1 ـ إطلالتها الجغرافية المجاورة جداً، على معظم أراضي منطقة الشرق الأدنى التي تعتبر إحدى أهم المناطق في العالم من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية.

وهذه الإطلالة تتيح للجزيرة إمكانية كبيرة لكشف سماء وبحر وبر معظم منطقة الشرق الأدنى وخاصة سوريا الطبيعية. فمن قمة جبل الأوليمب (وهو أعلى قمة في جبال ترودوس) في قبرص، والذي يعلو عن سطح البحر قرابة (2000) متر تتمكن محطة الرادار والمراصد البريطانية المثبتة عليها من تغطية السماء السورية وما بعدها شرقاً حتى طهران، إضافة إلى سماء شمال أفريقية ووادي النيل.

وفي هذا الصدد تؤكد الوثائق التي نشرها موقع ويكيليكس الإليكتروني في الآونة الأخيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتأكد وتتثبت من صحة وأهمية المعلومات التي تصل إلى الاستخبارات الأمريكية CIA بالاعتماد على الحكومة البريطانية من خلال قاعدتها في قبرص. كما أن السيطرة

على مدارج قبرص العسكرية أو المدنية يعطي أية دولة قوية، كالمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، قدرة للسيطرة على أجواء الشرق الأوسط من دون منازع.

2 ـ **إشرافها الكامل** في زمن السلم على معظم الطرق والممرات البرية والبحرية والجوية، قديماً وحديثاً.

أما جوياً: فهي عقدة مواصلات جوية عالمية هامة، ومركز من مراكز الملاحة الجوية للكثير من الدول وشركات الطيران الدولية.

وبحرياً: فهي نقطة تلاقي جميع الخطوط البحرية الموصلة بين العالم الجديد (الأمريكيتين) ومناطق العالم القديم، وذلك عبر الأطلسي ومضيق جبل طارق، ومناطق غرب وجنوب أوروبا وشمال أفريقيا مروراً بمنطقة الشرق الأوسط ثم المحيط الهندي عبر قناة السويس إلى شرق آسيا وأستراليا. وقد بدأت منذ العام 2006 سفن البحرية الألمانية التي تجوب سواحل سوريا (في مهمة موكلة إليها من الأمم المتحدة) باستخدام موانئ قبرص البحرية كمقر لها.

وكذلك برياً: فهي نقطة عبور هامة إلى الطرق البرية بين الشرق الأدنى من جهة وبين الهند والشرق الأقصى وعموم آسيا (طريق الحرير) من جهة ثانية.

وبفضل هذه المميزات تبوأت قبرص مكانة عالمية هامة جعلتها محط أنظار الطامعين والطامحين.

إن عودة سريعة إلى التاريخ المتوسط والحديث تعطينا أمثلة هامة على الأهمية الإستراتيجية لجزيرة قبرص. فنرى كيف أن دبلوماسية الدولة الاستعمارية الأولى في العالم آنذاك، بريطانيا، أدركت الأهمية الإستراتيجية، العسكرية والتجارية، للجزيرة من خلال كونها مفتاح الطرق إلى مستعمراتها في الشرق وخاصة طريق قناة السويس. وكيف أن تأمين سلامة هذه الطريق كان الشغل الشاغل للدبلوماسية الإنكليزية لحقبة طويلة من الزمن، فعمدت إلى السيطرة على الجزيرة عن طريق شرائها بالمال أولاً ومن ثم احتلالها كي تضمن الشريان الحيوي الآمن الذي يصل بينها وبين مستعمراتها في الشرق عبر قناة السويس.

كذلك ندرك كيف أن جزيرة قبرص شكلت هاجساً سيطر على العقل الدبلوماسي والسياسي لبريطانيا، عبر فترة طويلة من الزمن، فها هي تقوم في العام (1958) بإنزال (8000) مظلي إضافي في الجزيرة، إثر الأحداث الدامية التي وقعت في كل من قبرص ولبنان، بحجة أن سيطرتها على الجزيرة، في حينه وبقائها فيها، هو ضروري لضمان وتأمين للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط كلها، وليس فقط في قبرص، معتبرة ذلك أنه (عاملٌ لحفظ السلام والأمن في الشرق الأوسط) على حد تعبير الناطق الرسمي باسم الحكومة البريطانية آنذاك.

ولا تزال بريطانيا حتى الآن تمتلك في قبرص قاعدتين عسكريتين تضمان حوالي (8000) رجل هما قاعدة (كوكيليا) وقاعدة (أكروتيري) إضافة إلى محطة الرادار الضخمة الموجودة في قمة جبل الأوليمب والتي تسمح بتغطية القسم الأكبر من السماء السورية وسماء شمال أفريقيا ووادي النيل كما ذكرنا سابقاً.

والجدير بالذكر أن هذه القواعد ساهمت بشكل فعال في الاعتداء الثلاثي على مصر في خريف العام (1956) فضلاً عن دورها الاستخباراتي العسكري في تقديم الدعم للكيان الصهيوني في جميع حروبنا معه.

وأيضاً فقد لعبت جزيرة قبرص، بين الحربين العالميتين، دوراً هاماً وخطيراً في إستراتيجية حوض البحر المتوسط العسكرية، وكان هذا الدور من العوامل الفعالة في كسب الحرب في هذا البحر.

وفي أيامنا هذه لعبت القواعد البريطانية في قبرص دوراً هاماً في الحرب على ليبيا، في إطار حلف الناتو، حيث كانت ترسل من قاعتها في أكروتيري طائرات النقل العملاقة من طراز C-130، وطائرات التزود بالوقود من طراز VC10، وطائرات التحكم والسيطرة (القيادة) من طراز سنتري، وطائرات التجسس من طراز سينتينل، للمشاركة في هذه الحرب.

كذلك فإن وجود القوات العسكرية الأميركية، وريثة الاستعمار الإنكليزي في الجزيرة، يأتي في إطار نظام حلف شمال الأطلسي وفي إطار خدمة المصالح الأميركية في المنطقة. إن هذا الوجود يدل على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأميركية للجزيرة كنقطة ارتكاز هامة لإستراتيجيتها في المنطقة والتي تأتي السيطرة على منابع النفط ومصباته على الساحل السوري في مقدمة أهداف هذه الإستراتيجية، فضلاً عن ضمان أمن الكيان الصهيوني. لذلك فهي تسعى إلى تأمين

حضورها العسكري والسياسي في شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي عن طريق تأمين حرية الملاحة في قناة السويس من أجل حشد الأساطيل العسكرية في كل من المنطقتين لوضع منابع النفط ومصباته وخطوط نقله تحت سيطرتها عبر فكي كماشة. وهل هناك أفضل من جزيرة قبرص والدولة اليهودية لتشكيل الفك الغربي لهذه الكماشة؟.

ومن جهة أخرى فإن الأهمية الإستراتيجية لقبرص لم تبرز فقط في التاريخ المتوسط والحديث بل برزت قبل ذلك بكثير خلال التاريخ القديم، فقد عرفت شعوب هذه المنطقة وشعوب حوض المتوسط هذه الأهمية، منذ كانت هناك حروب وتجارة وتصادم مصالح، فتاريخ سوريا الطبيعية يحدثنا أن جميع الدويلات السورية المتعاقبة فيها أدركت أهمية قبرص، كجزء من وحدة سوريا الحربية والاستراتيجية فكانت بحكم الواقع الطبيعي والشعور بوحدة المصير تحتفظ بقبرص، **القلعة السورية في البحر**، لحماية شواطئها. فالموقع الجغرافي لقبرص يشكل نقطة حيوية في الدفاع عن سوريا وبالتالي عن الشرق الأدنى كله.

وفي هذا الصدد يقول أنطون سعادة: «**الأرض السورية بيئة طبيعية واحدة تقوم عليها وحدة شعبية وأنحاؤها تكمل بعضها بعضاً، وصيانة أية جهة من جهاتها ضرورية لصيانة الجهات الأخرى**» إلى أن يقول: «**هناك مراكز في الحدود إذا خرجت من قبضة الجيش السوري عرضت البلاد كلها لأشد أخطار الفتوحات والاستعمار والذل**». ويعطي سعادة أمثلة على هذه المراكز فيذكر البوابات الكيليكية وكيف أن مدينة صور، التي كانت وقتها جزيرة في البحر، هي وحدها التي تمكنت من الصمود

تسعة أشهر في وجه الاجتياح الماكيدوني الذي كان قد عبر البوابات الكيليكية. وهنا يقول سعادة: «**تبقى إمكانية القتال متوفرة في جبال لبنان، فقط إذا كانت الشواطئ السورية مخفورة من البحر**».

ولكن كيف يمكن تحقيق خفر الشواطئ السورية وضمان عدم انكشافها؟ يجيب سعادة قائلاً: «**لكي لا تكون الشواطئ السورية منكشفة لعدو مقبل من البحر من الضروري الاحتفاظ بجزيرة قبرص لأنها حصن سوريا من جهة البحر**».

وفي الحقيقة فإن جزيرة قبرص هي نقطة الارتكاز الأقرب التي يستطيع منها العدو اجتياح سوريا، والمستودع الحربي الذي يمكّن أي جيش من حشد قواه وتركيز قواعده للانطلاق شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، من هنا تبرز أهمية قبرص كمتمم إستراتيجي لوحدة سوريا الإستراتيجية ووحدة مصيرها، يقول أنطون سعادة في هذا الصدد: «**لا يمكن حفظ سلامة الوطن السوري إلاّ باعتباره وحدة حربية في وحدة إستراتيجية، أي جيش يحتل أية منطقة صغيرة ضمن نطاق الوحدة الإستراتيجية يمكن اعتباره محتلاً البلاد كلها احتلالاً إستراتيجياً**». ويبدو ذلك واضحاً من ملاحظة البعد المكاني للجزيرة عن البر السوري.

هذا ما أدركته كل الدويلات السورية المتعاقبة كما ذكرنا، وما أدركه أيضاً كل فاتح مستعمر، فلكي تتم السيطرة على سوريا ومشاغلتها حربياً كان لابد من السيطرة على قبرص.

وهذه أمثلة من التاريخ تدل بوضوح على الأهمية الإستراتيجية لقبرص ووحدتها المصيرية مع الهلال السوري الخصيب:

ـ استوطنها السومريون منذ الألف الرابع قبل الميلاد. فقد عثر في حفريات إيريتش في سهل شنعار في منطقة سومر فيما بين النهرين على أثر تاريخي يعتبر فيه كاهن إيريتش جزيرة قبرص حارساً أميناً لحدود سوريا الطبيعية فيقول: «**لقد وحدت بلادي من البحر الأعلى إلى الخليج الأدنى وقد حرست شواطئ بلادي بحارس أمين**»، تماماً كما اعتبرها سعادة «**حصن سوريا في البحر**».

ـ وفي أيام الأكاديين وحد سارغون الأكادي سوريا الطبيعية عام (2750) ق.م وكانت قبرص من ضمنها.

ـ أما في إيام الحثيين الذين وحدوا سوريا الطبيعية حوالي سنة (2000) فكانوا يعتبرون قبرص المركز الأساسي للتجارة ولرد الغزوات من البحر.

ـ ومنذ الألف الثاني قبل الميلاد اتخذها الفينيقيون قاعدة بحرية للتوسع الجغرافي وانطلاق تجارتهم في أنحاء البحر الأبيض المتوسط، والذي بات يسمى في أيامهم البحر الكنعاني، إلى أن أصبحت قبرص في حوالي عام (1200) ق.م أعظم مراكزهم التجارية يصدرون منها النحاس والحديد والفضة إلى جميع أنحاء العالم القديم.

ـ وإليها لجأت إليسار، شقيقة بغماليون ملك صور، في بداية الأمر متخذة منها نقطة انطلاق إلى شمال أفريقيا لإنشاء مدينة قرطاجة.

ـ وإليها أيضاً لجأ هانيبعل في نهاية المطاف، بعد أن خسر آخر حروبه العسكرية مع الرومان، في مسعى منه لإقناع القادة السوريين السلوقيين والتنسيق معهم لإعادة الكرة ومهاجمة روما مجدداً.

ـ أما الآشوريون فقد اتخذوها في عام (750) ق.م مركزاً لانطلاق فتوحاتهم في مصر.

ـ وفي أيام الحكم الفارسي لسوريا الطبيعية جعلها الملك الفارسي بين عامي (536 ـ 333) ق.م تابعة مباشرة لنائبه في صيدا نظراً لأهميتها الإستراتيجية.

ـ أما الإسكندر الماكيدوني فقد مهد لاجتياح السواحل السورية باحتلال جزيرة قبرص أولاً.

ـ وبعد انقسام الإمبراطورية الإغريقية إلى سلوقية وبطلسية نشب صراع هائل بين القسمين لبسط النفوذ على الجزيرة.

ـ وفي عهد البيزنطيين أصبحت قبرص مستودعاً هاماً للجيوش المعدة للانطلاق إلى سوريا ومصر.

ـ وفي مرحلة الفتح العربي لسوريا ألحقها معاوية بن أبي سفيان، فور احتلالها وطرد البيزنطيين منها، بالحكم المركزي في دمشق مباشرة، نظراً لأهميتها بالنسبة للأمن السوري.

ـ وفي مرحلة حروب الفرنجة على سوريا كانت قبرص قاعدة حربية هامة ومركزاً لتدريب الجنود ومستودعاً للأسلحة، لذلك لم يكن من الممكن آنذاك إعادة الاستقرار والأمن إلى سوريا إلا بعد جلاء الفرنجة عن قبرص.

ـ وفي مرحلة الاستعمار العثماني كان الأمير فخر الدين المعني الثاني يعلم ما لقبرص، نجمة الهلال السوري الخصيب، من أهمية

إستراتيجية، لذلك عندما عقد معاهدة دفاعية عام (1608) مع دوقية توسكانيا الإيطالية كانت أولى شروطه أن تقدم توسكانيا المساعدة له في تحرير قبرص من البنادقة وإعادتها إلى الوطن الأم سوريا، ولكن عندما فشل التوسكانيون في طرد البنادقة من قبرص وطالبوا الأمير فخر الدين بتنفيذ بقية بنود المعاهدة قال لهم جملته التاريخية الشهيرة «**قبرص أولاً، أو فاماغوستا على الأقل**» اقتناعاً منه بأن سيطرته على مرفأ فاماغوستا، كما قال، يضمن له تحرير الجزيرة كلها فيما بعد ليتوجه من ثم شرقاً داخل البر السوري لإتمام عمله في تحرير الوطن السوري كله من الاستعمار العثماني، متجنباً بذلك أن تصبح الجزيرة نقطة ارتكاز للعدو يأتيه من الخلف.

ـ وفي سبعينات القرن الماضي وبعد الاحتلال التركي لقبرص عام (1974) صرح أحد الجنرالات الأتراك أن قبرص «**هي قاعدة الدفاع الأولى عن البلاد**».

هذا غيض من فيض الأمثلة على الأهمية الستراتيجية البالغة التي تتمتع بها قبرص والتي كانت وراء الكثير من الأحداث والتطورات التي جرت فيها عبر مختلف مراحل تاريخها.

وعلى العموم فإن العامل الستراتيجي، كما هو معروف، هو أحد العوامل الرئيسية التي كانت عبر التاريخ ولا تزال تحرك وتتحكم بسلوك وعلاقات مختلف القوى والدول والإمبراطوريات مع بعضها البعض،

وهو أحد الأسباب التي تقف وراء نشوب العديد من الصراعات فيما بينها، خصوصاً عندما تتداخل أو تتضارب مصالحها، إذ تلجأ كل دولة إلى فرض إرادتها في الصراع بما تمتلكه من قوة، وما يتوفر لها من شروط وظروف محيطة مؤاتية، تشكل الستراتيجيا أحد أهم هذه الشروط وربما في مقدمتها.

وبعد قيام منظمة الأمم المتحدة، التي أخذت على عاتقها مهمة توفير شروط الأمن والسلام الدوليين، فقد أخذت تصدر التشريعات وتعقد المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع الدولي التي من شأنها توفير شروط الأمن والسلام (المنشود) بين الدول عبر التزام هذه الدول أو إلزامها بتطبيق أحكام تلك المعاهدات والاتفاقيات.

ورب قائل إن هذه الاتفاقيات والمعاهدات هي ما يقرر حقوق الأمم، في حدودها وأملاكها، وهي الضامن لها، أو على الأقل أن لهذه الاتفاقيات والمعاهدات دوراً رئيسياً تلعبه في هذا المجال. ومن جملة هذه الاتفاقيات ما يعرف بقانون البحار(Maritime Law)، الذي ينظم الحدود البحرية بين الدول ويحكم العلاقات والتعامل فيما بينها في المجال البحري، فهل يمكن الركون إلى مثل هذه الاتفاقيات في تقرير حقنا القومي في قبرص؟.. إن الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تسبقها الإجابة عن جملة من الأسئلة الهامة الأخرى التي كانت ولا تزال تثير العديد من الإشكالات والتوترات فيما بين الدول، منها:

ـ كيف يمكن لدول كثيرة أن تمتلك مناطق وجزر ذات مساحات واسعة تبعد عنها مسافات كبيرة، كالقارة المتجمدة الجنوبية ذات

الثروات الطبيعية الهائلة التي تتشارك في ملكيتها اثنتي عشر دولة منها، على سبيل المثال، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والهند وفرنسا وغيرها؟.

ـ كيف لبريطانيا أن تجاهر وتدعي أنها تمتلك جزراً كجزر المالفيناس (المالوين، أو الفوكلاند) الملاصقة لسواحل الأرجنتين في أميريكا الجنوبية وهي التي تبعد عن بريطانيا آلاف الكيلومترات؟.

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة جداً والتي تثير العديد من التساؤلات والشكوك حول قدرة وفاعلية (قانون البحار) المذكور على ضمان حقوق الأمم والدول، وبالتالي تجنيب السلم العالمي الهزات والأزمات وحتى الحروب التي تعرضه للخطر باستمرار.

وعلى العموم فإن هذا القانون بما يقدمه من معايير (والذي لامجال لعرضه هنا)، لا يمكن الركون إليه بالمطلق، ولا يمكن تعميم معاييره لتشمل كافة المسائل المتعلقة بحقوق الدول من حيث عرض مياهها الإقليمية، وعلاقة هذه المياه بما يسمى المياه الدولية. وغير ذلك من أحكام غالباً ما تصطدم لدى تطبيقها بالكثير من المشاكل الناتجة عن تعقيدات الجغرافيا وتداخلاتها في العديد من مناطق العالم. وعليه فإن هذا القانون هو في أفضل حالاته مجرد مرجع متواضع لا تتجاوز الفائدة منه حدود الاستئناس به لبحث كل مسألة على حدة.

ثم إن هذا القانون، لا يختلف عن الكثير من القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وميثاقها،

إن لجهة منطقية هذه القوانين وعدلها أو لجهة فاعليتها من حيث استعداد مختلف الدول للالتزام بها وتنفيذها.

والسبب في كل ذلك بسيط للغاية ويتعلق بنواميس الحياة والطبيعة، فالنواميس لا تخضع للقوانين بل العكس فإن القوانين هي التي تخضع للنواميس، لذلك تأتي القوانين منسجمة مع النواميس ومقتضياتها.

وبناء على ما سبق، ومن باب الاستئناس فقط، نحاول التوقف عند أحكام هذا القانون وما ينطبق منها على مياهنا الإقليمية، فنتوقف عند مصطلحي (المياه الإقليمية) و(المنطقة الملاصقة) الواردين في هذا القانون، والذي يحدد عرض هاتين المنطقتين مجتمعتين اعتباراً من الساحل بمسافة (45) كم، وهي تساوي المسافة الفاصلة بين قبرص ورأس عماطور في كيليكيا (وهو أقرب نقطة بين قبرص وكيليكيا)، والتي لا تقارن بالمسافات الشاسعة بين قبرص وبين أقرب نقطة في اليونان أو في مصر مثلاً، وبالتالي فإن قبرص تقع ضمن هذه الحدود، وهذا ما يؤكد ملكية سوريا لها وفق قانون البحار.

نشوء المسألة القبرصية وتطورها

سنحاول في هذا الفصل البحث في الجذور التاريخية والإتنية والطائفية التي ساهمت في نشوء المسألة القبرصية، إضافة إلى العوامل السياسية الدولية والإقليمية التي لعبت دوراً أساسياً في تأزيمها والوصول بها إلى الحد الذي أفقد قبرص 40 ٪ من مساحتها بالاحتلال التركي عام 1974 وما نتج عنه من تعقيدات طالما أعاقت التوصل إلى حل لها.

أولاً ـ جذور المسألة القبرصية:

لاشك بأن استعراض وتحليل العوامل والظروف التاريخية التي أدت إلى نشوء المسألة القبرصية، سيؤدي بنا إلى نتيجة مفادها أن مرحلة الاستعمار العثماني قد شكلت البيئة الخصبة لنشوء هذه المسألة، وأن مرحلة الاحتلال البريطاني كانت بامتياز مرحلة تعميق وتعقيد هذه المسألة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في وقتنا الحاضر.

تقوم المسألة القبرصية على جذرين اثنين، جذر خارجي وجذر داخلي، يجب عدم إغفالهما إذا ما ابتغينا فهم هذه المسألة فهماً صحيحاً.

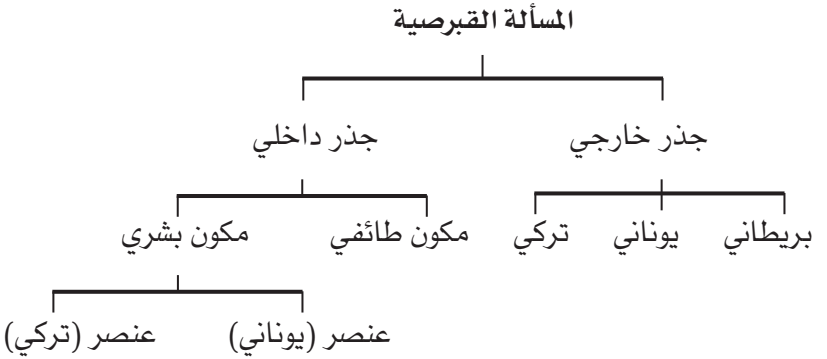

فالجذر الداخلي هو جذر اجتماعي يتمثل بشكل رئيسي بالعامل الديني الذي يتميز بأنه الأكثر تأثيراً في الحياة الاجتماعية لشعبنا في قبرص، وأنه الأفعل في تحريك مختلف الأحداث التي عصفت بالجزيرة عبر قرون، وهو يتسع أحياناً ليأخذ صبغة طائفية (مسيحية ـ محمدية) أو يضيق في بعض المراحل ليأخذ صبغة مذهبية (لاتينية ـ بيزنطية) كما هي الحال في مرحلة حكم المجموعات الأوروبية للجزيرة.

أما الجذر الخارجي فإنه يستمد نسغه من أطماع القوى والدول التي مرّت في قبرص ومن سياساتها خلال حكمها أو نفوذها في الجزيرة.

وإذا كان سعي الدول والأمم إلى تحقيق مصالح مجتمعاتها هو من طبيعة الأشياء وأحد نواميس الحياة، فإن الفتنة الطائفية داخل المجتمع الواحد، هي حالة خارجة عن تلك النواميس، هي حالة مرضيّة تؤدي إلى إبعاد المجتمع عن الدوران حول محوره الطبيعي، فتعيق نموه وتطوره في الداخل، وتفسح في المجال للتدخلات من الخارج.

وعلى ذلك فإن تأزم المسألة القبرصية في أية مرحلة، يرتبط بالتفاعل بين هذين الجذرين، والذي يتصف بأنه تفاعل من النوع العكوس، أي أنه تفاعل يجري في الاتجاهين، فمن جهة أولى يلعب العامل الديني دوره في خلق المناخات المناسبة التي تسمح لتلك القوى والدول (الجذر الخارجي) باتخاذه حجة وذريعة للتغلغل في عمق الحياة في قبرص من أجل تحقيق أهدافها وأطماعها فيها، ومن جهة ثانية فإن تلك القوى والدول تلعب دورها في تفعيل العامل الديني وتأجيج أوار الفتنة الطائفية للاستفادة منها في تحقيق تلك الأطماع، وفي الحالتين يبقى الخاسر الأكبر هو شعبنا في قبرص.

إلاّ أن الجذر الخارجي هو في نسبته الكبرى نتيجةً أكثر منه سبباً، نتيجة للجذر الداخلي الذي غالباً ما ترجح كفته في هذه المعادلة، فهو الأفعل والأقوى تأثيراً في المسألة القبرصية، لذلك سنحاول إلقاء الضوء عليه بشيء من التفصيل.

يتألف الجذر الداخلي من مكونين:

- المكون الأول هو **المكوّن البشري** المتمثل بما درجت تسميته بالعنصر (اليوناني) والعنصر (التركي). وهو الحامل الاجتماعي للمكون الثاني.

- أما المكون الثاني فهو **المكون الطائفي** بخصائصه وظروف نشأته وتطوره.

ولفهم المسألة القبرصية لابد من درس وتحليل هذين المكونين ودرس العلاقة التفاعلية بينهما.

المكوّن البشري:

وهو يتألف من عنصرين، العنصر (اليوناني) والعنصر (التركي). وسنستعرض فيما يلي الظروف التي رافقت نشوء هذا المكون عبر المراحل التاريخية المختلفة.

ـ العنصر اليوناني:

ذكرنا سابقاً أن بدايات ظهور العنصر اليوناني وتأثيره في قبرص تعود إلى مرحلة الحكم المصري الفرعوني للجزيرة ما بين عامي (1500ـ 1200) ق.م، والتي كان المصريون خلالها يتحينون الظروف المناسبة لاحتلال السواحل السورية، حيث تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1 ـ ممارسة المصريين ضغوطاً متواصلة على الكنعانيين في الجزيرة وتهجيرهم منها في إطار سعيهم إلى توفير الظروف المناسبة لاحتلال السواحل السورية وهذا ما أثر سلباً على الطابع الكنعاني للحياة في قبرص.

2 ـ نمو القوة الذاتية للإغريق نتيجة توحيد دويلاتهم.

3 ـ انشغال القوى السورية (الكنعانية والآشورية والكلدانية) في حروب وصراعات داخلية من أجل توحيد سوريا الطبيعية وإحكام السيطرة عليها، إضافة إلى انشغالها بمقاومة الأطماع الفارسية وصد هجماتها المتصاعدة والتي أدت في النهاية إلى اجتياح الفرس في القرن السادس قبل الميلاد لكامل سوريا الطبيعية بما فيها قبرص.

كان لهذه العوامل مجتمعة الأثر الفعال الذي مكن القوة الإغريقية الناشئة في تلك الفترة من زيادة تغلغلها في قبرص، تحت مظلة الحكم المصري، وتأثيرها السلبي على الطابع الكنعاني للجزيرة، حيث نقل الإغريق خلال تلك الفترة إلى الجزيرة لغتهم وعاداتهم ومعتقداتهم الدينية إلى أن احتلها في النهاية الإسكندر الماكيدوني عام (333) ق.م وأصبحت تابعة للإمبراطورية الإغريقية التي أسسها، ما خلق مناخاً مناسباً لزيادة التأثير الإغريقي فيها.

وفيما بعد شكل قيام الإمبراطورية البيزنطية، التي شملت قبرص ضمن ممتلكاتها، مناخاً مؤاتياً بالنسبة لليونانيين لزيادة تأثيرهم في قبرص بفعل عامل إضافي جديد هو العامل الديني حيث كان كل من اليونانيين والقبارصة يدينون بالمسيحية الشرقية (البيزنطية).

- العنصر التركي:

أما العنصر التركي فهو حديث العهد في قبرص ويرجع ظهوره إلى مرحلة الاحتلال العثماني أيام السلطان سليم الثاني عام (1571). فقد ذكرنا سابقاً أن نيقوسيا العاصمة تمكنت من الصمود في وجه الجيش العثماني أربعة أشهر سقطت بعدها في يده، فراح يعمل في أهلها القتل والتذبيح في مجزرة سقط خلالها أعداد كبيرة من القتلى زاد عن 20000 قتيل، جلّهم من القبارصة، وأقلهم من الحكام البنادقة أو من جيشهم (سنوضح الظروف التي أحاطت بهذه المجزرة في فقرة لاحقة).

أدت هذه الأحداث خلال العامين الأولين إلى هجرة الكثير من القبارصة من قراهم ومناطقهم، مما وفر الظروف المناسبة للسلطنة العثمانية لنقل وتهجير عدد من العثمانيين من الأناضول إلى الجزيرة، وتوطينهم في تلك القرى والمناطق المهجورة، فقد صدر، في العام الثاني للاحتلال، عن الباب العالي أمر إمبراطوري يحمل تاريخ 13/ 980/5 هجري، /1572/ ميلادي، (وهذا الأمر مسجل في الصفحة /334/ تحت رقم /19/ من دفتر المهمات الموثق في أرشيف الإمبراطورية العثمانية في اسطنبول)، وهذا نص المرسوم:

مرسوم إلى حكام الشرق، كارامانيا وروم وزولقنطرية

1 ـ أنت، القائد العسكري لقبرص، سنان (فليَدُم الاحترام الذي تتمتع به)، قد كتبتَ إلى الباب العالي أن هناك مناطق عديدة مناسبة للزراعة في الجزيرة، وهو ما أكدته قواتنا المنتصرة خلال مكوثها. وأن كروم العنب تزدهر، وكذلك بساتين الخضار، وهناك ينمو قصب السكر، وأن الحبوب تعطي مردوداً من واحد إلى خمسين وحتى إلى ستين، لذلك إنه لواجب، كما تشير، إعادة توطين المناطق والقرى والسهول كي تستعيد ازدهارها السابق.

2 ـ لقبرص طقس معتدل، والقلاع أو الحصون، التي تحمي البقع الخطيرة وغير الآمنة، قد زودت تزويداً جيداً بالرجال، والحمد لمعونة الله، فالجزيرة اليوم محصنة من أعدائها الوضعاء، بحيث أن الخوف قد تلاشى، ويحل الأمن التام، لذلك من المهم بشكل خاص وجوب توطين هذه المنطقة واستعادتها لازدهارها السابق.

3 ـ وبالتالي أُصدرُ أمراً بترحيل كافة سكان المدن والقرى، وبنسبة أسرة واحدة مقابل عشرة أسر، والتوجه إلى قبرص، وإرسالهم إلى هناك تحت الحراسة وقبل حلول فصل الشتاء. والمستوطنون، الذين سيعفون لمدة سنتين من دفع ضريبة العشر وغيرها من الضرائب، يجب عليهم أن يحضروا معهم أدواتهم وماشيتهم ومحاريثهم وغيرها من أشيائهم، وهؤلاء الذين يقع عليهم الاختيار للترحيل يجب أن ينتموا إلى التصنيفات الآتية:

ـ هؤلاء الذين يزرعون الأراضي غير الخصبة والصخرية التي لا تكفي لسد حاجاتهم.

ـ الأشخاص العاملون في السرقة واللصوصية، وبشكل عام هؤلاء الذين يُعرفون بسلوكهم السيئ.

ـ هؤلاء الذين لم تدخل أسماؤهم في قائمة المقيمين في المنطقة مع أبنائهم.

ـ هؤلاء الذين هاجروا من مناطق أخرى.

ـ هؤلاء الذين لا يملكون أرضاً، ويزرعون الأراضي مقابل أجر.

ـ هؤلاء المطالبون بحقوق طويلة الأمد، من مروج خضراء وكروم عنب وبساتين الخضار والحقول، والذين تظل طلباتهم بدون حل.

ـ هؤلاء المزارعون الذين تخلوا عن أراضيهم وقراهم واستوطنوا في المدن أو في المناطق المدينية.

ـ العاطلون عن العمل في المدن ومناطق المدن والقرى، وهؤلاء الذين يتعاطون التسول.

ـ وأخيراً كافة أنواع الحرفيين الذين يمارسون مهنتهم في المدن أو في أماكن أخرى مثل: صانعو الأحذية وصانعو الصنادل والخياطون وصانعو القبعات والغزّالون وصانعو السجاد والطباخون وصانعو الشموع وصانعو السروج والأطباء البيطريون والبقالون والدباغون والحدادون ومستخدمو المسحج والنجارون وصانعو المجوهرات والنحاسون وغيرهم من أصحاب الحرف.

4 ـ حالما تستلم هذا الأمر الحالي تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذه أي: تجبر، وبنسبة أسرة واحدة في كل عشرة أسر، كافة المزارعين المعروفين بسلوكهم السيئ، والمرابين، وعلى العموم كافة الذين ينتمون إلى التصنيفات المذكورة، وهؤلاء الذين لديهم أراضي منهم، أو الذين لديهم أملاك غير منقولة، تتخلص منها عن طريق المزاد العلني، ثم تدفع المستحقات للمستفيدين، وتجبرهم جميعاً على المغادرة، وتبعث بهم بدون تأخير إلى سيلينسيا، حيث يركبون على متن باخرة للتوجه إلى قبرص.

5 ـ يؤمر ضباط الاستعمار ويذكروا بألا يظهروا استهتاراً بتنفيذ واجباتهم، وألا يهددوا أحداً بأنهم سيقومون بترحيله إلى قبرص بهدف أخذ المال منه. ويجب على هؤلاء الضباط تقديم طلب إلى القاضي للحصول على إفادة تنص على أنهم لم يتقبلوا الرشوة.

وبناء على الأمر الذي أُصدره شخصياً يجب إدراج اسم ومدينة، أو قرية، الأشخاص الذين يرحّلون، وكذلك اسم ووظيفة ضامنيهم في السجل. بالإضافة إلى ذلك عليكم التأكد أن الأشخاص الذين تتوفر لديهم وسائل العيش الجيد، والذين لا ينصح بترحيلهم إلى قبرص، لن تدرج أسماؤهم في القوائم.

6 ـ ختاماً، يجب عليكم القيام بكل شيء ضمن سلطتكم للتشجيع على الهجرة إلى قبرص، وسوف تعلنوا بناء على أوامري عن أن الأشخاص الذين يهاجرون إلى هناك يعفون من الضرائب لفترة سنتين.

7 ـ إذا حاول أي شخص، من الأشخاص المسجلين (للترحيل) الهرب، وهو ما يتعارض مع الأمر المقدس الذي أصدرته، إلى بلد آخر يتم إعدامه في أي مكان يجري اعتقاله فيه.

8 ـ أنتم أيها القضاة في مناطقي، إذا قام أي شخص تحت أمر الترحيل باللجوء إلى مناطقكم فاسجنوه على الفور وأعلموني بذلك في الباب العالي لكي يتم معاقبته على ذلك. ويجب عليكم بدون تضييع حتى لحظة واحدة أن ترسلوا المرحّلين إلى سيلينسيا كي يتم نقلهم على الفور إلى الشاطئ المقابل، من حيث سيهتم القائد العسكري لقبرص (فلتدم الشهرة التي يتمتع بها) بتوطينهم في أماكن مناسبة. وستقومون في الوقت نفسه بإرسال نسخة من سجل الأسماء إلى القائد العسكري المذكور، وسوف ترسلون إليّ في الباب العالي الإيصال الذي سيعطيكم إياه.

9 ـ سوف تبذلون كل جهد وعناية لتنفيذ أوامري المقدسة. وإذا حاول أي شخص منع مغادرة المرحّلين (الأشخاص الذين سيرحّلون) وبدلاً من

ذلك، إذا جرى ترحيل أشخاص آخرين عوضاً عنهم، رغماً عن أوامري، وتم تقديم عريضة لي بهذا الصدد، دعوهم يعلمون بأنهم سيعاقبون ليكونوا عبرة لغيرهم. وبالتالي امنعوا أي تدخل من هذا القبيل، وإذا أصر أحد على نواياه الشريرة دعوني آخذ علماً بأسمائهم وبوظائفهم».

وهكذا شكل هؤلاء العثمانيون المرحّلون من الأناضول في العام 1572، نواة العنصر العثماني (التركي) في قبرص، وكان هذا الإجراء المبكر للسلطنة العثمانية بمثابة الخطوة الأولى التي خطتها من أجل تعزيز وجودها في الجزيرة، تلتها خطوات أخرى اعتمدت فيها السلطنة سياسة تشجيع الجنود العثمانيين وعائلاتهم على الاستيطان في الجزيرة بمغريات وامتيازات مختلفة.

وغني عن القول أنه حتى لو أخذنا بنظرية الأصل السلالي في تقرير الانتماء القومي للأفراد والجماعات البشرية، على ما يعتري هذه النظرية من ضعف وبهتان، فإن هؤلاء العثمانيين المهجرين من الأناضول لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة ممن تطلق عليهم في وقتنا الحاضر تسمية (القبارصة الأتراك). فضلاً عن أن دخولهم في دورة الحياة (الاجتماعية ـ الاقتصادية) في قبرص منذ ذلك التاريخ وتفاعلهم مع بيئتها قد طبعهم، مع مرور الزمن، بالطابع القبرصي وأصبحوا جزءاً من النسيج الاجتماعي القبرصي ولا يتميزون عن غيرهم سوى بأنهم يتكلمون اللغة التركية ويدينون بالإسلام المحمدي. وهذا ما ينطبق أيضاً على اليونانيين الذين قدموا إلى قبرص في مراحل تاريخية مختلفة.

فضلاً عن أن الغالبية العظمى ممن تطلق عليهم حالياً تسمية (القبارصة الأتراك) ليسوا جميعاً من أصل عثماني أو تركي، بل إن قسماً كبيراً منهم قبارصة أصليون اضطروا إلى اعتناق الإسلام المحمدي وتعلم اللغة التركية نتيجة الضغط والاضطهاد الذي تعرضوا له في مرحلة الاستعمار العثماني.

وعلى العموم فإن هاتين الهجرتين، اليونانية والتركية، لا تعنيان أن الجزيرة أصبحت تركية أو يونانية لأن جميع الهجرات كانت تذوب على التوالي وبالتدريج في ثنايا حياة الشعب السوري في قبرص، وحتى في وقتنا الحاضر فإن نظرة إلى الخريطة السكانية لقبرص تظهر التداخل البشري الكبير بين الذين يتكلمون التركية والذين يتكلمون اليونانية، والذي يصل إلى درجة يكون من الصعب عندها تمييز الفئتين بعضهما عن البعض الآخر، إلا على المستوى الفردي الضيق عن طريق اللغة مثلاً، فضلاً عن أن نسبة كبيرة من القبارصة تتكلم اللغة الإنكليزية إلى جانب اللغتين اليونانية أو التركية.

ويفيد هنا استعراض فقرة من مقال للصحفي الإنكليزي (جون بوللوك) في صحيفة الديلي تيليغراف البريطانية عن سكان قبرص عقب الغزو التركي لها عام (1974) والذي نشرته صحيفة الرأي العام الكويتية في عددها (3695) تاريخ 1974/2/6:

«... **ذلك لأن هؤلاء القبارصة على الرغم من كون أكثريتهم الساحقة، إن لم يكونوا جميعهم، تنتمي إلى أعراق كنعانية عربية هاجرت إليها عبر أول مستعمرة فينيقية شيّدها أهل الساحل السوري**

الذين هجروا الحواضر القديمة الآهلة من صور وصيدا وطرابلس واللاذقية وجبيل (خاصة) وغيرها. فإن اضطهاد الدولة العثمانية لهم طيلة أربعة قرون وذبحها وتنكيلها بأحرارهم، جعلهم ينفرون ويهاجر بعضهم إلى اليونان هرباً من شفرة الظلم العثماني وبعضهم اضطر إلى أن يوالي العثمانيين أنفسهم وينتمي إليهم ومنهم فئة من المنخرطين اليوم في الجالية التركية هناك نفسها، وهم ليسوا أتراكاً في الأصل حتى أن الكثيرين ظنوا بأنهم من أصل يوناني وهم ليسوا كذلك مطلقاً، إذ لم يسبق أن هاجر يونانيون إلى جزيرة قبرص في التاريخ بل بالعكس. وربما كانت معرفة الرئيس مكاريوس للتاريخ هي التي شدته إلى اتخاذ موقف مؤيد لقضايا العرب على الرغم من الضغوط الإسرائيلية والبريطانية والأميركانية وكان صديقاً كبيراً للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر».

إن هذه الحقائق التي يذكرها السيد بوللوك عن شعبنا في قبرص، وهو الغريب عن سوريا وشعبها وتاريخها، إلى جانب فئة من العلماء الأجانب ممن يعتمدون الدقة والموضوعية في بحثهم عن الحقائق وينؤون بأنفسهم عن أية غايات استعمارية، نقول إن هذه الحقائق تشكل وصمة عار في جبين المؤرخين وعلماء الاجتماع في وطننا السوري والعالم العربي، الذين يقتاتون معلوماتهم من فتات موائد العلماء الأجانب، خصوصاً منهم هؤلاء المنخرطون في منظومات بحثية علمية تعمل وفق منهج مدروس لتشويه وجه سوريا الحضاري المشرق، والذي

يترافق مع مخططات سياسية لتفتيت سوريا أو على الأقل للحيلولة دون توحيدها في وحدة قومية يرون فيها خطراً على مصالحهم، لا بل وصل بهم الأمر إلى ضرب الكيانات السورية المستقلة ومحاولة تقسيمها إلى أجزاء أصغر كما حصل في العراق، وما يسعون إليه في الشام حالياً، فضلاً عن إقامة كيان عنصري خطير في فلسطين هو الأبشع في التاريخ الإنساني.

المكون الطائفي: سنستعرض بشكل سريع المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الجزيرة علّنا نتوصل إلى فهم الظروف التي أحاطت بنشوء المكون الطائفي الذي يدخل في تركيب المسألة القبرصية:

1 ـ المرحلة الرومانية: من المعروف أن المسيحية قد ظهرت في هذه الرحلة، وأخذت تنتشر على حساب الوثنية التي كانت سائدة في أنحاء الإمبراطورية الرومانية آنذاك، حيث تعرض المسيحيون الأوائل في مختلف مناطق الإمبراطورية، ومنها قبرص، كما هو معروف، للاضطهاد الديني من قبل الوثنيين الرومان، ومن البديهي أن سكان قبرص هم جزء من هؤلاء المسيحيين الأوائل الذين اعتنقوا المسيحية منذ بداياتها، بسبب القرب الجغرافي للجزيرة من البر السوري واتصالها الاجتماعي الوثيق معه، حيث انتقلت المسيحية بسرعة إليها من أنطاكيا شمالي غرب سوريا على يد كل من الرسول بولس والقديسين إليعازر (Lazaros) وبرنابا (Barnaba) (أو بارناباس Barnabas أو فارنافاس Farnavas باليونانية)، وذلك بعد خمسة عشر عاماً فقط

على موت السيد المسيح، أي في العام (48) للميلاد، وهذه السرعة في انتقال المسيحية من أنطاكيا إلى قبرص لا تختلف عن سرعة انتقالها من فلسطين إلى دمشق ولبنان وحوران وأنطاكيا، ثم إلى باقي أنحاء سوريا بفعل وحدة الحياة والتواصل الاجتماعي العميق.

ومن المفيد هنا أن نعرض لأحدى الأقاصيص الشعبية المعروفة في مدينة لارنكا والتي تقول إن إليعازر جاء من فلسطين إلى قبرص بعد أن أحياه المسيح من الموت، وأصبح أول أسقف لأبرشية كيتيوم ـ لارنكا حالياً ـ وهناك حالياً كنيسة في لارنكا تحمل اسمه وهي كنيسة القديس لازاروس Lazaros أي إليعازر.

ولكن الاضطهاد الوثني للمسيحيين في قبرص، كما في جميع المناطق الخاضعة للإمبراطورية الرومانية، ما لبث أن توقف بعد انقسامها إلى قسمين:

ـ إمبراطورية شرقية وعاصمتها القسطنطينية (نسبة إلى الإمبراطور قسطنطين الذي اعتنق المسيحية وأعلنها ديانة رسمية في إمبراطوريته)، حيث كانت قبرص جزءاً منها، والتي عرفت بالإمبراطورية البيزنطية وعاصمتها بيزنطة وأدانت بالمذهب الأورثوذوكسي (البيزنطي).

إمبراطورية غربية وعاصمتها روما، أدانت، فيما بعد، بالمذهب الكاثوليكي (اللاتيني).

2 ـ **المرحلة العربية**: والجدير بالذكر هنا أنه في جميع الفترات التي كانت فيها جزيرة قبرص جزءاً من الدولة العربية، لم تسجل إلاّ حالات

نادرة تعرض فيها سكان الجزيرة المسيحيين للضغط أو الاضطهاد، ولم يجبر العرب سكان الجزيرة المسيحيين على اعتناق المحمدية، بل ضمنوا لهم الحق في إيمانهم، والحرية في ممارسة عباداتهم وشعائرهم الدينية، وأبقوا على جميع الكنائس والأديرة وأمكنة العبادة المسيحية التي كانت منتشرة بشكل واسع في جميع أنحاء قبرص منذ قرون.

3 ـ **مرحلة الحملات الفرنجية:** التي اصطلح على تسميتها (بالحملات الصليبية)، ابتداءً من حكم الملك الإنكليزي ريتشارد قلب الأسد، مروراً بحكم فرسان الهيكل، ثم عائلة لوزينيان الفرنسية، إلى حكم أمراء جنوى، ثم أمراء البندقية في إيطاليا، حيث مارست تلك الجماعات اللاتينية في حكم الجزيرة أنواعاً من الاضطهاد بحق القبارصة، واستغلتهم أبشع استغلال، وعاملتهم معاملة لا تليق بالبشر. ولم يكن هذا الاضطهاد ناشئاً عن عامل ديني، فالطرفان يدينان بالمسيحية، بل كان ناشئاً عن عامل أضيق هو العامل المذهبي، أي أنه صراع بين مذهبين رئيسيين في المسيحية ذاتها، وذلك في إطار صراع أشمل كان قائماً بين شقي الإمبراطورية الرومانية، الشرقي (البيزنطي) والغربي (اللاتيني).

4 ـ **المرحلة العثمانية:** ذكرنا في فقرة سابقة أن نيقوسيا العاصمة قد أبدت مقاومة شديدة في وجه الجيش العثماني الذي استخدم العنف والقسوة، ما نجم عنه وقوع مجزرة راح ضحيتها أعداداً كبيرة من القبارصة زاد عن (20000) قتيل، ونضيف هنا أن السبب في هذه المقاومة الشديدة يعود إلى العامل الديني الذي لعب دوراً مزدوجاً

في هذه المعركة، ولكن كيف؟... لقد واجه العثمانيون في حقيقة الأمر خصمين اثنين، لا خصماً واحداً، وهذان الخصمان هما في الأصل على عداوة شديدة تاريخياً، الخصم الأول هم البنادقة، حكام قبرص، الذين يعتنقون المسيحية اللاتينية، والخصم الثاني هم القبارصة أنفسهم الذين يعتنقون المسيحية البيزنطية، حيث اجتمع هذان الخصمان بدافع ديني لمقاومة الجيش العثماني المحتل، على الرغم مما بينهما من إرث عدائي مذهبي طويل مثقل بالمظالم وبشتى أنواع الاضطهاد التي كان يوقعها البنادقة، حكام الجزيرة، بسكان قبرص.

ويضاف إلى ذلك عامل آخر يتعلق بالبنادقة أنفسهم الذين واجهوا الجيش العثماني بمقاومة مستميتة للمحافظة على ملكهم في الجزيرة، حيث كانوا يرون في العثمانيين امتداداً لهؤلاء العرب المسلمين الذين سبق أن قضوا على ملكهم الغابر (أيام إمبراطورية الروم البيزنطية) في مناطق كثيرة إبان الفتوحات العربية.

وقد ذكرنا سابقاً أنه على الرغم من استتباب الأمر للعثمانيين في الجزيرة وطرد البنادقة منها، فقد استمروا في سياسة الضغط والاضطهاد، وإيقاع المظالم بسكان الجزيرة الأصليين، الذين أدانوا بالمسيحية منذ العام (48) م. حيث كان الكثيرون منهم، إزاء ذلك، يضطرون، إما إلى محاباة العثمانيين وموالاتهم باعتناق المحمدية وتعلم اللغة التركية، وإما إلى هجرة مناطقهم وقراهم ومزارعهم وتركها خالية وراءهم، واللجوء إلى بلاد اليونان، حيث يعودون إلى قبرص في الأوقات التي كانت تهدأ فيها تلك المظالم.

5 ـ **المرحلة البريطانية:** سنرى لاحقاً كيف أن الاستعمار البريطاني قد ورث النهج العثماني ذاته في العمل المستمر على تأجيج الحالة الطائفية في الجزيرة واستغلالها لخدمة مصالحه الاستعمارية في المنطقة. لا بل أكثر من ذلك فقد عمل، بخبثه الاستعماري المعهود، على تطوير هذا النهج بإدخال مصطلحات غريبة عن شعبنا في قبرص مثل (قبارصة يونانيين، قبارصة أتراك) بقصد تعميق الحالة الطائفية وإعطائها بعداً قومياً (يونانياً وتركياً) وترسيخها في عمق الحياة القبرصية، إلى أن وصل به الأمر إلى إدخالها في صلب الدستور القبرصي كما سنرى لاحقاً.

بعد هذا الاستعراض التاريخي، يمكننا أن نثبت النتائج التالية المتعلقة بكل من تلك المراحل:

ـ المرحلة الرومانية: يمكن استثناؤها من عملية البحث عن جذور المكون الطائفي في الجزيرة، بسبب أن ما جرى خلالها لا يندرج في خانة الاضطهاد الطائفي، بل في خانة الصراع الديني بين الوثنية والإيمان المسيحي، بين وثنية الدولة وأتباع الدين الجديد، على الرغم من اتخاذ هذا الصراع طابعاً اضطهادياً عنيفاً في أغلب الحالات، إلا أن آثاره الاجتماعية، قد تلاشت بعد أن انتهى إلى هزيمة الوثنية وانتشار المسيحية في أرجاء الإمبراطورية.

ـ مرحلة الفتوحات العربية: لم يكن لهذه المرحلة أي دور يذكر في تشكيل المكون الطائفي في الجزيرة بسبب النهج اللاطائفي الذي انتهجه الفاتحون العرب كما رأينا.

ـ مرحلة الحملات الفرنجية: اتخذ الاضطهاد فيها طابعاً مذهبياً

مارسه حكام الجزيرة البنادقة بحق سكان الجزيرة، فهو بالتالي اضطهاد مذهب لمذهب آخر في دين واحد، كما مر معنا سابقاً، ولكن هذا الاضطها قد انتهى مع زوال حكم البنادقة للجزيرة وبالتالي فقد دوره في تشكيل المكون الطائفي في الجزيرة.

ـ مرحلة الاستعمار العثماني: اتصف اضطهاد القبارصة فيها بطابع ديني نموذجي بامتياز كما رأينا وسنرى لاحقاً.

ـ مرحلة الاستعمار البريطاني: وهي مرحلة، وإن لم تمارس بريطانيا فيها اضطهاداً دينياً بالمعنى الحقيقي، إلاّ أنها اتصفت بسياسة هدفت إلى تثبيت الحالة الطائفية وترسيخها في الجزيرة من أجل توظيفها في تحقيق مصالح بريطانيا الاستعمارية، وبالتالي يمكن القول إنها المرحلة الأسوأ في تاريخ الجزيرة.

والنتيجة النهائية التي نتوصل إليها من هذا الاستعراض هي: إن المكون الطائفي، بمفهومه المعاصر، الذي يدخل في تكوين المسألة القبرصية، قد بدأ بالتشكل منذ اللحظة التي وطئت فيها أقدام الجيش الانكشاري العثماني أرض الجزيرة، إلى جانب الدور الذي لعبه فيما بعد المتزعمون الطائفيون في الجزيرة، من ذوي المصالح الخصوصية، ومصادرتهم إرادة القبارصة، ورفعهم شعار الانضمام إلى اليونان، مما شكل عاملاً إضافياً في تأجيج الحالة الطائفية في الجزيرة وترسيخها.

ثانياً ـ تطور المسألة القبرصية:

استمر العثمانيون في سياسة القسوة والاضطهاد تجاه القبارصة حيث تراوحت بين صعود وهبوط إلى أن جاء العام 1821، الذي يمكن اعتباره نقطة التغير الكبرى في الوضع الاجتماعي في قبرص عندما تحول التنوع الطائفي فيها إلى ازمة طائفية متفجرة استمرت مفاعيلها ونتائجها حتى يومنا هذا، حيث اتخذت لها، فيما بعد، اسماً معاصراً هو (المسألة القبرصية).

ففي هذا العام تبدل الواقع تبدلاً مفاجئاً مع اندلاع الثورة في اليونان من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية، حيث اتخذ قادة الكنيسة القبرصية في الجزيرة مع حلفائهم من المتزعمين الطائفيين، موقفاً متعاطفاً وداعماً لهذه الثورة، تحت شعار الاتحاد مع اليونان بعد انتصار الثورة، هذا الهدف الذي طالما احتل مساحة كبيرة في أدبيات وإرث الكنيسة في كل من اليونان وقبرص، وشكل حلماً ورديا لدى قادتها يتمثل بإعادة أمجاد الإمبراطورية الإغريقية الغابرة، يعملون على تغذيته في نفوس المسيحيين القبارصة واليونانيين على حد سواء، مستغلين اشتراك المسيحيين في قبرص، وهم الأكثرية فيها، بالمعتقد المسيحي البيزنطي مع اليونانيين، يساعدهم في ذلك عدد من المتزعمين الطائفيين ذوي الغايات والمصالح الشخصية.

وإزاء هذا الموقف الذي اتخذه قادة الكنيسة القبرصية لجأت السلطنة العثمانية إلى سياسة القمع والبطش، فأعدمت أسقف الجزيرة

وعدداً من هؤلاء المتزعمين الطائفيين، ولجأت من جانب آخر إلى اللعب على الوتر الطائفي بالتأثير على المشاعر الدينية للمحمديين من أجل إشعال الفتنة واستخدامها كسلاح يساعدها على توطيد حكمها، حيث أضحى استخدام هذا السلاح فيما بعد سمة بارزة من سمات الحكم العثماني وسياسة دائمة دأبت السلطنة العثمانية على انتهاجها في معالجة الشؤون الداخلية في قبرص، كما في الكثير من مناطق الإمبراطورية العثمانية (البلقان والبوسنة والهرسك ومختلف المناطق في سوريا وغيرها)، فتعمد إلى تأجيج الفتنة الطائفية وزعزعة الأمن الاجتماعي كي تقوي وجودها وسيطرتها، وهذا ما شكل فيما بعد ذريعة قوية استغلتها الدول الاستعمارية الأوروبية للتدخل في شؤون السلطنة العثمانية، بحجة حماية المسيحيين في المناطق الخاضعة للحكم العثماني كما هو معروف تاريخياً.

عانى القبارصة عقوداً طويلة من هذه السياسة حتى دخول بريطانيا إلى الجزيرة واحتلالها في العام 1878، حيث ظهر أثر هذه السياسة بشكل واضح في موقف القبارصة المسيحيين من هذا الاحتلال (وهم الأكثرية في الجزيرة، حيث يشكلون نسبة 78٪ من السكان)، فما كان منهم إلا أن رحبوا بقدوم البريطانيين دون مقاومة تذكر، كما أوردنا سابقاً، أملاً منهم بالتخلص من الجور العثماني من جهة، والحصول على دعم البريطانيين، من جهة أخرى، في تحقيق وحدتهم مع اليونان.

وهذا ما عبر عنه أسقف الجزيرة آنذاك، مرحباً بأول مندوب سام بريطاني في قبرص في العام (1878)، عندما قال: «**نحن نقبل تغيير الحكومة بقدر ما نثق بأن بريطانيا العظمى ستساعد قبرص في أن تتحد مع اليونان الأم التي تجمعها معها رابطة طبيعية**». (وسنرى فيما بعد أن فكرة الوحدة مع اليونان قد سقطت مع مجيء الأسقف مكاريوس الثالث كأول رئيس للجمهورية القبرصية بعد الاستقلال عام (1960) حيث دعا بإصرار إلى استقلال الجزيرة عن كل من اليونان وتركيا).

ولكن نوايا بريطانيا ما لبثت أن ظهرت واضحة للقبارصة، أو على الأقل لقادتهم الأكثر وعياً، منذ العام الأول للاحتلال، وأدركوا أن بريطانيا تسير على نهج الحكام اللاتينيين، الذين سبقوها واستغلوا قبرص أبشع استغلال، بدءاً من ريتشارد قلب الأسد وصولاً إلى أمراء البندقية.

وقد عبر عن هذا النهج الاستعماري أحد المسؤولين البريطانيين في قبرص خلال ترحيبه بوصول المندوب السامي الأول إلى قبرص عام (1878)، السير غارينت وولزي، عندما اختار، بعناية وقصد، مقر إقامة المندوب السامي على بعد ميل واحد غرب نيقوسيا، وهو المكان عينه الذي أقام فيه ريتشارد قلب الأسد معسكره، حيث قال في ترحيبه بالمندوب السامي: «**إن على نهجنا السياسي، أيها السير غارينت، أن يصل بين احتلالنا القديم والجديد، إن حقيقة زيارتنا السابقة ستسطع في وجوهنا شئنا أم أبينا، وها أنت الآن، مثلاً، تشيد**

مقرك الجديد على أرض احتلها ذات يوم رجال قلب الأسد.. ريتشارد! فيكتوريا! ونحن نربط ما انقطع بين مغامرتنا الثانية والأولى من خلال هذه الأسماء العظيمة. إن السلسلة الممتدة من ريتشارد إلى فيكتوريا تبدو طويلة، ولكن إنكلترا بلد عريق، وملكه يتصل بعضه ببعض بخيوط لا تنفصم».

وهكذا فإن الرياح لم تجرِ كما اشتهت سفينة أسقف الجزيرة، فبريطانيا التي بذلت الجهود الكبيرة من أجل تحقيق هدفها بالاستيلاء على قبرص، لم تكن مستعدة لتحقيق أحلام ورغبات الأسقف، والسبب في ذلك بسيط جداً وهو أن الأسقف وأحلامه ورغباته في عالم، وبريطانيا ومصالحها وأهدافها في عالم آخر، وليست هناك أية إمكانية لالتقاء هذين العالمين، لأن بريطانيا كانت شديدة التمسك بجزيرة قبرص وحريصة كل الحرص على تقوية وجودها فيها بشتى الوسائل لحماية مصالحها في الشرق الأوسط وقناة السويس.

لقد خيبت بريطانيا آمال القبارصة من أصحاب الدعوة إلى الاتحاد مع اليونان وأخذت تقاوم هذه الفكرة، وراح مفكروها وسياسيوها يعملون ويجتهدون من أجل دحض انتماء الجزيرة إلى اليونان، حتى لو اضطروا إلى كشف الحقائق العلمية التي تثبت انتماءها إلى سوريا، والتركيز عليها، كما فعل المؤرخ الإنكليزي جورج هيل، الذي كان مسؤولاً حكومياً بريطانياً في قبرص، حيث أكد أن القبارصة عبّروا، أمام العديد من الزوار البريطانيين وممثلي الحكومة البريطانية، عن عدم رغبتهم

في الاتحاد مع اليونان، وأنهم يفضلون أن تحكمهم بريطانيا على أن تحكمهم اليونان، مشيراً إلى أن شعب قبرص لا يمت بصلة للتراث اليوناني، بل إنه يملك سمات سورية أناضولية والخصائص الإتنية لتلك البلاد، مستنداً بذلك إلى بحث أثري أنتروبولوجي قام به عدد من الباحثين البارزين الذين توصلوا إلى أن السكان الأوائل في قبرص هم فرع من مناطق آسيا الصغرى وشمال سوريا، وهم نواة شعب قبرص منذ العصر الحجري.

ولاشك بأن بريطانيا كانت على دراية تامة بقوة وأهمية الدور الذي تلعبه الكنيسة في حياة القبارصة، وبالتالي فإن احتواء هذه الكنيسة يشكل بالنسبة إليها وسيلة ناجعة تمكنها من السيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية في الجزيرة. إلاّ أنها إلى جانب ذلك كانت تدرك أن هذا الاحتواء غير ممكن إلاّ إذا أقرت، ولو ظاهرياً، بحق القبارصة بالانضمام إلى اليونان كهدف نهائي، لابل أكثر من ذلك فإن الإقرار بحق القبارصة بالانضمام إلى اليونان لا يكفي وحده إلا إذا برهنت بريطانيا، بشكل عملي، عن استعدادها لمساعدتهم في تحقيق هذا الهدف.

وفي الحقيقة فإن هذا المطلب، والذي كانت بريطانيا ترفضه رفضاً قاطعاً بسبب تعارضه مع مصالحها في شرق المتوسط، قد شكل مأزقاً كبيراً استعصى عليها حله، ورافقها طيلة وجودها في قبرص حتى الاستقلال في عام 1960 كما سيتوضح لنا في السياق.

وإزاء هذا الوضع لم يكن أمام بريطانيا، من أجل تثبيت وجودها في قبرص والسيطرة على مجاري الحياة فيها، إلاّ العمل بإصرار على فصم عرى العلاقة بين القبارصة وكنيستهم عن طريق العمل على إضعاف دور الكنيسة وتأثيرها السياسي في حياتهم، فأعلنت في العام الثاني لاحتلال الجزيرة رفضها الاعتراف بأسقف الجزيرة ممثلاً سياسياً للمسيحيين فيها، وقد ترجمت هذا الإعلان إلى إجراءات عملية، أرادت منها أن تفهم الشعب في قبرص أنها جادة فيما أعلنته، وأنها عازمة على إلغاء الدور السياسي للكنيسة في حياته. وقد كانت أولى هذه الإجراءات أن قامت السلطات البريطانية في الجزيرة بإلقاء القبض على كاهنين مسيحيين بتهمة تافهة، وهي قطع الحطب من الغابة، وعاملتهما معاملة مهينة، وحلقت رأسيهما ولحيتيهما وشاربيهما، وألقت بهما في السجن كأي مجرم عادي لا قيمة له.

وسرعان ما أدرك القبارصة أن السياسة البريطانية لا تقيم وزناً لإرادتهم، ولا تحترم العلاقة الوثيقة التي تربطهم بالكنيسة، وأنها في الوقت نفسه لن تسمح بقيام الاتحاد بين قبرص واليونان.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تدهور العلاقات بين رجال الدين القبارصة والسلطات البريطانية، فلجأت بريطانيا إلى المراوغة واعتماد الحيلة بمحاولتها إظهار حسن نيتها تجاه هدف الاتحاد مع اليونان وذلك بأن أخذت تلقي باللائمة على العثمانيين بأنهم المسؤولين عن عدم إنجاز هذا الاتحاد على اعتبار أن قبرص لازالت تابعة للسلطنة

العثمانية، وهذا ما أفصح عنه رئيس وزرائها عام (1881) عندما أعرب عن تعاطفه الكامل مع آمال (القبارصة اليونانيين) مشيراً إلى أن العائق الأوحد في طريق وحدة الجزيرة مع اليونان هو أن قبرص لا تزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وفق (ميثاق قبرص عام 1878) وأن وجود بريطانيا فيها هو وجود إداري فقط، وأنها على استعداد لإعادتها إلى العثمانيين عندما تعيد روسيا الأراضي التي احتلتها في حرب (1878)، حسب ما ينص عليه الميثاق.

لقد أراد رئيس الوزراء من هذا التصريح أن يذر الغبار في العيون ويوحي بأن بريطانيا لا تعارض هذا الاتحاد، كي يجنب بريطانيا لوم القبارصة وعدائهم، وليبقي على هذا اللوم والعداء منصبّين على السلطنة العثمانية في عدم استجابتها لمطلب القبارصة في الاتحاد مع اليونان، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحجم باستمرار عن ضم الجزيرة إلى إمبراطوريتها واعتبارها جزءاً منها، على الرغم من قدرتها على ذلك.(وسنرى لاحقاً أنها أقدمت على هذا الضم إبان الحرب العالمية الأولى عندما وجدت أنه في مصلحتها).

وإلى جانب تدهور العلاقة بين السلطات البريطانية ورجال الدين القبارصة، فقد تدهورت هذه العلاقة أيضاً بين السلطات البريطانية والشعب القبرصي نفسه، إثر فرض البريطانيين ضرائب جديدة على القبارصة، إضافة إلى جمع الرسوم السنوية منهم، والتي كان على بريطانيا دفعها للسلطنة العثمانية لقاء استيلائها على الجزيرة، وهذا

ما أثقل كاهل الشعب وأرهق الموارد الاقتصادية للجزيرة التي كانت ضعيفة أصلاً.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى عام (1914)، ودخول العثمانيين فيها إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا، اتخذت بريطانيا إجراءاً انتقامياً من السلطنة العثمانية بضم جزيرة قبرص عام (1915) وإعلانها مستعمرة بريطانية، وأنها لم تعد جزءاً من الإمبراطورية العثمانية.

ومن جانب آخر فقد حاولت بريطانيا استمالة اليونان في الحرب عن طريق إغرائها بمنحها قبرص مقابل دخولها الحرب إلى جانبها، إلا أنها أخفقت في ذلك، ويذكر هنا أن ملك اليونان وجد نفسه مضطراً إلى التزام جانب الحياد بسبب العلاقة الوثيقة التي كانت تربط عائلته المالكة بألمانيا، وذلك على الرغم من المعارضة التي كان يواجهها والتي كانت تدعو إلى قبول العرض البريطاني بانضمام اليونان إلى الحلفاء ومهاجمة العثمانيين للحصول على قبرص في نهاية الحرب.

وبعد إعلان بريطانيا أن قبرص مستعمرة تابعة لها كان من البديهي أن تسعى إلى إحكام سيطرتها على الحياة السياسية فيها على نحو مختلف، وراحت تتخذ كل ما يلزمها من الإجراءات لضمان هذه السيطرة. فأقدمت من أجل ذلك على اتخاذ خطوتين خبيثتين: الخطوة الأولى هي منح المندوب السامي البريطاني في قبرص حق الفيتو فيما يتعلق بقرارات المجلس التشريعي كي تزيد من قدرتها

على التحكم بقرارات الحكومة التي تحتاج إلى موافقة المجلس عليها وهكذا تصبح قادرة على فرض ما يتناسب مع مصلحتها من هذه القرارات ورفض ما يتعارض معها.

أما الخطوة الثانية فهي زيادة عدد ممثلي الطائفة المحمدية في المجلس التشريعي ليتساوى مع عدد ممثلي الطائفة المسيحية فيه من أجل إثارة حفيظة ورفض الطائفة المسيحية ورفع وتيرة الاحتقان الطائفي إمعاناً في النهج السياسي الذي اعتمدته منذ أن وطئت أقدام جنودها أرض قبرص والمتمثل في سعيها الدائم لتعميق وتأجيج الفتنة الطائفية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى عام (1918)، وهزيمة السلطنة العثمانية، احتلت قوات الحلفاء المنتصرة في الحرب منطقة الأناضول، إلى جانب قسم من أراضي سوريا الشمالية الغربية، بما فيها إسكندرون وكيليكيا.

أما اليونان فقد أدركت خطأ موقفها، وأنه كان من الأنسب لها الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، فراحت تبحث عن فرصة تستدراك فيها ما فاتها للحصول على حصتها من غنائم الحرب.

وقد جاءتها هذه الفرصة عندما أطلقت بريطانيا في العام (1919) وعدها الثاني بلسان وزير خارجيتها لويد جورج بأنه «**من الممكن ضم جزيرة قبرص وبعض المناطق في آسيا الصغرى من الأناضول إلى اليونان**»، وهذا ما ألهب آمال اليونانيين من جديد، خصوصاً أن

هذا الوعد يختلف عن الوعد الأول في أنه يضيف إلى قبرص مناطق أخرى من الأناضول، وهو ما يدغدغ أحلاماً قديمة طالما راودت مخيلة اليونانيين باستعادة أمجاد الإمبراطورية البيزنطية البائدة.

وعلى إثر ذلك قامت اليونان، بتشجيع من بريطانيا وبالتنسيق معها، بإرسال قواتها المسلحة إلى الأناضول للمشاركة في قمع المقاومة التركية التي كان يقودها مصطفى كمال (أتاتورك) ضد قوات الحلفاء المحتلة.

وقد ترافقت هذه الأحداث مع احتلال القوات الفرنسية في العام (1920) لكل من لبنان والشام بما فيها منطقة كيليكيا، وذلك تنفيذاً لاتفاقية (سايكس - بيكو) المشؤومة بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام سوريا الطبيعية.

أما فرنسا فسرعان ما أدركت أن بريطانيا هي وراء الاندفاع اليوناني العسكري نحو الأناضول، فقامت بالاتصال سراً بمصطفى كمال (أتاتورك)، وعقدت معه في العام (1921) اتفاقية سرية سميت (اتفاقية أنقرة الأولى)، تعهدت فيها بالانسحاب من الأراضي السورية التي تحتلها في كيليكيا، في إطار قوات الحلفاء، والتنازل عنها (أي كيليكيا) للأتراك مقابل التزام (أتاتورك) بعلاقات ودية معها، وتوقفه عن تقديم الأسلحة إلى الثوار السوريين، الذين هبوا لمقاومة الاحتلال الفرنسي، بقيادة سلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو والشيخ صالح العلي وغيرهم.

وهذا ما ساعد الأتراك بقيادة مصطفى كمال على إلحاق هزيمة نكراء بالقوات اليونانية، وإجبار اليونان على عقد اتفاقية هدنة معهم في العام (1922)، قضت بانسحاب قواتها من الأناضول. ويذكر أن انسحاب هذه القوات من آخر المدن التركية، وهي أزمير، جاء في ظروف صعبة ومهينة تحت أنظار بريطانيا، التي كانت قد أطلقت وعدها الوردي لليونان ودفعتها إلى هذه المغامرة العسكرية، بينما وقفت الآن مكتوفة الأيدي تتفرج على هزيمة اليونان وانسحاب قواتها من الأناضول. (يبدو أن بريطانيا لا تفي بوعودها إلا مع اليهود).

وعلى أثر هذه التطورات شكل (أتاتورك) حكومة وطنية عقدت مع الحلفاء سلسلة من المعاهدات في لوزان (فرنسا) في العام (1923) نصت، في جملة ما نصت عليه، على انسحاب قوات الحلفاء من الأراضي التركية كاملة بما فيها اسطنبول، وعلى اعتراف تركيا بضم الحكومة البريطانية لقبرص كجزء من أراضي التاج البريطاني، والذي سبق لبريطانيا أن أعلنته من طرف واحد عام (1915).

وفي هذا المؤتمر أعلنت الحكومة التركية بلسان مصطفى كمال (أتاتورك) بوضوح وجلاء لا يدع مجالاً لأي تأويل، عن تنازل تركيا عن قبرص وقطع أية علاقة معها ومع الأراضي العثمانية، وقد جاء هذا الإعلان تنفيذاً لما ورد في (الميثاق الوطني) الذي سبق أن صوت عليه (المجلس الوطني التركي الكبير) برئاسة مصطفى كمال بالإجماع بتاريخ (28) كانون الثاني، حيث صرح مصطفى كمال في حينه قائلاً:

«**لقد ذكرت تكراراً أن حكومة المجلس الوطني التركي الكبير لا مطالب لها على الأراضي التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية خارج حدود تركيا**». وهذا يعني بوضوح أن الأتراك لم يعتبروا قبرص ضمن حدودهم الطبيعية وإنما هي إحدى الولايات الأربع والأربعين التي كانت تؤلف الإمبراطورية العثمانية.

أما بريطانيا فقد أعلنت بناء على ذلك في العام (1925)، استناداً إلى اتفاقيات لوزان، إلحاق جزيرة قبرص بها كجزء من أراضيها.

وفي المحصلة يمكن تلخيص مجمل هذه النتائج على النحو التالي:

1 ـ اعتراف الأطراف الموقعة على اتفاقية لوزان بملكية بريطانيا لجزيرة قبرص.

2 ـ توقف حكومة (أتاتورك) عن تزويد الثوار السوريين بالسلاح لتخفيف ضغطهم على الجيش الفرنسي.

3 ـ بروز تركيا، إلى جانب الحلفاء، كقوة منتصرة بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها، وضم تركيا لاسطنبول والأراضي المحيطة بها (أي القسم الأوروبي من تركيا الحالية).

4 ـ سلخ منطقة كيليكيا عن سوريا الأم، وضمها إلى الجمهورية التركية الناشئة.

5 ـ القضاء على أحلام الأتراك في إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية.

6 ـ القضاء على أحلام اليونانيين في إعادة إحياء الإمبراطورية البيزنطية.

7 ـ تكريس العداء بين تركيا واليونان وانعكاسه سلباً على العلاقات بين المسيحيين والمحمديين في قبرص.

وهكذا وقعت قبرص في براثن حكم بريطاني استعماري مقيت تحت مظلة شرعية دولية، وهذا ما انعكس إيجاباً على بريطانيا، وخلق لديها حالة من الاطمئنان، فقامت باستبدال المندوب السامي في قبرص بحاكم يمتلك حق الفيتو ويعمل، من حيث الشكل، تحت إشراف مجلس تشريعي قبرصي، أما من الناحية العملية فإنه يسيطر على هذا المجلس سيطرة تامة. فأخذ يصدر التشريعات والقوانين المجحفة بحق القبارصة، ويثقل كاهلهم بالضرائب الباهظة، مما دفع بممثلي الطائفتين القبرصيتين، على حد سواء، إلى الوقوف في وجه البريطانيين، فقام القبارصة (المسيحيون) بتشكيل (الاتحاد الوطني) لمواجهة الحكم البريطاني ومن ثم الاتحاد مع اليونان.

وما كادت تمضي أربع سنوات على هذه الحال المتردية في قبرص حتى حلت بالعالم، ما عرفت في أدبيات الاقتصاد العالمي، بالأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 ـ 1931)، أو الكساد العالمي العظيم، فازدادت الحالة في قبرص سوءاً على سوء، وتدهورت الأحوال الاقتصادية للقبارصة، وهم الذين كانوا يرزحون في الأصل تحت أعباء

الضرائب الفاحشة، مما اضطر الكثير من المعامل ومناجم النحاس إلى تسريح آلاف العمال، إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي انخفاضاً كبيراً.

وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا لم تبدِ من جهتها أي اهتمام لمعالجة هذه الحالة وتحسين أوضاع القبارصة الذين أصبحوا جزءاً من الدولة البريطانية بموجب اتفاقية لوزان المذكورة، بل كان جلّ اهتمامها هو إحكام سيطرتها على الجزيرة واستخدامها كقاعدة استراتيجية لحماية مصالحها في البحر المتوسط، خصوصاً بعد أن أخذت بوادر حرب عالمية جديدة تلوح في الأفق بفعل عوامل عديدة، منها الأزمة الاقتصادية العالمية وتصاعد قوة ألمانيا بعد وصول الحزب النازي إلى الحكم فيها بقيادة (أودولف هتلر)، وقبل ذلك وصول الحزب الفاشي بقيادة (بينيتو موسوليني) إلى الحكم في إيطاليا، حيث رجحت كل هذه المؤشرات وغيرها احتمال نشوب حرب جديدة بين الخصوم التقليديين في أوروبا.

وقد وصفت صحيفة التايمز البريطانية، في العام (1934)، الأوضاع الصعبة في قبرص محملة الحكومة البريطانية مسؤولية إهمالها:

«**كانت قبرص في عام (1930) ترزح تحت أقسى ظروف اقتصادية عرفتها في تاريخها، حيث توجب قتل آلاف الحيوانات، إذ أصبح من المتعذر إطعامها، وأوشك الناس أنفسهم في بعض المقاطعات على الموت جوعاً ... ومن المستحيل تصديق أن تعجز الحكومة البريطانية**

عن تحسين ظروف الناس الزراعية، في جزيرة صغيرة كقبرص، خلال خمسين عاماً إلى درجة من الازدهار المضمون، بحيث لا يضطرون إلى أكل العشب في فترة القحط».

وكان من نتيجة هذه الأوضاع أن اضطر آلاف القبارصة إلى الهجرة نحو دول بعيدة، كمصر وإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في وقت كانت فيه بريطانيا ترى في قبرص «... مصحاً ملائماً لنقاهة الموظفين الذين تدهورت صحتهم في غرب أفريقيا»، طبعاً الموظفين هم من البريطانيين العاملين في مستعمراتها في غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من سيطرة السلطات البريطانية على الدستور والمجلس التشريعي سيطرة مباشرة من خلال امتلاك المندوب السامي حق الفيتو إلى جانب احتفاظه بالسلطات التنفيذية والتشريعية، وعلى الرغم من الأجواء القاسية التي كانت سائدة في قبرص، فقد قام القبارصة بثورتهم في عام (1931) والتي أحرقوا خلالها منزل الحاكم البريطاني، واصطدموا مع القوات البريطانية التي قمعت الثورة بوحشية، مستخدمة الأسلحة النارية، حيث قتل في هذه الثورة أسقف الكنيسة القبرصية (كيريلّوس)، فاستغلت بريطانيا موته ورفضت السماح للقبارصة بانتخاب أسقف جديد للجزيرة، وقامت بنفي زعماء الثورة إلى مصر.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى عامل هام يضاف إلى العوامل التي أزكت نار الثورة لدى القبارصة، وهو أنهم كانوا يلاحظون بألم وغضب

كيف أن المهاجرين اليهود الجدد، الوافدين من أوروبا إلى قبرص في تلك الفترة، تمهيداً لنقلهم إلى فلسطين وتوطينهم فيها، كانوا يلقون من السلطات البريطانية معاملة أفضل من حيث المأوى والمأكل والاحترام والخدمات المقدمة إليهم، بما لا يقاس بالمعاملة التي يلقاها سكان الجزيرة أنفسهم وهم يقيمون في بلدهم وليسوا وافدين.

ولا شك بأن هذه الثورة قد ساهمت في رفع مستوى الوعي الوطني لدى القبارصة، مما تنبهت إليه بريطانيا وأثار قلقها، فقامت بحل المجلس التشريعي، وحرمت جميع الأحزاب السياسية من العمل، معلنة أن أية مطالبة بالوحدة مع اليونان هي تحريض على الفتنة والعصيان.

استمرت الأوضاع في الجزيرة على هذه الحال إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)، حيث دخلتها بريطانيا كطرف أساسي، بينما تم تحييد تركيا فيها بموجب اتفاقية عقدتها مع ألمانيا، أما اليونان فقد اجتاحتها القوات الألمانية والإيطالية، فانطلقت في إثر ذلك المقاومة اليونانية، وأخذت توجه عملياتها ضد القوات الألمانية والإيطالية، بدعم من بريطانيا وروسيا، وتأييد القبارصة وتعاطفهم، إذ كانوا يسهلون على الحلفاء استخدام الجزيرة كقاعدة عسكرية لمهاجمة القوات الألمانية والإيطالية في الجزر اليونانية في بحر إيجة.

خلقت هذه التطورات نوعاً من الانفراج بين القبارصة وبريطانيا، فشرعت الأخيرة بتغيير سياستها القمعية في الجزيرة، وانتهاج سياسة

أكثر ليونة مع القبارصة، إلاّ أنها كانت ليونة ذات نوايا خبيثة، إذ راحت تستغل هذا الإنفراج لمصلحتها وتأخذه في اتجاهات تسيء إلى مصالح القبارصة، فعلى الرغم من أنها كانت تفرض حظراً على عمل الأحزاب السياسية، وتعتبر أن المطالبة بالوحدة مع اليونان هي تحريض على الفتنة والعصيان، راحت تستثير عواطف القبارصة وتدغدغ آمالهم بالاتحاد مع اليونان عبر إعلانات التجنيد الرسمية التي كانت تطلقها خلال الحرب والتي تدعوهم فيها إلى «**التطوع لإنقاذ الوطن الأم اليونان**».

إلى جانب ذلك رفعت بريطانيا حظرها عن عمل الأحزاب في قبرص وسمحت بتأسيس أحزاب سياسية جديدة في الجزيرة، فتأسس حزب آخيل (AKEL) أي (الحزب التقدمي للجماهير العاملة)، منبثقاً عن الحزب الشيوعي القبرصي الذي طبق عليه الحظر إثر الثورة في الثلاثينات. ولم يكن حزب آخيل يقتصر في اختيار أعضائه على القبارصة (المسيحيين) فحسب، بل كان يدعو القبارصة (المحمديين) أيضاً للانضمام إلى صفوفه، وكانت له علاقات وثيقة (باتحاد عمال قبرص). كما تشكلت أحزاب أخرى كثيرة (كالحزب الوطني القبرصي) الذي اقتصرت عضويته على القبارصة (المسيحيين) حصراً. وقد وصل عدد الأحزاب في قبرص مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى (34) حزباً للقبارصة (المسيحيين) و (3) أحزاب للقبارصة (المحمديين).

لقد كان لهذا المناخ الإيجابي، الذي خلقته بريطانيا بانتهاجها سياسة أكثر ليونة مع القبارصة خلال الحرب وبعدها، دوراً في بعث آمالهم في

التحرر، إضافة إلى أن الأجواء المبشرة التي خلقتها تصريحات الحلفاء وبيانات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي ملأت الدنيا قبل الحرب وبعدها، والتي كانت تحمل شعارات براقة تدور جميعها حول التحرر الوطني، واستقلال جميع الأمم الرازحة تحت نير الاستعمار، وتروج إلى أن الحرب التي تخوضها بريطانيا ضد ألمانيا وإيطاليا ما هي إلا حرب الديموقراطية ضد الفاشية، وهذا ما خلق لدى القبارصة اعتقاداً بأن بريطانيا لابد أن تعمل على تحسين الأوضاع في مستعمراتها.

ولكن ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى عقد نواب وزراء خارجية دول الحلفاء المنتصرة مؤتمراً في باريس عام (1946)، حضره عن قبرص وفد برئاسة رئيس الأساقفة مكلفاً من قبل الكنيسة القبرصية بطرح مسألة الوحدة مع اليونان، إلا أن بريطانيا خيبت أمل القبارصة، أو على وجه الدقة أمل الذين يعملون لتحقيق هدف الوحدة مع اليونان، عندما عرضت في هذا المؤتمر حلاً بديلاً عن الوحدة يتلخص بوضع دستور جديد للجزيرة، وبالسماح لدعاة الوحدة السابقين، الذين سبق أن نفتهم بريطانيا إلى مصر على إثر ثورة 1931، بالعودة إلى قبرص.

واقترحت أيضاً، من أجل وضع هذا الحل موضع التنفيذ، خطة تقضي بأن يوجه حاكم الجزيرة البريطاني (تشارلز وولي) دعوة إلى الشخصيات السياسية القبرصية جميعها للاشتراك في تنفيذ (خطة عشر سنوات للتنمية الاقتصادية) في الجزيرة، إضافة إلى السماح

لجميع المنفيين إلى خارج قبرص، إثر الثورة عام (1931)، بالعودة إلى الجزيرة وتأسيس مجلس تشريعي جديد يضم (26) عضواً منتخباً، منهم (18) قبارصة (مسيحيين) و(4) قبارصة (محمديين) و(4) بريطانيين، ومنح كل من بلغ من العمر (21) عاماً حق التصويت في الانتخابات العامة لاختيار أعضاء المجلس التشريعي. (وفي يومنا هذا فإن عدد أعضاء المجلس التشريعي هو 80 عضواً منهم 56 قبارصة مسيحيين و24 قبارصة محمديين).

أما رئيس المجلس التشريعي فلا ينتخب انتخاباً من قبل المجلس بل يجري تعيينه من قبل الحاكم البريطاني للجزيرة، بحيث تقتصر صلاحياته، مع المجلس مجتمعاً، على الشؤون الداخلية والاجتماعية فقط، دون أن يكون له ولا للمجلس أية سلطة تقريرية في المسائل المتعلقة بالوضع السياسي للجزيرة، كمسائل التمويل والدفاع والشؤون الخارجية، التي تبقى مسندة إلى الحاكم البريطاني الذي يتمتع بصلاحيات مطلقة فيها.

إلا أن القبارصة لم يجدوا في هذه المقترحات ما يحقق آمالهم في التحرر، بل رأوا أنها تبقيهم تحت ربقة الاستعمار، وتضع مصيرهم في يد السلطات البريطانية. لذلك اعترضوا عليها، وأدانها كل من المجلس الكنسي القبرصي، والمجلس التشريعي الذي تحول إلى ساحة للصدامات السياسية.

واستمرت هذه الاعتراضات والصدامات السياسية داخل المجلس التشريعي إلى أن جاء الرد البريطاني عليها بإعلان حاكم الجزيرة حل

المجلس التشريعي في (12 آب 1948)، فانتقلت هذه الاعتراضات إلى الشارع بانطلاق المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي كان لاتحاد عمال قبرص دوراً بارزاً فيها، إذ راح يحث المتظاهرين على الاستعداد لمقاتلة المستعمرين البريطانيين من أجل تحقيق الوحدة مع اليونان، أما الأسقف مكاريوس الثالث، الذي كان قد انتخب حديثاً أسقفاً لمدينة كيتيوم، لارنكا حالياً، (والذي سينتخب رئيساً للجمهورية القبرصية مع الاستقلال) فقد حث بريطانيا على السماح لقبرص بالانضمام إلى اليونان «كخطوة عادلة وتحقيقاً للمطلب الوطني».

وهنا أدرك القبارصة أن آمالهم في التحرر، نتيجة الأجواء المبشرة التي خلقها دعاية الحلفاء خلال الحرب وبعدها، قد تبخرت، وذهبت أدراج الرياح، بعد أن بدا واضحاً لهم أن بريطانيا لا تنوي مطلقاً إنهاء استعمارها لقبرص، ولا حتى لأية مستعمرة أخرى، كما هي حال فرنسا أيضاً، حيث كانت الدولتان تصران على الاحتفاظ بمستعمراتهما، من أجل توظيف خيراتها ومواردها في ترميم أحوالهما وإزالة آثار الدمار الذي لحق بهما جراء الحرب من جهة، وللاستفادة من المواقع الجغرافية لهذه المستعمرات في زيادة قوتهما من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الحالة من الاضطراب أعلن حاكم الجزيرة الجديد السير آندرو رايت في (9 أيار 1949) بما لا يقبل الشك أو التأويل أن مسألة الوحدة مع اليونان قد أصبحت لاغية. فردت الكنيسة القبرصية على ذلك بأن نظمت، في الفترة ما بين (15 ـ 22) كانون الثاني عام

(1950)، استفتاءً عاماً في مختلف أرجاء الجزيرة حول الوحدة مع اليونان، اقتصرت المشاركة فيه على القبارصة المسيحيين، حيث شمل هذا الاستفتاء حوالي (240000) قبرصي (مسيحي)، وقد أظهرت نتائج هذا الاستفتاء أن نسبة (95.7٪) جاءت لصالح قيام الوحدة مع اليونان.

وهنا لابد من التوقف قليلاً عند هذا الاستفتاء واقتصاره على مسيحيي قبرص لنسأل: أين القبارصة المحمديون من هذا الاستفتاء، ولماذا استبعدوا عن المشاركة فيه؟.. إن الإجابة عن هذا السؤال لا تحتاج إلى جهد كبير، فهي ببساطة مرتبطة بالكيدية الطائفية المتأصلة في قبرص، فالقائمون على تنظيم هذا الاستفتاء لم ينظروا إلى القبارصة المحمديين في حينه كجزء من الشعب القبرصي، بل كانوا يعتبرونهم خارج تاريخ الجزيرة وجغرافيتها. أو أنهم مجرد جالية أجنبية تعيش في قبرص، ولا غرابة في ذلك، فأمثال هؤلاء لا يرون الأشياء إلا من منظور غريزتهم الطائفية، ولا يتحركون إلاّ بدوافع من هذه الغريزة، التي ما ابتلي بها مجتمع من المجتمعات إلا وأصابت منه مقتلاً.

ومن جانب آخر، فلو جرى إشراك القبارصة المحمديين في هذا الاستفتاء في حينه، وهم أقلية في قبرص، فمن المؤكد إلاّ يكون لأصواتهم أثر كبير على نتيجته، وهذا ما كان يدركه بدون شك منظمو الاستفتاء من المتزعمين الطائفيين، ومع ذلك فقد أحجموا عن إشراكهم إمعاناً منهم في خلق الإحساس بالمرارة والتهميش في نفوس القبارصة المحمديين، وبالتالي رفع حدة الإحساس لديهم بالخصومة تجاه

مواطنيهم المسيحيين تعميقاً للأزمة الطائفية، التي يحرصون أشد الحرص على بقائها واستمرارها صيانة لمصالحهم الشخصية وضمانة لاستمرار زعامتهم، وخدمة لارتباطاتهم ومشاريعهم الخارجية.

وبناء على ما تقدم فإنه من المفيد استعراض ومقارنة العوامل التي تتحكم بمواقف كل من الطائفتين تجاه ما جرى ويجري في الجزيرة من أحداث في مختلف مراحل نضالها ضد الاستعمار والاحتلال.

لقد أوضحنا سابقاً أن النظرة العلمية ـ التاريخية المنزهة عن أية غايات ومصالح، تشير إلى أن القبارصة (جميعاً) هم جزء من الشعب السوري والأمة السورية، وبالتالي هم، كبقية أجزاء هذه الأمة، نتاج تفاعل مجموعة من الأصول الإتنية (كالفينيقيين والحثيين والأموريين والآشوريين والكلدان وغيرهم...) التي نزلت في الأرض السورية وتفاعلت معها عبر الزمن وأعطت، من الناحية (الإتنولوجية) ناتجاً هو **المزيج السلالي السوري**، ومن الناحية (الاجتماعية) ناتجاً هو **المجتمع السوري**، ومن الناحية (القومية) ناتجاً هو **الأمة السورية**، وبالتالي فإن القبارصة هم القبارصة، لا يونانيين ولا أتراكاً، ولا أي شيء آخر، وإن مصطلحات مثل (القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك) أو (الجالية اليونانية والجالية التركية) أو (الطائفة اليونانية والطائفة التركية)، هي مصطلحات تجانب الحقائق العلمية والثوابت التاريخية والجغرافية.

إن هذه المصطلحات، التي لم يعرفها شعبنا في قبرص إلا في التاريخ المعاصر والقريب (الذي لم يتجاوز عشرات السنين من عمر المسألة

القبرصية)، ما هي سوى مصطلحات أوجدتها السياسات والإرادات الأجنبية، وتفتقت عنها قرائح ساسة الدول الاستعمارية والقوى الطامعة في قبرص وعلى رأسها بريطانيا، بقصد تضليل الرأي العام المحلي والعالمي، والتأثير على الوعي الوطني والقومي لدى شعبنا في قبرص وتحويله باتجاهات تخدم مصالح تلك القوى والدول.

فبريطانيا، دأبت على استخدام وترويج هذه المصطلحات في سياستها من أجل دغدغة أطماع كل من اليونان وتركيا والعزف على أوتار مصالحهما في الجزيرة، غير عابئة بنتائج هذه السياسة وما ينجم عنها من فتن طائفية، يكون الشعب القبرصي وقودها، فتمعن في تأجيج هذه الفتن، لتتخذ منها حجة ومبرراً للبقاء في الجزيرة تحت شعار مضلل هو المحافظة على السلام والأمن في الجزيرة.

وكما أوضحنا سابقاً فإن جذري المعادلة في المسألة القبرصية هما الجذر الخارجي المتمثل في المصالح والأطماع اليونانية والتركية في الجزيرة ودرجة تصادمهما، والتي ترعاها بريطانيا وتتحكم بحركتها وتوجهاتها للاستفادة منها، والجذر الداخلي والمتمثل بالحالة الطائفية المتأزمة أصلاً في الجزيرة. فعندما تهدأ أو تغفو تلك المصالح والأطماع الخارجية قليلاً، تنخفض وتيرة التأزم في الجزيرة. والعكس بالعكس. ولكن الثابت في هذه المعادلة هو أن تلك المصالح والأطماع لم تكن لتستطيع أن تؤثر في الأوضاع الداخلية للجزيرة لولا المصالح الخصوصية الضيقة لهؤلاء القادة الطائفيين في

الجزيرة من كلا الطرفين، وخصوصاً هؤلاء الذين يتزعمون الأكثرية المسيحية، والمدعومين من الكنيسة القبرصية التي لا تستطيع، والأصح أنها لا تريد، الخروج من وهم الهوية اليونانية للجزيرة، ولا التحرر من هاجس الانتماء إلى اليونان الذي عمقته ورسخته تلك المفاهيم الطائفية المتوارثة.

وعلى العموم فإن القبارصة، مسيحيين ومحمديين، هم في جوهر مواقفهم متوافقون على مقاومة ورفض الاحتلالات الأجنبية، وفي كثير من الحالات على مقاومة هيمنة المتزعمين الطائفيين الذين يصادرون إرادتهم الحرة، خصوصاً في المراحل الأخيرة للأزمة في قبرص.

وفيما عدا ذلك فإن الاختلاف في الموقف والاتجاه بين الطائفتين، وإن اتخذ في بعض الأحيان شكلاً عنفياً، محكوم بالاستقطاب الطائفي الموروث والمتمثل بقطبين رئيسيين دُرج على تسميتهما (بالطائفة التركية) و(الطائفة اليونانية).

أما (الطائفة التركية)، التي أخذت بالتشكل تاريخياً في مرحلة الاستعمار العثماني اعتباراً من العام (1571)، كما ذكرنا سابقاً، فإن نسبتها تقارب (18٪) من سكان الجزيرة، وبالتالي فهي تشكل أقلية تدين بالإسلام المحمدي وتتكلم اللغة التركية بفعل وتأثير تلك المرحلة. وهي تعيش في وسط أكثرية تدين بالمسيحية الأرثوذوكسية وتتكلم اللغة اليونانية، والتي طالما كانت منجذبة إلى اليونان وهي الكتلة الأرثوذوكسية الأكبر والأقرب إلى الجزيرة، بتأثير الدور الذي لعبته

الكنيسة القبرصية، ولا تزال، في حياة الجزيرة، يشدها إليه بقايا حلم غابر تتراءى لها فيه أوهام إعادة أمجاد الإمبراطورية البيزنطية البائدة، فتصوّره للقبارصة المسيحيين، على أنه الأمل الوحيد أمامهم في التحرر أولاً، والاتحاد مع اليونان ثانياً.

وهنا نجد أنه من المفيد إلقاء بعض الضوء على سلوك القبارصة المحمديين ومواقفهم تجاه ما جرى ويجري في الجزيرة من أحداث وتطورات، فقد اتصفت مواقفهم، بشكل عام، بطابع منفعل وسلبي، أو حتى لامبالي في بعض الأحيان، وهم بذلك لا يخرجون عن الإطار العام لسلوك الأقليات في أي مجتمع تسوده التوترات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، إذ يشكل خوفهم الدائم من الذوبان في وسط الأكثرية عبئاً ضاغطاً عليهم يزداد مع ازدياد حدة تلك التوترات من جهة، ودرجة التجاهل والتهميش التي تمارس بحقهم من جهة أخرى، كما حصل في الاستفتاء الأخير الذي أجرته الكنيسة القبرصية في الجزيرة، والذي اقتصر على المسيحيين فقط، لا بل أكثر من ذلك فقد استخدمت فيه الكنائس والأديرة، دون غيرها، كمراكز للاقتراع، وأنيط بالكهنة وأساقفة المدن، دون غيرهم أيضاً، مهمة الإشراف على سير الاستفتاء، وإحصاء النتائج وجمعها وإعلانها، في جو من التجاهل التام لوجود مواطنين محمديين في الجزيرة.

وباختصار يمكن تلخيص مواقف القبارصة المحمديين تجاه الأحداث الجارية في الجزيرة، بأنها تتراوح بين التعاطف مع العثمانيين، وبين

السلبية واللامبالاة تجاه الأحداث التي لم تكن تعنيهم، مروراً بمعارضة الاحتلال البريطاني، والذي رحبت به الكنيسة في البداية، أو الوقوف على الحياد تجاه هذا الاحتلال، إلى أن تحولوا في النهاية إلى موالاة بريطانيا بعد أن تبين لهم أنها تعارض بشدة فكرة اتحاد الجزيرة مع اليونان، والتي يرون فيها خطراً على هويتهم الدينية واللغوية.

وعلى العموم فإن التباين في مواقف الفئتين القبرصيتين تجاه المسائل التي واجهتها الجزيرة، وعلى رأسها مسألة تقرير مصير قبرص، هو ما تسعى بريطانيا لترسيخه والمحافظة عليه لما يشكله من ذريعة تبرر بقاءها في الجزيرة كهدف من أهداف سياستها في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وإذا ما أردنا تحليل هذا التباين وإرجاعه إلى أسبابه التاريخية لوجدنا أنه مرتبط بتعنت متزعمي الطائفة المسيحية، ومن ورائهم الكنيسة القبرصية، وإصرارهم على إبقاء المسألة الطائفية حية والتي هي في جوهرها وحقيقتها الوجه الآخر لمسألة (الانضمام إلى اليونان) وتغليبها على المسألة الوطنية والتي هي مسألة (الاستقلال عن بريطانيا)، فوضعوا المسألة الأولى في المقام الأول معتبرين أن الاستقلال هو شرط لازم وضروري ولكنه غير كاف بل هو المقدمة التي لابد منها لتحقيق هدف الانضمام إلى اليونان.

وهذا ما كان يثير حفيظة القبارصة المحمديين ورفضهم، ويدفعهم إلى اتخاذ مواقف كانت في معظم الأحيان لامبالية تجاه الوجود

البريطاني في قبرص، أو حتى موالية له في بعض الأحيان، كل ذلك كان ينعكس سلباً على الأوضاع الداخلية في قبرص ويصعد الأزمة الطائفية، وسنرى لاحقاً كيف أن هذا المناخ الطائفي قد أدى في نهاية المطاف إلى فقدان (40٪) من قبرص حريته بالاحتلال التركي عام 1974.

وعلى هذا فإن النتيجة المستخلصة من هذه التجربة المريرة هي أنه لو تمحورت مطالب المسيحيين، وهم الأكثرية الفاعلة في الجزيرة، ومن ورائهم المتزعمين الطائفيين والكنيسة القبرصية، حول المسألة الوطنية فقط، أي مسألة التحرر والاستقلال عن بريطانيا، دون مسألة المطالبة بالوحدة مع اليونان، لانخفضت حدة التوتر الطائفي إلى حدودها الدنيا، ولكان من الطبيعي أن يقف المحمديون إلى جانبهم، فتتوحد كلمة القبارصة وموقفهم حول مسألة وطنية واحدة جامعة، تكفل قطع دابر الأطماع اليونانية والتركية في الجزيرة، وتجرد بريطانيا من ورقتها الرابحة التي طالما استخدمتها وهي العزف على أوتار الأطماع التركية واليونانية، وبالتالي انتفاء حجتها في البقاء في الجزيرة، وهذا ما فعله الأسقف مكاريوس فيما بعد (ولكنه تأخر كثيراً) عندما تخلى عن فكرة الاتحاد مع اليونان نهائياً وأخذ يعمل على توحيد كلمة القبارصة، مطالباً بعناد باستقلال قبرص الناجز كما سنرى لاحقاً.

أما بريطانيا فقد كانت تدرك مكونات المعادلة الداخلية وعلاقتها بالمؤثرات والعوامل الخارجية، فراحت تلعب لعبتها بخبث

ودهاء وتتخذ من استمرار التوتر الاجتماعي ذريعة لتبرير بقائها في الجزيرة وإحكام قبضتها عليها، وأخذت تسعى باستمرار لزيادة حدة هذا التوتر بالعمل على الإخلال بمعطيات التوازن الاجتماعي عن طريق خلق أحاسيس متعاكسة لدى الطائفتين وتأليبهما على بعضهما البعض، فكانت تلجأ من جهة أولى إلى معارضة فكرة الاتحاد مع اليونان كي تضعف موقف القبارصة المسيحيين وتخلق لديهم (هاجس القلق) على حقوقهم كأكثرية، ومنها حقهم في أن يكون لهم القرار الأمضى في تقرير مصير الجزيرة، ومن جهة أخرى كانت تخاطب القبارصة المحمديين وتوحي إليهم إيحاءاً كاذباً بأنها حريصة على مصيرهم وحقوقهم وأنها تقف إلى جانبهم فتخلق لديهم بذلك (إحساساً خادعاً) بأن لديهم فائض من القوة يمكنهم من مقاومة الدعوة للاتحاد مع اليونان، وهذا ما يؤدي إلى تصادم (هاجس القلق) لدى المسيحيين مع (الإحساس الخادع بالقوة) لدى المحمديين فينتج عنه تمترس المسيحيين في موقع مقاومة الاحتلال في مقابل اندفاع المحمديين في أحيان كثيرة إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا. وهذا في أغلب الأحيان ما كان يرفع حدة التوتر الطائفي الذي يتخذ في أحيان كثيرة طابعاً عنفياً مسلحاً تستثمره بريطانيا لتبرير بقائها في الجزيرة.

وهذه السياسة كانت ديدن بريطانيا طيلة وجودها في قبرص، ولعل المثال الأكثر وضوحاً على هذه السياسة هو موقفها تجاه الاستفتاء

الذي جرى في الجزيرة، والذي أوحت من خلاله للمحمديين بأنها حريصة على مصالحهم ومصيرهم، وهم الذين رأوا، أصلاً، في هذا الاستفتاء إجراءً لا معنى له، وأن نتائجه لا تعنيهم، فعارضت الاستفتاء وشككت به وبنتائجه كي تحول دون اتخاذه ورقة رابحة من قبل الكنيسة القبرصية ومن قبل المتزعمين الطائفيين الذين يدورون في فلكها، فراح العديد من المفكرين والسياسيين البريطانيين يطعن بنزاهة هذا الاستفتاء وبصحة نتائجه. ومنهم المؤرخ البريطاني هاري لوك الذي قال: «**.. تمت ممارسة كل أشكال الضغط على القبارصة (اليونانيين) ليحققوا أغلبية ساحقة، وكان التوقيع بالموافقة على الوحدة يجري علانية في كل كنيسة، وكان جزاء من يرفض التوقيع هو الحرمان من عضوية الكنيسة..**».

وقد كانت بريطانيا في معارضتها لفكرة الانضمام إلى اليونان تضطر أحياناً إلى إعلان الحقائق التي تدحض هذه الفكرة، وهاهو وينستون تشرشل السياسي والدبلوماسي الشهير والذي كان رئيساً لوزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية يعلن بما لايدع مجالاً للشك أن «**الأزمة القبرصية هي أزمة لغة ودين وليست أزمة قومية تتصارع فيها انتماءات قومية أو إتنية أو ما شابه**» وهذا يدل بوضوح على أن بريطانيا كانت ترى أن الأزمة في قبرص ليست أزمة انتماء قومي، بل هي أزمة داخلية صرف، تتصارع فيها فئتان من الشعب على قاعدة الاختلاف باللغة والدين، وأن ليس لأي من اليونان وتركيا أية

حقوق قومية في قبرص.

ولكن بريطانيا لم تكن تتعامل مع المسألة القبرصية على قاعدة الحقائق العلمية، بل على قاعدة مصالحها وأهدافها، كدولة استعمارية نموذجية، فكانت تسعى دائماً إلى تغذية نار الطائفية وإلى تثبيت هذه الطائفية وتعميقها، حيث استمرت في سياستها حتى اللحظة الأخيرة عند إعلان استقلال الجزيرة، عندما وضعت دستوراً للجزيرة يكرس الحالة الطائفية ويعمقها ويضفي عليها الصفة الشرعية، كما سنرى لاحقاً.

مرحلة النضال من أجل الاستقلال

استمر وضع الجزيرة على هذه الحال حتى عام (1954) عندما أعلنت بريطانيا عن رغبتها في منح الجزيرة دستوراً، وهذا ما أثار حفيظة اليونان، التي كانت تعتبر الجزيرة جزءاً لا يتجزأ منها وتأمل في ضمها إليها، فقررت مواجهة الموقف البريطاني بعرض المسألة القبرصية على الأمم المتحدة، وتشكلت إثر ذلك منظمة إيوكا EOKA المسلحة، ذات الطابع المسيحي الصرف، التي تهدف في استراتيجيتها البعيدة إلى تحقيق فكرة الاتحاد مع اليونان، وأخذت بشن سلسلة من العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية في الجزيرة. أما القبارصة المحمديون فلم يشتركوا في المقاومة بل تراوح موقفهم بين الحياد أحياناً والتعاطف مع الإنكليز أحياناً أخرى.

في آذار (1956) أبعدت السلطات البريطانية المطران مكاريوس الثالث (الذي أصبح منذ تشرين الأول عام 1950 رئيساً للكنيسة الأورثوذوكسية القبرصية) إلى جزر سيشيل، في المحيط الهندي، بسبب مواقفه الوطنية ونشاطه في التحريض على النضال وتأييد ثورات الشعب القبرصي ضد الاحتلال البريطاني خاصة ثورتي (1931) و (1951). وبعد عام من النفي أفرج عنه في آذار (1957) ليترأس الجانب القبرصي في مفاوضات الاستقلال مع بريطانيا، حيث أعلن عن

تخليه عن مشروع الانضمام إلى اليونان بقوله: «**إن الشعب القبرصي قد عدل عن فكرة الاتحاد مع اليونان وهو يطالب باستقلال الجزيرة**».

ومن جهتها فقد اعتمدت اليونان أيضاً فكرة استقلال الجزيرة وأعلنت أن لا علاقة لها بقبرص، وأنها ستؤيد استقلالها في الأمم المتحدة، وإن مصيرها وحل قضيتها متوقفان على التفاهم بين القبارصة وبريطانيا، التي لها السيادة على الجزيرة ولها ملء الحرية في منح قبرص حق تقرير المصير. جاء ذلك في النشرة الصادرة عن رئاسة وزراء المملكة اليونانية في (8) تموز عام (1958) تحت عنوان (**المصالح التركية في قبرص والعلاقات اليونانية التركية**).

ومن المفيد هنا التوقف قليلاً عند موقف كل من تركيا واليونان تجاه قبرص في هذه المرحلة، وبالتالي تجاه المسألة القبرصية، فها هي تركيا قد سبق أن أعلنت في ميثاقها الوطني، في العام 1923 والذي ذكرناه سابقاً، أن لا مطالب لها خارج الأراضي التركية، وكذلك اليونان التي أعلنت في موقفها الأخير تبنيها فكرة استقلال الجزيرة وأن لا علاقة لها بها أيضاً، وبالتالي فإن هذين الموقفين المعلنين يشيران بوضوح إلى أن علاقة كل من الدولتين بالمسألة القبرصية لا تقوم على أي اساس حقوقي وذلك باعترافهما الصريح، وإنما تقوم على مصالح جيوسياسية واستراتيجية تتمثل، لدى كل منهما، في الرغبة بإقامة قواعد عسكرية استراتيجية في الجزيرة تدعم دورها في حلف شمال الأطلسي من جهة، وتزيد من قوتها في إطار صراعها مع الدولة الأخرى.

وفي حقيقة الأمر فإن ادعاء كل من الدولتين ملكية الجزيرة، أو بعض من أجزائها، أو بعض المصالح فيها، مبني على استثمار الأوضاع الداخلية المتأزمة في الجزيرة، إلاّ أنهما تختلفان في أسلوب وطريقة هذا الاستثمار:

ـ فاليونان التي درجت على الاستفادة من الأوضاع الداخلية في قبرص بالمراهنة على وجود فئة من الشعب القبرصي تتكلم اللغة اليونانية وتدين بالمسيحية، واللعب بورقة هذه الفئة وادعاء انتمائها إليها وحسبانها جزءاً من الشعب اليوناني، فإن سياستها في المسألة القبرصية قد اتصفت بأسلوب الضغط من داخل الجزيرة معتمدة على الكثرة النسبية للطائفة المسيحية.

ـ أما تركيا التي تعتبر أن الفئة القبرصية التي تتكلم اللغة التركية وتدين بالمحمدية هي جزء من الشعب التركي، فإن سياستها في المسألة القبرصية تختلف عن سياسة اليونان نتيجة نقص قدرتها على الضغط من داخل الجزيرة بسبب القلة النسبية لهذه الفئة، لذلك نجدها تلجأ من أجل التعويض عن هذا النقص إلى أسلوب الضغط من الخارج ، وهذا ما شكل السمة الأساسية لسياسة تركيا تجاه المسألة القبرصية منذ نشوئها، فهي لم تتوانى عن إعلان رغبتها بتقسيم الجزيرة وإطلاق التهديدات المستمرة باجتياحها بحجة حماية القبارصة الذين يتكلمون اللغة التركية ويدينون بالمحمدية، من طغيان الأكثرية المسيحية.

واستطراداً فإن السياسة التركية هذه قد حققت هدفها في عام 1974، كما سنرى، عندما توافرت جملة من الظروف المحلية والدولية، التي رأت فيها تركيا مناخاً مؤاتياً لتحقيق المطلب الذي طالما سعت إليه وطالبت به طيلة عقود وهو تقسيم الجزيرة، فأقدمت على احتلال الجزء الشمالي من الجزيرة وإقامة دولة مستقلة عليه لم تعترف بشرعيتها أية دولة من دول العالم إلا تركيا وحدها.

أما واقع الحال فيفيد بأن سكان قبرص، وإن أطلقت على بعضهم تسميات من قبيل (قبارصة أتراك أو طائفة تركية أو جالية تركية) وأطلق على البعض الآخر التسميات نفسها (قبارصة يونانيون أو طائفة يونانية أو جالية يونانية) فإنهم جميعاً، ماضياً وحاضراً، قبارصة، وقبارصة فقط (محمديون ومسيحيون).

والحقيقة فأن إطلاق تلك التسميات على القبارصة يهدف إلى التضليل بالإيحاء بأن القبارصة ما هم إلاّ مجرد جاليات أو طوائف من شعوب أخرى قدمت إلى قبرص وراحت تتنافس للسيطرة عليها. بحيث يشكل هذا التضليل مناخاً مواتياً تستثمره كل من بريطانيا وتركيا واليونان. فبريطانيا، التي اخترعت هذه التسميات واستثمرتها فترات طويلة قامت في النهاية بتوريثها لكل من تركيا واليونان ليوظفانها في تحقيق مصالحهما.

ومن ناحية أخرى فإن كلا الدولتان تستندان في ادعاءاتهما إلى حجتي الدين واللغة وهما حجتان باهتتان، سواء من الناحية السياسية،

حيث فقدتا قوتيهما في عصرنا الحديث، أو من ناحية علم الاجتماع الذي يقرر أن أي من الدين أو اللغة ما هو إلاّ ناتج من نواتج الاجتماع ذاته، وليس سبباً في نشوئه. أي أن التكلم باللغة التركية واعتناق المحمدية لا يعني أن يصبح الشخص تركياً، وهذا ينطبق أيضاً على من يتكلم اليونانية ويعتنق المسيحية.

والمحصلة هي أن التاريخ والواقع الاجتماعي يقرران أن لا هؤلاء أتراكاً ولا أولئك يونانيين، بل إنهم جميعاً قبارصة وحسب، ينتمون إلى الأمة السورية بحكم الضرورة التاريخية والحضارية والجغرافية والاستراتيجية والواقع الاجتماعي.

ومن جانب آخر فإن القبارصة، على اختلاف مذاهبهم وأصولهم، كانوا في مختلف المراحل يبدون إحساساً قوياً بانتمائهم إلى أرضهم، وتمسكهم بوحدتهم الاجتماعية كرابطة أقوى من أي اختلاف آخر سواء في الدين أو في المذهب، ويشتركون في رفض الجور والظلم الذي كان يمارسه المحتل.

وهذا ما يثبته الواقع، فبالرجوع إلى خريطة التوزع السكاني قبل الاحتلال التركي، الشكل (9)، يتبين لنا بوضوح أن الوحدة الاجتماعية في قبرص لم تكن تعرف حدوداً أو موانع، لا في المدن ولا في القرى ولا في المزارع ولا في الدساكر، إلا ما كان أمراً مفعولاً من قبل المحتل يمارس من خلاله تمييزاً طائفياً كي يستثمره في ضرب هذه الوحدة وتوطيد حكمه وتقويته، أو ما يقوم به المتزعمون الطائفيون من إثارة الغرائز

الطائفية بقصد تثبيت زعامتهم وتشديد قبضتهم على البسطاء من شعبنا في قبرص.

أعلنت بريطانيا في نهاية المطاف عن نيتها منح الجزيرة استقلالها، فانطلقت إثر ذلك، في كل من لندن وزوريخ، جولة طويلة شاقة من المباحثات بين كل من قبرص وبريطانيا وتركيا واليونان انتهت بالتوصل إلى اتفاقية سميت (اتفاقية الضمان) كما توصلت كل من قبرص وتركيا واليونان إلى اتفاقية سميت (اتفاقية التحالف العسكري). إضافة إلى ما أطلق عليه في حينه تسمية (التحفظات البريطانية) والتي تحتفظ بريطانيا بموجبها بوجود عسكري في الجزيرة كشرط لاستقلالها.

وفي (23) شباط (1959) أعلن عن التوصل إلى اتفاق نهائي نشر في لندن في كتاب أبيض تضمن الاتفاقيات المذكورة، وأذيع في كل من أثينا وأنقرة ونيقوسيا في وقت واحد، على أن يجري توقيع هذه الاتفاقيات بالتزامن مع إعلان استقلال الجزيرة في (16) آب عام (1959).

ويمكن تلخيص أهم ما جاء في الاتفاقيات المذكورة على الشكل التالي:

ـ تصبح قبرص جمهورية رئاسية، ويكون رئيس الجمهورية من الطائفة المسيحية ونائبه من الطائفة المحمدية.

ـ اللغتان التركية واليونانية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية القبرصية.

ـ ينتخب رئيس الجمهورية ونائبه لمدة خمس سنوات.

ـ تكون السلطة التنفيذية في يد كل من رئيس الجمهورية ونائبه، يعاونهم في ذلك مجلس وزراء يتكون من (7) وزراء من الطائفة المسيحية يعينهم رئيس الجمهورية، و(3) وزراء من الطائفة المحمدية يعينهم نائبه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة.

ـ تعهد إحدى الوزارات الثلاث، الخارجية، الدفاع، المالية، إلى وزير من الطائفة المحمدية.

ـ تكون السلطة التشريعية في يد مجلس النواب المكون من (50) عضواً وينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام لكل طائفة على انفراد وذلك بنسبة (70)٪ للطائفة المسيحية، و(30)٪ للطائفة المحمدية، بواقع (35) عضواً للمسيحيين و(15) عضواً للمحمديين، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة. أما تعديل الدستور فيستوجب أغلبية الثلثين من كل طائفة.

ـ يكون لكل طائفة (مجلس طائفي) خاص بها، ويترك لكل طائفة حرية تحديد عدد أعضاء مجلسها، ويختص هذا المجلس بفرض الضرائب، والمسائل الدينية، والتعليم، والثقافة، والمؤسسات والجمعيات الخيرية، والجمعيات التعاونية وغيرها.

ـ يتكون الجيش القبرصي من (2000) جندي بنسبة (60)٪ للطائفة المسيحية و(40)٪ للطائفة المحمدية. وتتكون قوات الأمن والشرطة من (2000) جندي بنسبة (70)٪ للطائفة المسيحية و(30)٪ للطائفة المحمدية.

ـ في حالة الإصلاح الزراعي تعطى الأراضي المصادرة إلى أفراد الطائفة نفسها، أي التي انتزعت منها الأراضي.

ـ يكون للطائفة المحمدية في المدن الخمس الكبرى في قبرص مجالس بلدية منفصلة، ويتألف في كل مدينة من هذه المدن مجلس تنسيق مشترك بين الطائفتين لتنسيق الأعمال ذات الطابع العام والتي تتطلب تعاون الطائفتين.

ـ تستبعد فكرة اتحاد جمهورية قبرص كلياً أو جزئياً مع أية دولة أخرى، كما يستبعد تقسيمها إلى دولتين مستقلتين.

اتفاقية الضمان

بين (قبرص وبريطانيا واليونان وتركيا)

وأهم ما جاء فيها:

«إن قبرص حريصة على ضمان استقلالها وسلامة أراضيها وإنها لن تسعى لإقامة وحدة سياسية أو اقتصادية مع أية دولة من الدول، وإنها سوف توقف أي نشاط يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تحقيق مثل تلك الوحدة أو لتقسيم الجزيرة، وتضمن كل من لندن وأثينا وأنقرة سلامة تنفيذ هذه التدابير، ولا تتدخل أي منها في الشؤون الداخلية للجزيرة، وإذا لم تطبق نصوص الاتفاقية يصار إلى إجراء مشاورات بهذا الشأن، فإذا تبين أن القيام بعمل موحد ومتفق عليه متعذر، فإن لكل من الدول الثلاث الضامنة الحق في أن تتصرف منفردة، كي تعيد الأمور إلى نصابها كما حددتها الاتفاقية».

اتفاقية التحالف العسكري

بين (قبرص واليونان وتركيا)

وأهم ما جاء فيها:

ـ تتعاون جمهورية قبرص واليونان وتركيا في الدفاع المشترك وتتعهد بالتشاور فيما بينها في كل ما يتعلق بمسائل الدفاع.

ـ تتعهد الأطراف المتعاقدة بمقاومة أي هجوم أو اعتداء، مباشر أو غير مباشر، ضد استقلال جمهورية قبرص وحدودها.

ـ تتشكل قيادة ثلاثية من الدول الثلاث في قبرص لكي تتمكن هذه الدول من الالتزام بتعهداتها.

ـ تشترك اليونان في هذه القيادة الثلاثية بـ (950) ضابطاً وجندياً وتشترك تركيا بـ (650) ضابطاً وجندياً، ولرئيس الجمهورية القبرصية ونائبه معاً أن يطلبا زيادة أو إنقاص عدد هذه القوات.

ـ الضباط اليونانيون والأتراك مسؤولون عن تدريب جيش جمهورية قبرص.

ـ يتولى قيادة هذه القوات بالتناوب ضابط من إحدى هذه الدول ولمدة سنة واحدة.

التحفظات البريطانية

وأهم ما جاء فيها:

ـ تنتقل السيادة في جزيرة قبرص إلى جمهورية قبرص ما عدا المنطقتين الساحليتين اللتين تشغلهما القاعدتان العسكريتان البريطانيتان وفق الشروط التالية:

ـ احتفاظ بريطانيا بالحقوق التي تمكنها من إدارة هاتين المنطقتين كقاعدتين حربيتين.

ـ استمرار استعمال المواقع الحربية القائمة وإشراف بريطانيا الكامل عليها بما في ذلك الحراسة والدفاع.

ـ استمرار استعمال الطرق والموانئ والتسهيلات الأخرى لانتقال الجنود وأمتعتهم من وإلى وبين المنطقتين والمواقع المذكورة.

ـ استمرار التمتع بالتسهيلات في ميناء فاماغوستا.

ـ استمرار التمتع باستخدام المرافق العامة.

ـ استمرار استعمال مطار نيقوسيا حسب ما تقتضيه الحاجة في أوقات السلم والحرب.

ـ استمرار بريطانيا في استخدام أجواء قبرص للطيران بدون قيد.

وقد أدت هذه التحفظات، التي طرحتها بريطانيا وتمسكت بها، إلى

نشوب خلاف بينها وبين قبرص، حيث أثار الأسقف مكاريوس عدداً من المسائل المتعلقة بها وبالوجود العسكري البريطاني في الجزيرة، وهذا ما أدى إلى تأجيل إعلان استقلال الجزيرة إلى حين التوصل إلى اتفاق حولها، وهو ما أخر الاستقلال عاماً كاملاً (أي إلى 16 آب 1960).

وقد تتضمنت المسائل التي أثارها الأسقف مكاريوس بنوداً تتعلق بمساحة القاعدتين العسكريتين، وبمدى سيادة بريطانيا عليهما، وبعدد القوات الموجودة فيها، وبحق الجمهورية القبرصية في الإدارة المدنية لهذه القواعد والمهام المحلية والإقليمية التي ستوكل أليها في المستقبل، إضافة إلى المناورات التي ستجريها القوات البريطانية في الجزيرة بعد الاستقلال، وحجم وطبيعة التسهيلات التي ستمنحها قبرص لهذه القوات.

وفي هذا السياق أعلن الأسقف مكاريوس أنه يحتفظ لنفسه بحق الاحتجاج على استخدام تلك القواعد لإيواء طائرات التجسس، أو استخدامها لتخزين الأسلحة الذرية، أو القيام بعمليات عسكرية ضد دول الشرق الأوسط.

واستؤنفت المفاوضات مجدداً بين بريطانيا وقبرص حول هذه المسائل، ولكن القبارصة لم يلبثوا أن أدركوا بعد فترة وجيزة أن بريطانيا تماطل في التوصل إلى اتفاق بشأنها، مما أدى إلى توتر الأجواء في الجزيرة التي أنذرت باستئناف المقاومة المسلحة للوجود البريطاني فيها من جديد.

وفي هذه الأجواء المتوترة قام الأسقف مكاريوس بتوجيه إنذار إلى بريطانيا جاء فيه أنه إذا ما فشلت المفاوضات الحالية فسوف يعلن من جانبه قيام جمهورية قبرص، وسيدعو الشعب القبرصي إلى العصيان المدني على بريطانيا، وأن القبارصة سيكافحون لإنشاء جمهورية قبرص بأنفسهم إذا فشلت بريطانيا في منح الجزيرة استقلالها، موضحاً أن ذلك ليس انقلاباً على الاتفاقيات القائمة حول مستقبل الجزيرة بل تنفيذاً لها. وأضاف أن بريطانيا تخطئ إذ تعتقد أنها تستطيع فرض شروطها عن طريق مفاوضات لا نهاية لها أو عن طريق التأجيل المستمر لاستقلال قبرص.

وبعد مفاوضات شاقة خاضها القبارصة مع بريطانيا توصل الطرفان إلى تفاهم حول تلك المسائل، واتفق على إعلان استقلال الجزيرة في 16 آب 1960.

وهنا لابد من التوقف قليلاً عند الظروف والملابسات التي أحاطت بتوقيع الأسقف مكاريوس على هذه الاتفاقيات. فمكاريوس، الذي كان يعمل بإصرار وعناد لتحرير قبرص واستقلالها، كان في الحقيقة يمثل الطرف الأضعف بين الأطراف المشاركة في المفاوضات، فهو يقف في مواجهة دول ثلاث (بريطانيا، تركيا، اليونان) لها أطماع كبيرة في قبرص، وهذا ما كان يزيد في صعوبة موقفه.

والحقيقة إن الأسقف مكاريوس لم يكن موافقاً على الكثير من بنود هذه الاتفاقيات، وعارضها بشدة وإصرار، إلا أنه وجد نفسه في نهاية

المطاف مضطراً إلى التوقيع عليها كي يجنب الجزيرة التقسيم، الذي كانت تسعى إليه كل من بريطانيا وتركيا في إطار ما كان قائماً بينهما من تنسيق عنوانه العريض (طرح فكرة تقسيم الجزيرة مقابل فكرة ضم الجزيرة إلى اليونان).

وهذا ما أكده فيما بعد وزير خارجية تركيا، في تصريح له في هذا الصدد إلى إحدى الصحف التركية، وقد ذكر فيه أنه حضر اجتماعات سرية عام 1956 بين رئيس وزراء كل من بريطانيا وتركيا، حيث اتفق خلالها الطرفان على تبني فكرة تقسيم الجزيرة (taksim) في مواجهة فكرة ضمها إلى اليونان (enosis) لمقاومة اندفاع القبارصة (اليونانيين) نحو هذه الفكرة. وعلى هذا الأساس تشكلت في قبرص منظمة مسلحة دعيت (منظمة المقاومة التركية) TMT لمواجهة منظمة (EOKA) المسلحة التي تعمل لضم قبرص إلى اليونان.

ومن جانب آخر كانت الحكومة اليونانية بدورها تمارس ضغوطاً شديدة على الأسقف مكاريوس كي يوافق على هذه الاتفاقيات، التي ترى فيها الحل الأنسب للمسألة القبرصية، ويذكر الأسقف مكاريوس في هذا الصدد كيف أن رئيس وزراء اليونان هدده بأن اليونان سوف تغسل يديها من قبرص إذا ما رفض التوقيع على هذه الاتفاقيات.

أما بريطانيا بدورها فقد مارست حصتها من الضغط في الاتجاه ذاته، ويذكر الأسقف مكاريوس أيضاً أنه عندما أعرب عن عدم اقتناعه بالحل الذي تقدمه هذه الاتفاقيات، التي تفرضها بريطانيا وتركيا واليونان، أجابه وزير المستعمرات البريطاني «اقبل به أو دعه».

وهكذا التقت مواقف الدول الثلاث عند نقطة واحدة فمن جهة تضمن كل من تركيا وبريطانيا عدم ضم الجزيرة إلى اليونان وما يترتب عليه من ضرر للمصالح التركية والبريطانية، ومن جهة أخرى تضمن اليونان في الوقت ذاته عدم تقسيم الجزيرة وحصول تركيا وبريطانيا على موطئ قدم فيها يهدد مصالحها. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن هذا التلاقي بين مصالح الدول الثلاث لم يكن في مصلحة قبرص والشعب القبرصي.

ويلخص الأسقف مكاريوس الظروف التي اضطرته إلى الموافقة على هذه الاتفاقيات بقوله: «**طرحتُ عدداً من الاعتراضات، وأعربتُ عن استيائي الشديد بشأن شروط معينة في الاتفاقية... واجهت معضلة: إما أن أوقع الاتفاقية كما هي، أو أرفضها بكل ما يستجره ذلك من عواقب وخيمة... لم يكن لدي خيار سوى توقيع الاتفاقية**».

وهكذا كانت بريطانيا مطمئنة إلى أنها لم تخسر شيئاً، لا بل إنها حققت هدفها في الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للجزيرة، وكفلت وجود قواعدها العسكرية فيها، وضمنت استخدامها في عملياتها العسكرية داخل الجزيرة وخارجها، إضافة إلى أنها ظهرت أمام الرأي العام العالمي بأنها صانعة سلام، تسعى إلى الحيلولة دون وقوع صدام عسكري بين اليونان وتركيا حول قبرص. أما العواقب الوخيمة، الناجمة عن سياستها، على وحدة الجزيرة وعلى آمال شعبها في التحرر والاستقلال فلم تكن تعيرها اهتماماً.

وقد أثبتت التطورات اللاحقة في قبرص صحة تخوفات الأسقف مكاريوس من هذه الاتفاقيات التي لم تساهم في حل المسألة القبرصية بل زادتها تعقيداً، فهذه الاتفاقيات كانت تحمل في داخلها بذور التقسيم. فالدستور الذي وضعته بريطانيا، وتضمنته تلك الاتفاقيات، كان يفرض على قبرص نظاماً سياسياً، ومؤسسات رسمية وحكومية وبنىً تحتية ـ ثقافية واقتصادية وتعليمية وغيرها ـ كانت جميعها تشكل طرقاً ومسالك تؤدي إلى التقسيم، كونها تفرض على كلا الطائفتين اتباع حياة منفصلة عن حياة الطائفة الأخرى، ما يعني استحالة حصول اندماج اجتماعي وحياتي بينهما يؤدي إلى دخولهما في دورة حياة واحدة تسمح بنشوء ونمو حس وطني مشترك لدى القبارصة، بل على العكس فإن هذه الاتفاقيات رسخت حس الانتماء إلى الطائفة، لا بل أكثر من ذلك فإنها شرعت وكرست (حس الجالية) أي حس الولاء لكل من تركيا واليونان، تحت شعارات ومبررات فكرية وثقافية، وحتى حياتية، رسختها وعمقتها الأحداث المتلاحقة في الجزيرة.

وكان المطران مكاريوس قد انتخب، في (13) كانون الأول من العام (1959)، أي قبل إعلان الأستقلال بعدة أشهر، رئيساً للجمهورية القبرصية، وبموجب الدستور فقد انقسمت الإدارة في قبرص محاصصة بين الطائفتين، على غرار نظام المحاصصة في لبنان، فرئيس الجمهورية قبرصي (مسيحي)، ونائبه قبرصي (محمدي)، أما مجلس الوزراء فيتكون من عشرة وزراء منهم (7) وزراء من القبارصة (المسيحيين)

يعينهم رئيس الجمهورية و(3) وزراء من القبارصة (المحمديين) يعينهم نائب الرئيس.

ومع دقات ساعة منتصف ليلة 16 آب 1960 تم توقيع الاتفاقيات بشكل نهائي من قبل الرئيس مكاريوس ونائبه والحاكم البريطاني للجزيرة. وتسلم الأسقف مكاريوس مقاليد الحكم في الجمهورية القبرصية بصفته أول رئيس لها. وأنزل العلم البريطاني عن سارية قصر الحاكم، ورفع مكانه علم قبرص المستقلة، وأطلقت المدفعية تحية لمولد الجمهورية الجديدة.

وفي صباح اليوم التالي 17 آب 1960 أقيم حفل رسمي أدى فيه الرئيس مكاريوس اليمين القانونية كرئيس للجمهورية، كما أداها نائبه، إضافة إلى أعضاء المجلس التشريعي (النواب).

وقد أذاع الرئيس مكاريوس خطاباً على الشعب القبرصي قال فيه: «**لقد أصبحت قبرص دولة حرة بفضل نضال أبنائها وتضحياتهم. وعلينا جميعاً أن نتحلى بالحكمة، وضبط النفس، وتقدير الموقف، وتحمل المسؤولية، حتى تتقدم جمهوريتنا وتزدهر**».

أما الحاكم البريطاني فقد غادر قبرص مع أسرته في اليوم نفسه. لينتهي بذلك حكم الاستعمار البريطاني الذي جثم على صدور القبارصة طوال اثنين وثمانين عاماً وثلاثة أشهر.

تطور الأوضاع في قبرص والغزو التركي

ذكرنا أعلاه أن التطورات اللاحقة في قبرص قد أثبتت صحة تخوفات الأسقف مكاريوس من هذه الاتفاقيات التي تزيد الأزمة تعقيداً وتحمل في طياتها بذور التقسيم.

وبالفعل فقد أدت هذه الاتفاقيات إلى استفحال الأزمة الداخلية وانفجارها في مطلع الستينات، لتعود وتنفجر ثانية في مطلع السبعينات مشكلة ما كانت تنتظره تركيا من مبررات استندت إليها، وبتشجيع من بريطانيا، لاحتلال شمال قبرص بواقع 40 ٪ من مساحة الجزيرة حيث تم فيما بعد في العام 1983 إعلان (جمهورية شمال قبرص التركية) تثبيتاً للتقسيم.

والحقيقة فإن الرئيس مكاريوس كما رأينا سابقاً لم يكن مطمئناً للنظام السياسي والاجتماعي والإداري الناجم عن تلك الاتفاقيات ولا للدستور المتضمن فيها، فكان هاجسه هو إيصال الجزيرة إلى حالة من الانصهار الاجتماعي في إطار نظام سياسي وإداري واحد بعيد عن الطائفية. وأيضاً لم يكن مرتاحاً لوضع الجيش، المستقطب طائفياً، والذي يقوده عدد من الضباط اليونانيين والأتراك. لذلك قام في العام (1961) بإطلاق مشروع يقضي بدمج القوات القبرصية في إطار جيش قبرصي موحد بتشكيل وحدات عسكرية مختلطة من الطائفتين بقصد

إزالة الطبيعة الطائفية عن الجيش، وإضفاء الصبغة الوطنية الواحدة عليه. وقد حاز هذا المشروع على موافقة مجلس النواب وأصبح قانوناً. إلا أن ذلك لم يرُق لنائبه الذي اعتبر المشروع انتهاكاً للاتفاقيات المتعلقة بالحقوق المتبادلة لأفراد الطائفتين، فأعلن معارضته للمشروع وطالب بفصل الوحدات العسكرية عن بعضها البعض على أساس طائفي، وأعلن أيضاً رفضه للدعوة الموجهة لقبرص للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد في يوغسلافيا، فضلاً عن أنه أثار جملة من الخلافات القانونية والسياسية حول تلك الحقوق والتي منها خلاف حاد حول ميزانية البلديات القبرصية (المحمدية) المنفصلة.

وعلى ذلك تقدم نائب الرئيس، الذي يتمتع، بموجب الدستور، بحق الفيتو في رفض قرارات مجلس النواب، بطلب إلى المحكمة الدستورية العليا يستوضح فيه عن الحدود التي يخوله الدستور الوصول إليها في ممارسة حق الفيتو.

وفي عام 1962 كتب مقالاً في جريدة تركية اتصف بلهجة حادة قال فيه:

«ليس بإمكان اليونانيين (أي المسيحيين) عضنا ثانية لأنهم لم يعودوا يملكون أسناناً حادة، إن لدينا الآن من القوة ما يكفي لضرب أي كان إن حاول عضّنا».

أدت هذه التطورات إلى اندلاع الصدامات المسلحة الدامية في الجزيرة استمرت طوال عام 1963، حيث تميزت بأن المتشددين من

كلا الطائفتين كانوا يستهدفون، إضافة إلى أبناء الطائفة الأخرى، أبناء طائفتهم أيضاً ممن يطالبون ويروجون للتعايش والتعاون بين الطائفتين. وقد أسفرت هذه الاصطدامات عن سقوط 326 قتيل، أضافة إلى250 مفقوداً أعتبروا في عداد القتلى.

وفي عام 1964 تم عرض المسألة القبرصية على الأمم المتحدة، حيث توصل مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار يقضي بإرسال قوات طوارئ دولية إلى الجزيرة للحفاظ على الأمن وتثبيت الوضع القائم فيها.

توقفت الصدامات المسلحة، وسادت في الجزيرة حالة من الترقب والهدوء الحذر، القائمة أصلاً على انعدام الثقة بين المتقاتلين، فأصحاب المشاريع لم يتوقفوا عن تحركاتهم، فكانت اليونان تشد في أزر أنصارها من أصحاب مشروع ضم قبرص إليها الذين كانوا ينتظرون الظروف المناسبة لتحقيق مشروعهم. أما تركيا، التي تسعى إلى تقسيم الجزيرة فكانت تراقب الوضع في الجزيرة باهتمام بالغ، وتتحين الفرصة أيضاً للانقضاض عليها وتقسيمها، وذلك بمباركة ورضا بريطانيا، إن لم يكن بالتنسيق معها، فبريطانيا ترغب بالتقسيم خشية نجاح مشروع الانضمام إلى اليونان الذي ترى فيه خطراً على مصير قواعدها العسكرية في قبرص.

استمر هذا الوضع حتى العام (1970) حيث جرت انتخابات عامة في قبرص فاز فيها الرئيس مكاريوس بشكل ساحق ضد منافسه غريفاس (رئيس منظمة إيوكا EOKA التي تتبنى مشروع الاتحاد مع اليونان)،

الذي راح يعد العدة لصدام مسلح مع الحكومة، فاستؤنفت العمليات المسلحة في عام (1973) وتصاعدت في إطار هذه المنظمة ضد حكومة مكاريوس في أعقاب تجديد فترة رئاسته خمس سنوات أخرى، ورفضه قرار السينودوس الخاص بتجريده من سلطاته الدينية، واتهامه غريفاس بالتخطيط للإطاحة بالحكومة.

تقسيم قبرص: كان العام (1974) عام التغيرات الكبرى في الجزيرة، حيث حفل هذا العام بأحداث سريعة متلاحقة عصفت بالجزيرة وأدت في النهاية إلى تقسيمها:

ـ ففي 27 كانون الثاني وبعد أن توفي جورج غريفاس في ليماسول، نُصِّب نيكوس سامبسون خليفته على رأس منظمة إيوكا الذي أعلن عن وقف النشاط العسكري للمنظمة.

ـ وفي نيسان، أي بعد ثلاثة أشهر، جرت عملية إنزال قوات أميركانية من المارينز تحت غطاء المساهمة في إزالة الألغام في قناة السويس عقب توقف حرب تشرين. وقد جاءت تلك الخطوة بهدف إدخال القوات الأميركانية إلى الجزيرة في إطار نظام حلف شمال الأطلسي لتحقيق الخطط السياسية الأميركانية في المنطقة.

ـ أما الرئيس مكاريوس فقد بقي مصمماً على إضفاء الصفة الوطنية على الجيش القبرصي، فاتخذ في شهري حزيران وتموز بعض الإجراءات في هذا الإطار وقرر وضع الحرس الوطني، الذي يقوده (600) ضابط يوناني، تحت سلطته المباشرة، وطالب بإبعاد جميع الضباط اليونانيين

إلى اليونان، واتخذ عدداً من التدابير لجعل ملاك الجيش مقتصراً على الضباط القبارصة، وأعلن حالة الاستنفار في صفوف الشرطة الخاصة التي أنشئت من أجل مواجهة نشاط منظمة إيوكا.

ـ وفي 15 تموز، وكرد فعل سريع على هذه التطورات، وبتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية، وتخطيط ودعم من الحكومة العسكرية التي كانت قائمة آنذاك في اليونان، قام عدد من الضباط القبارصة بانقلاب عسكري في نيقوسيا للإطاحة بالرئيس مكاريوس.

واختفى الرئيس مكاريوس في اليوم نفسه، إلا أنه في اليوم التالي سمع صوته من إحدى الإذاعات المحلية السرية يدعو الشعب إلى مواجهة الديكتاتورية العسكرية اليونانية.

ـ وفي 20 تموز، أي بعد خمسة أيام على وقوع الانقلاب، عين نيكوس سامبسون (رئيس منظمة أيوكا الموالية لليونان) رئيساً للجمهورية بدلاً عن مكاريوس.

ـ أما تركيا، التي تتابع ما يجري في الجزيرة عن كثب، فقد وجدت في هذه الأحداث فرصة ذهبية لتحقيق هدفها في تقسيم الجزيرة، وهو الهدف الذي طالما عملت في السر والعلن لتحقيقه. فأقدمت، بعد خمسة أيام فقط من وقوع الانقلاب، أي في 20 تموز، وهو اليوم الذي عين فيه سامبسون رئيساً للجمهورية بدلاً عن مكاريوس، على غزو قبرص بحجة إعادة الأمور إلى نصابها، وفق ما تنص عليه اتفاقية الضمان لعام (1960).

ـ وبعد أربعة أيام أخرى أي في 24 تموز سقطت الحكومة العسكرية في اليونان وتألفت حكومة مدنية، نتج عنها عزل سامبسون قائد الانقلاب في قبرص، وتعيين (غلافكوس كليريدس) رئيساً مؤقتاً للجمهورية القبرصية.

والحقيقة أن الانقلاب العسكري في قبرص، والغزو التركي الذي تلاه، كانا بتوجيه وتخطيط من الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت فرصتها السانحة في الظروف السائدة في المنطقة، والمتمثلة بالتوترات القائمة فيما بين القبارصة، أو بينهم وبين تركيا واليونان، وأيضاً باتوتر القائم في المنطقة كلها إثر حرب تشرين 1973، ورأت في هذه الظروف أوراقاً رابحة وسهلة التداول، فحرضت الحكومة العسكرية في اليونان على القيام بانقلاب في قبرص من جهة، ثم انتقلت بقدرة قادر إلى تأييد الغزو التركي للجزيرة الذي جاء كرد فعل على الإنقلاب في قبرص من جهة أخرى، والملفت في الأمر أن الحكومة العسكرية في اليونان قد سقطت بعد أربعة أيام فقط من انقلاب قبرص.

وفي أعقاب الغزو التركي للجزيرة، الذي أدى إلى تقسيمها إلى قسمين، كثر الحديث في الأوساط السياسية المحلية والعالمية عما سمي آنذاك (بقبرصة) المنطقة كلها، وفعلاً فقد أبحرت كلمة (تقسيم) taksim، ذات اللفظ الواحد والمعنى الواحد في كل من اللغتين العربية والتركية، من قبرص إلى لبنان فاندلعت الحرب الأهلية الطائفية في لبنان في العام التالي (1975).

وقد كان من نتائج الغزو أن احتلت القوات التركية (40 ٪) من أراضي الجزيرة الأكثر خصباً والأغنى إنتاجاً وحرق (15 ٪) من مساحة الغابات في قبرص البالغة (18 ٪) من مساحة الجزيرة نتيجة قصف الطائرات التركية، انظر الشكل (10) مصور قبرص بعد الغزو التركي.

عمت الفوضى في الجزيرة وتأججت الغريزة الطائفية فيها، فوقع القبارصة فريسة الهجرة والتهجير، بسبب الفرز الطائفي، فالقبارصة (المحمديون)، في القسم الواقع تحت سيطرة الحكومة القبرصية، لم يتمكنوا من البقاء في بيوتهم، فهاجروا إلى القسم المحتل، إما نتيجة الجذب الطائفي، أو تحت ضغط القبارصة (المسيحيين).

وفي المقابل فقد هاجر أو هجر حوالي (200000) قبرصي (يوناني) من القسم المحتل نتيجة العمليات العسكرية وما تلاها من إجراءات هدفت إلى تعميق الفرز الطائفي في الجزيرة، حيث قامت تركيا بتوزيع بيوت وممتلكات هؤلاء القبارصة على (أتراك تم استقدامهم من تركيا خصيصاً لهذه الغاية) بقصد تغيير البنية السكانية في الجزيرة لدعم موقفها في تقسيم الجزيرة والذي سبق لها أن عبرت عنه في مناسبات كثيرة، ومن البديهي أن تقسيم الجزيرة يشكل تمهيداً لاحتلالها في المستقبل عندما تسمح الظروف، فقد وصف أحد الجنرالات الأتراك جزيرة قبرص بأنها «**قاعدة الدفاع الأولى عن البلاد**».

ولا بد هنا من التوقف عند ظاهرة لم تكن في حسبان الأتراك، فعلى الرغم من ظروف الهجرة والتهجير والفرز الديموغرافي الطائفي

الناتج عن ضغط الاحتلال التركي، فإن أعداداً كبيرة من القبارصة (المحمديين) في القسم المحتل من شمال قبرص قد رفضوا البقاء تحت الاحتلال التركي، فهاجروا، في حركة خارجة عن سياق الأحداث الجارية، إلى الجنوب، إلى القسم الواقع تحت سيطرة الحكومة القبرصية الشرعية رفضاً للاحتلال، وانسجاماً مع قناعتهم وإيمانهم بأن قبرص كلها هي ملك للقبارصة كلهم، وليست ملكاً لأحد غيرهم.

وفي /18/ آب 1974 عقد مؤتمر ثلاثي (أنقرة ـ أثينا لندن). طالبت فيه تركيا علناً بتقسيم الجزيرة، بينما عارضت اليونان هذا المطلب، وانتهى المؤتمر إلى تثبيت هذا الخلاف.

عاد الرئيس مكاريوس إلى الحكم في 7 كانون الأول عام 1974، وصدرت قرارات عديدة من الأمم المتحدة تقضي بانسحاب القوات التركية من الجزيرة وعودة اللاجئين إليها، إلا أن تركيا لم تنفذ أي من هذه القرارات (وهذا يذكرنا بالكيان الصهيوني الذي لم ينفذ أي من قرارات الأمم المتحدة منذ قيامه).

والملفت أن تركيا كانت في أغلب الأحيان تصوت إلى جانب هذه القرارات، بقصد إيهام الرأي العام بحسن نواياها، وإقناع العالم بأن دخول قواتها إلى الجزيرة ليس إلا رد فعل طبيعي على الإجراءات التي اتخذها الرئيس مكاريوس، والتي رأت فيها تغييراً للأمر الواقع في الجزيرة، مما يخولها، بموجب اتفاقية الضمان، أن تتدخل منفردة لإعادة الأمور إلى نصابها.

وهكذا تشابكت خيوط المصالح الاستعمارية في قبرص لمنعها من الاستقرار، وإبعاد شعبها عن وطنه الأم بإلهائه في نزاعات طائفية وانتماءات مزيفة إلى تركيا أو اليونان بعامل اللغة أو المذهب لقطع أوصال دورة الحياة في الجزيرة.

إلا أن المتنورين من شعبنا في قبرص، والأكثر وعياً لانتماء قبرص الحقيقي، وعلى رأسهم الرئيس الراحل مكاريوس، لم تخفَ عليهم مقاصد الدول الطامعة من وراء مؤامراتها ومخططاتها. فها هو الرئيس مكاريوس ينهج في سياسته الخارجية، خلال الفترة القصيرة لاستقلال الجزيرة، نهجاً تحررياً مع محاولة ترتيب الأوضاع الداخلية بما ينسجم مع هذه السياسة، إضافة إلى سلوكه الأمين في سبيل الدعوة إلى الاستقلال والوحدة الوطنية وسياسة الحياد الإيجابي كي يجنب قبرص مغبة الانزلاق في سياسات الانحياز والأحلاف والتبعية.

فبعد حرب حزيران (1967)، حيث استخدمت مياه الجزيرة وبرها وسمائها لصالح (إسرائيل)، إذ لم يكن في وسع الرئيس مكاريوس آنذاك منع ذلك، أعرب للرئيس جمال عبد الناصر، خلال زيارته للقاهرة، عن حزنه وأسفه واعتذاره عما حصل، واعداً بعدم تكراره في المستقبل مهما كانت الأحوال.

وهذا ما حصل بالفعل فقد وفى الرئيس مكاريوس بتعهده خلال حرب تشرين (1973)، فلم يسمح باستخدام الجزيرة لصالح (إسرائيل) بأي شكل، وفرض رقابة شديدة على القواعد البريطانية في الجزيرة،

إضافة إلى تأييده المستمر للحق القومي في فلسطين، غير آبه بردات الفعل الغربية، لأن همه كان تحييد الجزيرة بحيث لا تتحول إلى حاملة طائرات تهدد الشاطئ السوري ووادي النيل، علماً أنه لم يتلقَ أي دعم اقتصادي من العالم العربي في حين كان دائماً عرضة للمغريات من جانب (إسرائيل). حتى خلال فترة حظر النفط عن الغرب في أعقاب حرب تشرين عام 1973، فإن دول الخليج المنتجة للنفط لم تراعِ أوضاع قبرص الاقتصادية الناتجة عن الغزو التركي فتستثنيها من الحظر في محاولة لتوطيد العلاقات معها.

توفي الرئيس مكاريوس في 13 آب 1977 وانتخب مكانه الرئيس (سبيروس كبريانو).

وكان من نتائج الغزو التركي أن أُعلن في 15 تشرين الثاني عام 1983 عن قيام جمهورية مستقلة في القسم المحتل من شمال قبرص باسم (جمهورية شمال قبرص التركية) وانتخب رؤوف دنكتاش رئيساً لها، وفي 7 آذار 1984 أعتمد علمها الخاص المستمد من العلم التركي.

وقد صدرت عدة قرارات عن الأمم المتحدة تعتبر قيام هذه الجمهورية باطلاً، ولم تعترف بها أية دولة في العالم باستثناء تركيا، إضافة إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد منحتها صفة (عضو مؤسس) وضمتها إليها (كعضو مراقب).

أما قبرص المستقلة فقد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في العام 2004.

نظام الحكم والإدارة والحياة السياسية

ـ نظام الحكم:

ـ الحكم في قبرص هو جمهوري ذو نظام رئاسي حكومي.

ـ السلطة التنفيذية هي بيد رئيس الجمهورية وهو رئيس الوزراء (من الطائفة المسيحية) ويجري اختياره في انتخابات عامة لمدة خمس سنوات، ونائب الرئيس (من الطائفة المحمدية).

ـ مجلس وزراء مؤلف (وفق دستور 1960) من (10) وزراء، (7) وزراء مسيحيين يعينهم رئيس الجمهورية، و(3) وزراء محمديين يعينهم نائب الرئيس. وهم لم يشاركوا في الحكومة منذ عام 1963.

ـ أما السلطة التشريعية (حالياً) فيمارسها مجلس النواب المنتخب مباشرة من الشعب لمدة خمس سنوات، ويتكون من (80) عضواً منهم (56) عضواً مسيحياً ينتخبهم القبارصة المسيحيون، و(24) عضواً محمدياً ينتخبهم القبارصة المحمديون. وهي مقاعد شاغرة منذ الاحتلال التركي لشمال قبرص وحتى الآن.

ـ أما السلطة القضائية فيمارسها قضاء الجزيرة المستقل المؤلف من المؤسسات القضائية التالية: المحكمة الدستورية العليا ـ محكمة الجنايات ـ محاكم القضاء ـ المحاكم الكنسية ـ المحاكم العائلية التركية.

أما في القسم الشمالي المحتل من قبرص والذي أعلنت فيه جمهورية مستقلة فإن السلطة التشريعية يمارسها (مجلس الجمهورية) ويتألف من (50) عضواً ينتخبون بالاقتراع المباشر من الشعب لمدة خمس سنوات.

ـ **التقسيمات الإدارية:** تقسم الجزيرة إدارياً إلى ست مناطق، انظر الشكل (11) مصور التقسيمات الإدارية في قبرص:

ـ نيقوسيا (العاصمة ومركز الحكومة)	عدد سكانها: 200000 نسمة.
ـ ليماسول	عدد سكانها: 150000 نسمة.
ـ لارنكا	عدد سكانها: 66000 نسمة.
ـ بافوس	عدد سكانها: 36000 نسمة.
ـ فاماغوستا (تقع في القسم المحتل)	عدد سكانها: 28000 نسمة.
ـ كيرينيا (تقع في القسم المحتل)	عدد سكانها: 13000 نسمة.

ـ **الحياة السياسية:** تتمثل بعدد من الأحزاب التي تصطف وفق تيارين كبيرين يمثلان الطائفتين المسيحية والمحمدية، حيث يطلق على الأولى (التيار اليوناني) وعلى الثانية (التيار التركي)، ولكل من الطائفتين أحزابها السياسية ونواديها الاجتماعية وسبل حياتها الخاصة.

أما الآن وبعد الاحتلال التركي لشمال قبرص وإعلانه باسم (جمهورية شمال قبرص التركية)، فقد أصبح لكل قسم أحزابه الخاصة:

أحزاب قبرص المستقلة:

1 ـ حزب التجمع الديموقراطي القبرصي DISI: حيث ينتمي إليه رئيس الجمهورية الحالي (نيكوس أناستاسياديس) الذي أنتخب في 24 شباط 2013 لمدة خمس سنوات.

2 ـ الحزب الاشتراكي القبرصي، ويسمى أيضاً حزب الشعب العامل (أكيل) AKEL، وينتمي إليه رئيس الجمهورية السابق (ديمتريس كريستوفياس). ويعتبر من أكثر الأحزاب وطنية وأكثرها تعاطفاً وتأييداً لحقنا في المسألة الفلسطينية.

3 ـ الحزب الديموقراطي القبرصي DIKO.

4 ـ حركة الديموقراطيون الاجتماعيون.

5 ـ الحزب الأوروبي القبرصي.

6 ـ حركة البيئة والخضر.

وهي أحزاب تشغل مقاعد في البرلمان.

أما الأحزاب التي لا تشغل مقاعد في البرلمان فهي:

1 ـ حركة الإيكولوجيا الاجتماعية.

2 ـ حركة الجهاد من أجل الديموقراطية.

3 ـ الجبهة الشعبية الوطنية القبرصية.

4 ـ حزب اليسار العالمي الجديد.

5 ـ حزب الديموقراطيون المتحدون ED.

وتشترك جميع هذه الأحزاب بموقف مؤيد لمسائل الأمة السورية باستثناء حزب التجمع الديموقراطي الذي يتعامل مع (إسرائيل).

ـ أحزاب شمال قبرص المحتل:

1 ـ الحزب الديموقراطي الاجتماعي.

2 ـ الحزب الاشتراكي القبرصي.

3 ـ الحزب الديموقراطي.

4 ـ حزب الحرية والإصلاح.

5 ـ حزب الوحدة الوطنية.

6 ـ حزب العدالة الوطني.

7 ـ حزب قبرص الجديدة.

8 ـ حزب السياسة من أجل الشعب.

9 ـ الحزب الجمهوري التركي.

10 ـ حزب قبرص المتحد.

تتميز هذه الأحزاب بعدم وضوح موقفها من قضايانا، وهي على العموم ميالة إلى التعامل مع (إسرائيل) فمثلاً عندما سمح الرئيس مكاريوس بفتح سفارة لمصر في قبرص اشترطت أحزاب الطائفة المحمدية (التركية)، السماح بفتح سفارة (لإسرائيل) أسوة بمصر.

ملاحـق

ـ رؤساء قبرص

تناوب على رئاسة جمهورية قبرص عدد من الرؤساء، كما تناوب على القسم المحتل عدد من الشخصيات السياسية، وفيما يلي سبتاً بهؤلاء وفق التسلسل الزمني لتوليهم مناصبهم:

رؤساء جمهورية قبرص:

1 ـ الأسقف مكاريوس: 13 آب 1959 حتى 15 تموز 1974 تاريخ وقوع الانقلاب العسكري.

2 ـ نيكوس سامبسون: 20 تموز 1974 حتى 24 تموز 1974 أي أربعة أيام فقط.

3 ـ غلافكوس كليريدس: 24 تموز 1974 حتى 7 كانون الأول 1974 أي 4 أشهر 13 يوم.

4 ـ الأسقف مكاريوس: 7 كانون الأول 1974 حتى 13 آب 1977 أي حتى وفاته.

5 ـ سبيروس كبريانو: 13 آب 1977 حتى 13 آب 1987.

6 ـ جورج فاسيليو: 13 آب 1987 حتى 13 آب 1993.

7 ـ غلافكوس كليريدس: 13 آب 1993 حتى 28 شباط 2003.

8 ـ ديمتريس كريستوفياس: 28 شباط 2003 حتى 24 شباط 2013.

9 ـ نيكوس استاسيادس: 24 شباط 2013 حتى الآن.....

رؤساء (جمهورية شمال قبرص التركية):

1 ـ رؤوف دنكتاش: من 15 تشرين الثاني 1983 (تاريخ إعلان الجمهورية) حتى 17 نيسان 2005

2 ـ محمد علي طلعت: من 17 نيسان 2005 حتى 23 نيسان 2010

3 ـ درويش إروغلو: من 23 نيسان 2010 حتى الآن

السيرة الذاتية لبعض قادة قبرص:

الأسقف مكاريوس: هو كاهن قبرصي (أورثوذوكسي)، اسمه الحقيقي ميخائيل خريستودولوس موسكوس Michael Christodoulos Mouskos ولد في 13 آب 1913، في قرية بانو بانايا Panayia Pano في سفوح جبال ترودوس في مقاطعة بافوس وعلى بعد 30 كيلو متراً شمال شرق بافوس. وكانت أسرته متوسطة الحال تمتلك أرضاً صغيرة وبعض الكروم وقطيعاً من الماشية وبضع بقرات.

تميز مكاريوس بالنباهة والذكاء، وقد فقد أمه في الحادية عشرة

من عمره، وربما كان لصهره، الذي كان كاهن القرية، الأثر الفاعل في توجهه نحو الكهنوت.

بعد أن أنهى دراسته الابتدائية أرسله والده في سن الثالثة عشرة إلى دير كيكو Kykkos بصفة راهب مبتدئ وتخرج منه في العشرين من عمره. ثم انتقل إلى المدرسة الثانوية القبرصية في نيقوسيا، وفي عام 1936 عاد إلى دير كيكو مدرساً، وفي العام التالي عين أميناً لمجلس الدير، ثم رسم شماساً لإحدى الكنائس في بافوس واتخذ لنفسه اسم مكاريوس، وفي هذا العام حصل على منحة من مجلس الدير لدراسة علم اللاهوت في جامعة أثينا في اليونان حيث درس الحقوق إلى جانب ذلك.

وبعد تخرجه من الجامعة في العام 1942 اضطر للبقاء في اليونان بسبب الحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء الحرب واندلاع الحرب الأهلية في اليونان عام 1946 حصل على منحة دراسية خارجية من مجلس الكنائس العالمي لمتابعة دراسته العليا في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العام 1948 وقبل إنهاء دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية انتخب أسقفاً لمدينة كيتيوم القبرصية، وهي المرة الأولى في تاريخ الكنيسة التي ينتخب فيها أحد الطلبة أسقفاً، فعاد إلى قبرص في العام نفسه لاستلام مهام عمله الجديد. إضافة إلى منصب مستشار سياسي لرئيس الأساقفة.

ولما توفي رئيس أساقفة قبرص، مكاريوس الثاني، في تموز 1950، انتخب مكاريوس خلفاً له، باسم مكاريوس الثالث، وذلك في 18 تشرين الأول 1950، وكان في السابعة والثلاثين من عمره، كأصغر رئيس للأساقفة في تاريخ الكنيسة القبرصية، وتعهد في الخطاب الذي ألقاه في حفل توليه منصبه، ألا يهدأ له بال ولا تفتر له همة حتى تتحقق وحدة قبرص مع اليونان، الوطن الأم.

نفته بريطانيا إلى جزر سيشيل، في المحيط الهندي، عام 1956 لكنها أطلقته عام 1957، ثم في 13 كانون الأول عام 1959 انتخب ليكون أول رئيس لجمهورية قبرص.

وفي حزيران 1974 أجبر على الفرا من البلاد نتيجة انقلاب عسكري قامت به قوات قبرصية بقيادة ضباط يونانيين، ثم عاد إلى قبرص في كانون الأول 1974، أي بعد ستة أشهر، ليتولى منصب رئيس جمهورية قبرص مرة أخرى حتى وفاته في 3 آب 1977. وفي فترة غيابه احتلت تركيا الجزء الشمالي من قبرص.

لقد تميز مكاريوس منذ طفولته بروح الدعابة والمقالب إلا أن حياته في الدير كان لها الأثر العميق في تكوين شخصيته وإخفاء تلك الصفات حتى بات معظم الناس يرون فيه شخصاً أشبه بإيقونة بيزنطية منه بإنسان عفوي سريع البديهة.

جــورج غريفاس: George Grivas

هو ضابط قبرصي ولد في 23 أيار 1898 في قرية تريكومو Trikomo، قرب نيقوسيا عاصمة قبرص، وكان والده تاجراً، وبعد أن أتم تعليمه المدرسي، أرسل، وهو في سن السابعة عشرة من عمره، إلى أثينا ليلتحق بالأكاديمية العسكرية. وبعد تخرجه، شارك كضابط يوناني في الحرب اليونانية ـ التركية ما بين عامي 1920 و 1922، حينما غزت القوات اليونانية الأناضول، وجرح في الحرب، وكوفئ على شجاعته، ووصلت وحدته العسكرية حتى أنقرة، وأحبط بعد أن منيت القوات اليونانية بهزيمة منكرة على يد القوات التركية، ولكنه اكتسب خبرة حربية في هذه المعارك، خاصة في حرب العصابات، وتعلم أيضاً فنون الحرب في المدرسة الحربية في أثينا وفي الكلية العسكرية في فرنسا. وكان متطرفاً دافع عن عدم رضوخ اليونانيين لأي أحتلال أجنبي. وفي فترة الاحتلال النازي لليونان قاد غريفاس الجناح المتطرف في المنظمة التي رمز إليها بالحرف اليوناني(X) الذي يدل على المجهول، واكتسب شهرة واسعة كقائد عسكري شجاع بعد تحرر اليونان من النازية.

وجه اهتمامه نحو وطنه الأصلي قبرص لتحقيق وحدته مع اليونان (Enosis) وشكل المنظمة العسكرية المعروفة باسم (EOKA)، واتخذ له اسماً مستعاراً هو ديجينيس، الذي يدل على بطل أسطوري يوناني، وكان على خلاف مع الأسقف مكاريوس حول طريقة العمل لتحقيق

الوحدة مع اليونان. توفي في مدينة ليماسول القبرصية في 27 كانون الثاني 1974.

فاضل كوجك:

طبيب وسياسي، ولد في عام 1906 في نيقوسيا، ودرس الطب في جامعة لوزان، ثم عاد إلى قبرص وانشغل بالعمل السياسي، حتى طغى على مهنته الأصلية التي ما لبث أن تركها.

انتخب في عام 1943 عضواً في مجلس بلدية نيقوسيا، وأصدر صحيفة باللغة التركية في قبرص باسم صوت الشعب، وترأس تحريرها. ثم أسس (الحزب الوطني التركي) في قبرص عام 1945. مثل الطائفة القبرصية (المحمدية) في توقيع اتفاقيتي زوريخ ولندن عام 1959 اللتين نصتا على إنشاء جمهورية قبرص. انتخب نائباً للرئيس القبرصي مكاريوس مع الاستقلال في عام 1960، وأعيد انتخابه عام 1963. ترأس الإدارة القبرصية (التركية) المؤقتة في الجزيرة منذ عام 1967 وظل يرأسها حتى تولاها رؤوف دنكتاش عام 1975. توفي في لندن حيث كان تحت العلاج، في 15 كانون الثاني 1984.

رؤوف دنكتاش:

سياسي ورجل دولة قبرصي، ولد في 27 كانون الثاني 1924. درس الحقوق ومارس المحاماة أما المحاكم البريطانية، وكان عضواً في المجلس الاستشاري القبرصي عام 1948، وعضواً في (لجنة الشؤون

التركية) في قبرص، التي تعنى بشؤون الطائفة المحمدية في الجزيرة عامي 1948 و 1949. شارك في تأسيس (منظمة المقاومة التركية) TMT لمواجهة منظمة EOKA، تزعم الطائفة المحمدية القبرصية منذ عام 1958. ألف عدة كتب وألقى المحاضرات، ودافع عن طائفته أمام مجلس الأمن في آذار عام 1964 مما حدا بالرئيس مكاريوس إلى اعتباره خارجاً عن القانون ومنعه من العودة إلى قبرص لمدة أربع سنوات ونصف عاش خلالها في تركيا، تخللتها محاولتان للدخول سراً إلى الجزيرة، أعيد في الأولى إلى تركيا، وفي الثانية أعتقل وأودع السجن. وفي عام 1973 صار نائباً لرئيس الجمهورية. مثل الطائفة المحمدية القبرصية في جميع المفاوضات بين الطائفتين منذ عام 1968 وحتى عام 1998. توفي في 13 كانون الثاني عام 2012.

ـ مواقف وآراء في المسألة القبرصية

لقد شغلت المسألة القبرصية واستقطبت اهتمام الكثير من العاملين في مجال السياسة والدبلوماسية والإعلام في دول عديدة في العالم، لذلك نجد أنه من المفيد في ختام هذا البحث أن نستعرض نماذج من الآراء والمواقف التي أطلقها هؤلاء حول هذه المسألة، قبل وبعد الاستقلال:

شخصيات وأحـزاب:

ـ الرئيس القبرصي سبيروس كبريانو (1977 ـ 1987):

قال في مقابلة أجرتها معه مجلة (الحرية) التي تصدر في قبرص باللغة العربية في مطلع عام (1983) إثر إعلان (جمهورية شمال قبرص التركية):

(القضية القبرصية ليست قضية نزاع بين الجاليتين القبرصيتين، وليست أيضاً نزاعاً دينياً بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، كما يحاول الإعلام التركي أن يقول، لقد عاش القبارصة، يوناناً وأتراكاً، لعدة قرون سوياً في جو من الصداقة والتعاون بينهما، والشعب القبرصي التركي كان يعيش، قبل الغزو التركي، في جميع أنحاء الجزيرة، وهناك عدة أرياف كانت مختلطة، حيث كان اليونانيون والأتراك يعيشون سوياً ويتعاونون فيما بينهم، وكانت الجالية القبرصية التركية تعيش في حرية كاملة بالنسبة لإقامة الواجبات الدينية، وهناك عدة كنائس مبنية بالقرب من المساجد...).

ـ الحزب الاشتراكي القبرصي:

حدد رئيس الحزب الاشتراكي القبرصي في حينه خلفيات أحداث عام (1974) بقوله (إن الانقلاب العسكري والغزو التركي الذي تلاه، هما حلقتان من سلسلة واحدة، كان همّ الولايات المتحدة يمر عملياً بتقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا، بحماية أطلسية أمريكية في الواقع، وبريطانية في الظاهر، وعلى المدى الطويل ترغب تركيا باحتلال كامل، في حين أن واشنطن ترغب في التقسيم، والضحية هي حياد قبرص).

أما بشأن فلسطين فيقول (إن الصراع واحد، فالاستعماريون الجدد احتاجوا إلى قبرص، ليس طمعاً بثروتها، وإنما لمجاورتها لمنابع النفط العربي وقناة السويس ... والقوى التي تحاول فرض إرادتها على العرب هي ذاتها التي تحاول فرض إرادتها على قبرص).

ويقول أيضاً في إحدى زياراته إلى بيروت إبان الحرب الأهلية في لبنان: (إن قضايا قبرص ولبنان وفلسطين متشابهة ولا سبيل إلى حلها إلاّ بالنضال المشترك بين هذه الشعوب. إنني سعيد بأن أكون مع إخوتي هنا وعلى الخط الأمامي نفسه الذي يقف عليه حزبنا أيضاً في قبرص).

ـ الرئيس جمال عبد الناصر:

قال الرئيس عبد الناصر لدى استقباله للأسقف مكاريوس في حزيران 1958 في القاهرة: (واليوم عندما نرحب بالأسقف مكاريوس نعبر مرة أخرى عن تأييدنا لمبادئ الحرية ولكفاح الشعب القبرصي لتحرير وطنه...لقد استخدمت قبرص أثناء الاعتداء علينا كقاعدة لسلاح الطيران الذي هاجمنا. وإني في الواقع لأشعر أن احتلال قبرص يعتبر عملاً عدائياً صارخاً مثل الاعتداء الذي تعرضنا له...إن تحرير قبرص بالنسبة لنا سيكون تدعيماً للمبادئ التي نؤمن بها والتي أعلناها، كما أنه سيكون وسيلة لتدعيم السلام في هذا الجزء من العالم...).

ـ ممثل مصر في الأمم المتحدة:

قال ممثل مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 شباط عام 1957 خلال بحث العدوان الثلاثي على مصر: (إن اللجنة تعرف جيداً أن الهجوم على مصر شنته الدول المعتدية من قبرص، التي كانت قاعدة للغزاة الذين هاجموا مصر. وقد خولت المملكة المتحدة لفرنسا أرسال قوات مسلحة إلى قبرص ابتداءً من آب 1956. وهذه القوات المسلحة الفرنسية تعاونت مع القوات البريطانية في إلقاء القنابل على مصر وإنزال الجنود في بور سعيد. ولا يساورنا شك في أنه لو كان في قبرص حكومة حرة مستقلة ـ كما نرغب ـ لكانت قد عارضت اتخاذ أراضيها قاعدة للهجوم على مصر...).

ـ أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا:

قال أنتوني إيدن، رئيس وزراء بريطانيا، خلال مناقشة برلمانية جرت أمام مجلس العموم البريطاني، في 14 آذار 1956: (إن حكومة صاحبة الجلالة يجب أن تهتم، كما تهتم أي حكومة أخرى، بحماية مصالح مواطنيها الحيوية، وإن رفاهية شعبنا، بل في الواقع حياته، تعتمد على قبرص كحارس مدافع ومركز للتنظيم، يرعى هذه المصالح، وفوق كل شيء البترول. وليس هذا استعماراً بل يجب أن يكون الواجب البسيط لأي حكومة، ونحن نقصد تأدية هذا الواجب).

ـ فيليب نويل بيكر وزير الدولة البريطاني لشؤون علاقات الكومونويلث:

قال هذا الوزير في إحدى الصحف البريطانية بتاريخ 29 آب 1957: (... والدرس الذي تعلمناه من السويس هو أننا لا يمكن أن نعتمد على قاعدة ما لم تكن هذه القاعدة في منطقة تخضع لسيادتنا ... ومن المؤكد أن أي قاعدة بريطانية ستكون سالمة تماماً فقط على أرض حليفنا الشجاع جداً والكريم جداً والمخلص جداً).

ـ حزب العمال البريطاني:

أصدر حزب العمال البريطاني المعارض في حينه، بتاريخ كانون الثاني عام 1955 كتيباً بعنوان «مواجهة الحقاءق في المستعمرات» جاء فيه حول قبرص: (... إن اهتمام بريطانيا الرئيسي بقبرص يرجع إلى موقعها الاستراتيجي ولمخاوف بريطانيا من أن أتحاد قبرص مع اليونان يعرض للخطر مركز القاعدة الحربية في الجزيرة في المستقبل، إن لم يكن في الحاضر.

... ولقد قالت حكومة المحافظين أنها لايمكن إطلاقاً أن تسمح لقبرص بالخروج من قبضة بريطانيا، وعلى العكس يعتقد حزب العمال أن القبارصة، كأي شعب آخر، لهم الحق النهائي في تقرير مصيرهم. وهل لنا الحق في أن نقول أن إحدى المستعمرات لا يمكن إطلاقاً أن تحصل على حق تقرير المصير لأننا نرمي إلى استعمال جزء من أرضها كقاعدة حربية؟).

ـ المعهد الاوسترالي للشؤون الدولية:

نشر المعهد الاوسترالي للشؤون الدولية في آذار 1957 تقريراً حول (تقسيم قبرص) جاء فيه:

(إن تطبيق هذا المبدأ الجديد، وهو حق الأقليات الصغيرة في تقرير مصيرها، سينتج عنه نتائج طريفة. فمثلاً: ألا يجب أن تتنازل اسكوتلاندا عن جزء من أراضيها لإيرلندا لأن 12٪ من شعب اسكوتلاندا إيرلانديين أو من أصل إيرلندي؟.

إن الحكومة التركية والزعماء الأتراك القبارصة يدّعون أن حياة اليونانيين مع الأتراك القبارصة في سلام أصبحت مستحيلة الآن، وأن تقسيم الجزيرة بين اليونانيين والأتراك، مع الاحتفاظ بالقواعد البريطانية، هو الحل الممكن الوحيد. وفي الواقع إن اللجوء إلى التقسيم هو من دواعي اليأس، وسينتج عنه صراع شعبي. لقد عاش اليونانيون والأتراك معاً في قبرص منذ قرون... وعندما نترك الزعماء الأتراك المتطرفين ونذهب إلى بعض الأتراك المسؤولين الآخرين... نجد أن هناك اتفاقاً على أن الأقلية التركية لا تريد أن تنفصل عن اليونانيين القبارصة.

إن التقسيم حل غير عملي، كما أنه يسبب كارثة، فليس في قبرص جزء يغلب فيه عدد الأتراك على عدد اليونانيين، لأن كل المدن فيها أقلية تركية. وكذلك القرى مختلطة... لا يوجد هناك

تبرير واضح للتقسيم كالذي وجد في إيرلندا والهند. إن التقسيم في قبرص معناه انتزاع آلاف الأسر من الأماكن التي عاشو فيها ونقلهم إلى أماكن أخرى).

صحف

ـ صحيفة النصر السورية:

نشرت بتاريخ 11 آذار 1956 مقالاً بعنوان «واجب سوريا نحو كفاح قبرص ـ تحرير قبرص ضمان لأمن سوريا» جاء فيه:

(... تدخل تركيا ـ طبقاً لتصريحات الزعماء الأتراك يستند إلى ثلاثة أسباب:

1 ـ حق الفتح.

2 ـ حقيقة أن الإمبراطورية العثمانية تنازلت عن الجزيرة لبريطانيا لكي تحميها من الخطر الشيوعي.

3 ـ موقع الجزيرة الاستراتيجي يشكل خطراً على تركيا إذا حدث ووقعت الجزيرة في أيد معادية.

ويتحتم علينا نحن السوريين أن ندلي بهذه الملاحظات على أساس الحقوق الثلاثة التي تطالب بها تركيا:

أولاً: الفتح ـ لقد هزم الأتراك هذه الجزيرة مثلما هزمها العرب وكثير من الدول الأخرى قبل الأتراك. وعلى ذلك فليس للأتراك أي حق شرعي أكثر من تلك الدول التي هزمت الجزيرة.

ثانياً: التنازل ـ لقد كانت سوريا في عام 1878 جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وسوريا كوريثة للإمبراطورية العثمانية لها نفس حق تركيا في المطالبة بالجزيرة.

ثالثاً: المصالح الاستراتيجية ـ تعتبر قبرص نقطة متوسطة بين ساحل تركيا وسواحل سوريا ولبنان. وعلى ذلك لا يجب أن تتمتع بالأفضلية في أن تكون المالك الوحيد لهذا البلد الذي يعتبر في الواقع قاعدة استراتيجية للدفاع عن سوريا ولبنان. ونحن نسأل أنفسنا عن حق، ماذا سيكون الموقف في سوريا إذا وقعت قبرص ـ لا قدر الله ـ في إيدي الصهاينة؟.

وعلى أية حال، فنحن لن نصبر على مطالبة تركيا بإعادة احتلال الأقطار التي سبق أن تنازلت عنها، وخاصة في أيامنا هذه.

.... وإذا كانت هناك أقلية تركية في الجزيرة فما عليها إلا أن تخضع لإرادة الأغلبية، أو تترك الجزيرة وتعود إلى تركيا لتعيش بين بني جنسها الذين تركوا الجزيرة طبقاً لاتفاق تبادل السكان بين اليونان وتركيا.

ولكن من الواضح حقاً أن تركيا تعرف جيداً أن بريطانيا لن تعيد إليها قبرص، وهي ترغب فقط في أن تخدم بريطانيا لكي تقبض ثمن هذه الخدمات يوماً ما.

ونحن في سوريا نهتم فقط في أن تبقى الجزيرة في أيدي أهلها المسالمين، الذين ليس بيننا وبينهم خلافات سياسية. وألا تبقى في يد دولة مستعمرة أو دولة توسعية مثل إسرائيل، لها أهداف في الشرق الأوسط تشكل خطراً على سوريا ولبنان).

ـ صحيفة «إيوكا» الإيطالية:

نشرت بتاريخ 29 حزيران 1956 مقالاً تحي عنوان «رجل البوليس الذي يسهر على البترول» جاء فيه:

(إن السبب الحقيقي في مقاومة بريطانيا ليس حلف شمال الأطلسي، ولكنه البترول... الحقيقة هي أن بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بقبرص لكي تحتفظ ببعض قواتها فيها، يمكن أرسالهم هنا وهناك في الشرق الأوسط حسب ما تقتضيه الحاجة، وبمعنى آخر، لكي يكون لها في الشرق الأوسط رجل بوليس يسهر على البترول).

ـ صحيفة «ستار» الكندية:

نشرت مقالاً في 19 تموز 1957 تحت عنوان «تقسيم قبرص أمل بائس» قالت فيه:

(إن اقتراح بريطانيا بحل مشكلة قبرص عن طريق تقسيم الجزيرة بين الأتراك واليونانيين أمل بائس تماماً. لقد تم تقسيم الامبراطورية الهندية إلى الهند الهندوكية والباكستان المسلمة بعد حمامات من الدم مات فيها الملايين، ومع ذلك كانت ظروفها أكثر ملائمة للتقسيم من ظروف قبرص.

إن اليونانيين والأتراك مختلطون ببعضهم بطريقة متشابكة، إن الأقلية التركية تشكل ٪17.5 من مجموع شعب الجزيرة. وفي بادئ الأمر عندما اقترح الأتراك التقسيم كوسيلة للخروج من الطريق المغلق عارضه القبارصة الأتراك الذين أوضحوا أنهم هم الذين سيخرجون من أربعة أخماس الجزيرة، بينما يبقى معظم اليونانيين بين ممتلكاتهم وفي بيوتهم.

ومع أن التقسيم يبدو أنه غير عملي، فهو يروق لكثير من المعاندين من أعضاء حزب المحافظين لأنه هو الطريقة الممكنة الوحيدة التي تمكن بريطانيا من الاحتفاظ بمكان تضع فيه قدمها على الجزيرة. ولقد أصبح من الواضح أن قبرص لا يمكن السيطرة عليها بالقوة أكثر من ذلك، فإذا أصبحت الجزيرة مستقلة أو انضمت إلى اليونان سيرحل البريطانيون بكل تأكيد.

أما إذا قسمت الجزيرة سيكون على بريطانيا أن تنسحب من القسم اليوناني وهو أربعة أخماس الجزيرة، ولكن القسم التركي الصغير الذي يعادل الخمس فقط سيكون سعيداً جداً لبقائه في الإمبراطورية ولبقاء الجنود البريطانيين على أرضه كحماية له ضد جيرانه اليونانيين... إن الكثير من أعضاء حزب المحافظين يعارضون تسليم آخر نقطة حراسة باقية في شرق البحر الأبيض المتوسط).

ـ صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية:

نشرت في 24 نيسان 1957 مقالاً بعنوان «حل مشؤوم» جاء فيه:

(إن تجارب التقسيم السابقة يجب أن تحذرنا بوجوب تجنب مثل هذه الطريقة. إن تقسيم فلسطين، عندما أنهت بريطانيا حكم الانتداب، لم يأتِ عنه إلا المتاعب... وهذا هو الوضع بالنسبة لقبرص في الوقت الحاضر.

ماذا حدث؟ انفجر صراع مؤلم، ولم تفلح إطلاقاً جهود الأمم المتحدة لوضع خط للتقسيم، في تسوية النزاع، ولا زالت حالة الحرب قائمة بين إسرائيل والعرب).

ملحق الأشكال و الصور

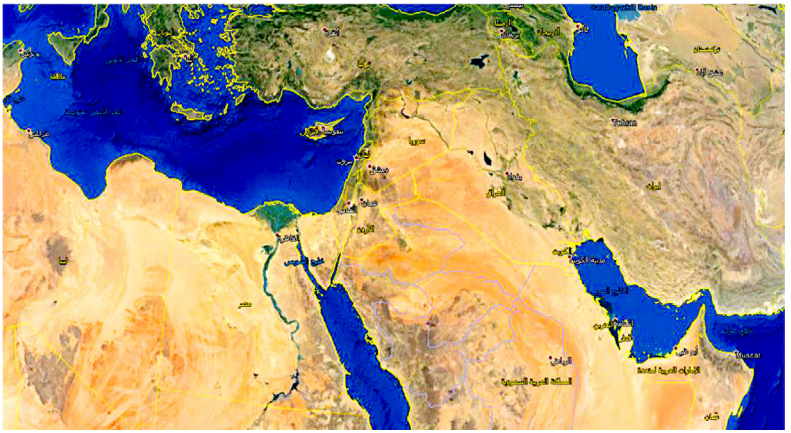

الشكل (1) خريطة الشرق الأوسط

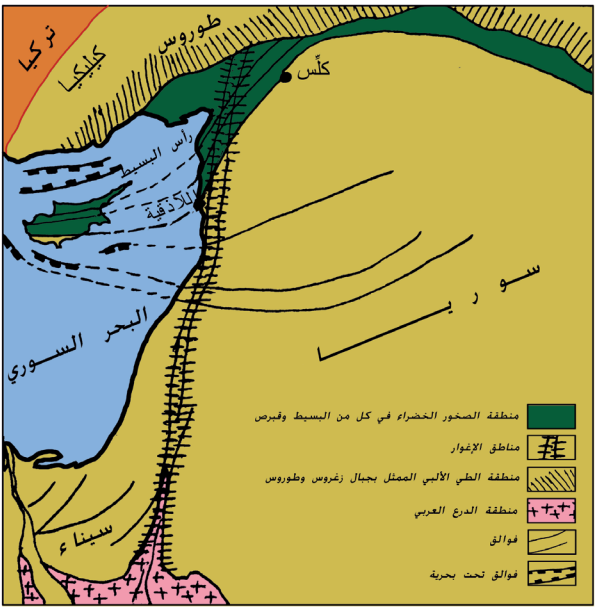

الشكل (2) مصور الغور الانهدامي في سوريا

الشكل (3) مصور سوريا الطبيعية

الشكل (4) صورة فضائية لقبر ص من البر السوري

الشكل (5) صورة فضائية لقبر ص من فوق جبال طوروس

الشكل (6) صورة فضائية لقبرص من البحر

الشكل (7) مصور جغرافية قبر ص الطبيعية

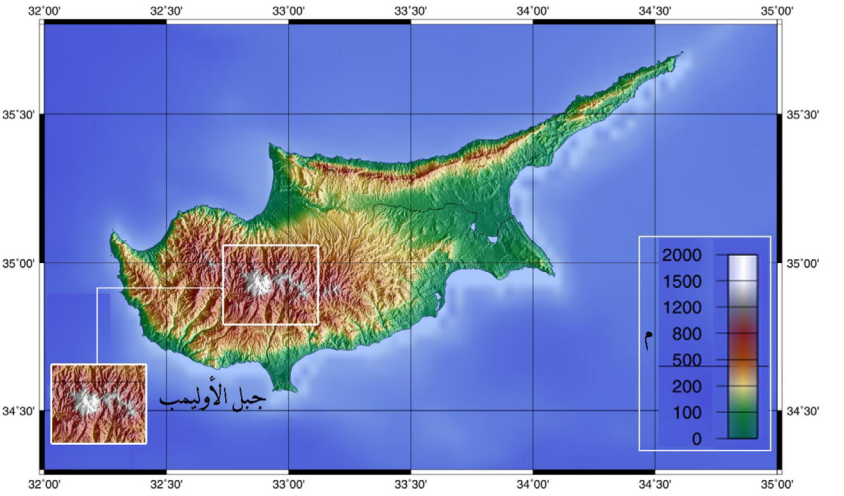

الشكل (8) مصور قبرص الطبوغرافي

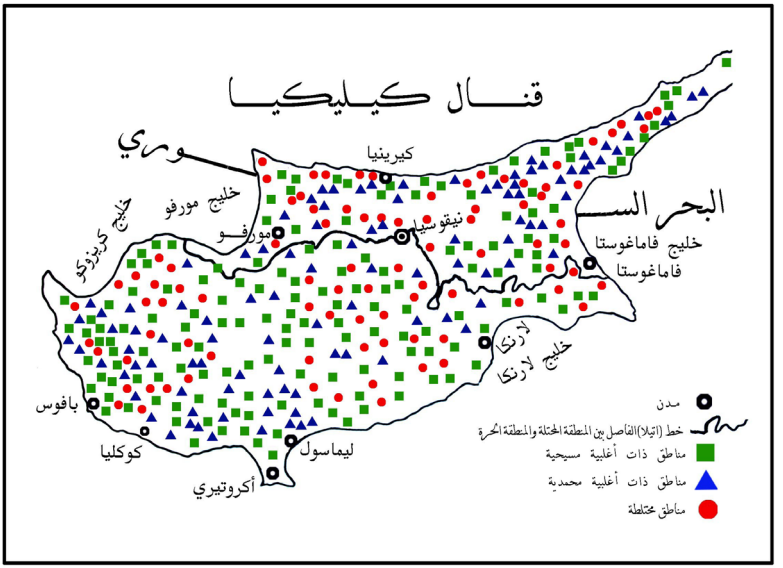

الشكل (9) خريطة التوزع السكاني قبل الاحتلال التركي

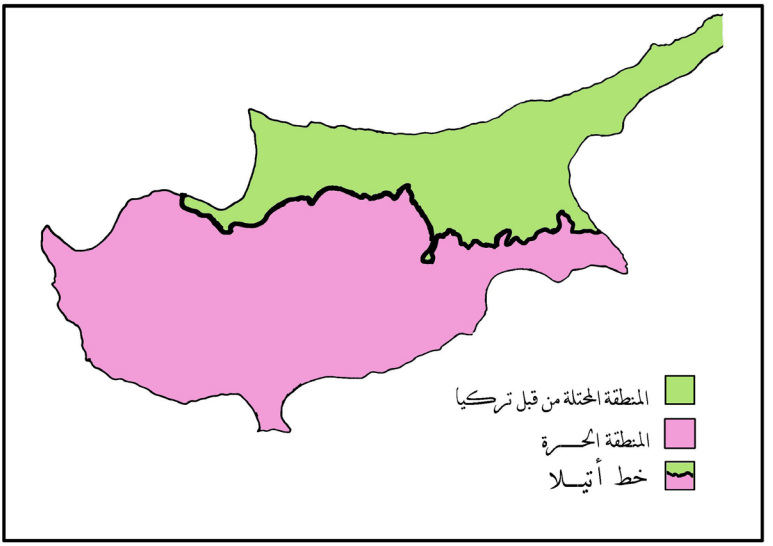

الشكل (10) مصور قبرص بعد الغزو التركي

الشكل (11) مصور التقسيمات الإدارية في قبرص

علم الجمهورية القبرصي

الرئيس مكاريوس يخطب بالشعب

علم شمال قبرص المحتل

الرئيس مكاريوس يوقع اتفاقيات الاستقلال

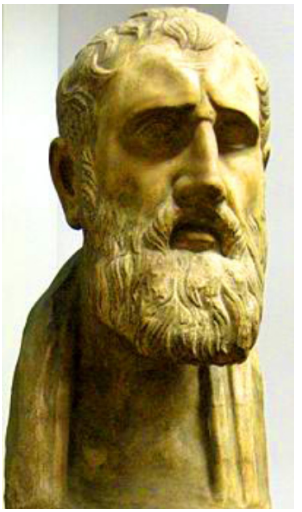

الفيلسوف السوري زينون الرواقي

خليج كريزوكو

قلعة بافوس

مصطفى كمال أتاتورك

رؤوف دنكتاش

الأمير فخر الدين المعني الثاني

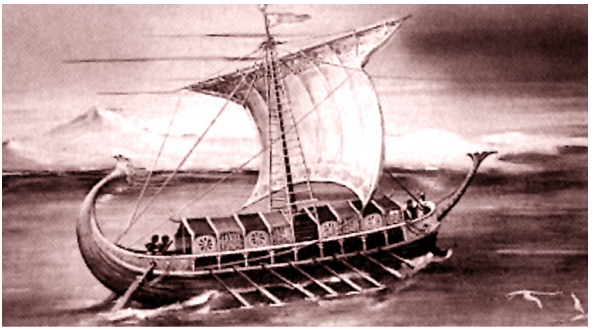

مركب فينيقي

رقص الدبكة في قبرص

رقص الدبكة في الأعراس القبرصية

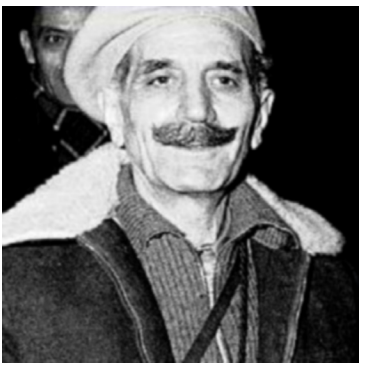

جورج غريفاس

أحد أسواق نيقوسيا . مطلع القرن العشرين

المراجع

كتب:

ـ أنطون سعادة، المحاضرات العشر.

ـ د. محمد يوفا، تاريخ تقسيم قبرص (1878 ـ 1974)، دار طلاس 1998.

ـ قبرص المستقلة ـ مطابع الدار القومية ـ مصر.

ـ جيولوجية سوريا، د.فؤاد العجل، د. عبد الرحمن حامد عبد الرحيم.

ـ جيولوجية سوريا ولبنان، د. لويس دوبرتريه جامعة دمشق.

ـ رسائل من الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الملوك والرؤساء في العالم العربي. نشرها: جورج عبد المسيح.

صحف ومجلات:

ـ سمير حاتم، دراسة بعنوان «قبرص حصن سوريا في البحر» مجلة صباح الخير البناء/آذار 1987.

ـ سهيل رستم، مجلة الثقافة ـ عمدة الثقافة والفنون الجميلة في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

منشـورات:

ـ منشورات للحزب السوري القومي الاجتماعي.

ـ منشورات مختلفة ـ وزارة الإعلام القبرصية.

الفهرس

إهداء..	5
مقدمة:	7
توطِئة:	9
مـدخـل:	17
قبرص والبيئة الطبيعية السورية	19
أولاً ـ في الجيولوجيا والجغرافيا	19
ثانياً ـ في الإتنولوجيا والحضارة	31
قبرص عبر التاريخ	47
أولاً ـ مرحلة الصراع العربي البيزنطي	47
ثانياً ـ مرحلة الاستعمار العثماني	58
ثالثاً ـ مرحلة الاستعمار البريطاني	65
في الستراتيجيا ووحدة المصير	77
نشوء المسألة القبرصية وتطورها	89

أولاً ـ جذور المسألة القبرصية: 89

ثانياً ـ تطور المسألة القبرصية: 107

مرحلة النضال من أجل الاستقلال 137

تطور الأوضاع في قبرص والغزو التركي 153

نظام الحكم والإدارة والحياة السياسية 163

ملاحـق 167

ـ رؤساء قبرص 167

ـ مواقف وآراء في المسألة القبرصية 173

ملحق الأشكال و الصور 185

المراجع 193

الفهرس 195

ـ صدر للمؤلف:

ـ قدموس ... واختطاف أوروبا — رواية للنشء الجديد / 1999

ـ قدموس ... واختطاف أوروبا — «سيناريو وحوار» معد للإنتاج الفني/ 2005

ـ قبرص ... حصن سوريا في البحر — دراسة / 2014

ـ يصدر لاحقاً :

ـ بيرم وتسبين — قصة حب /من التراث البابلي.